

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



التعاون الروسي-الصيني وأثره على بنية النظام الدولي:

نحو نظام متعدد الأقطاب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستري في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:

أ. د محمد سي بشير

إعداد الطالبة:

ريان بدرين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ التعليم العالي	طارق تاجي
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ التعليم العالي	محمد سي بشير
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ محاضر "أ"	إبراهيم تيقامونين

السنة الجامعية:

1443/1442 هـ الموافق لـ 2022/2021

الإهداء

إلى والدي اللذين لهما بعد الله الفضل الجميل

إلى جميع أفراد أسرتي،

إلى كل طلبة العلم المخلصين،

كل هؤلاء وأولئك.. أهدي هذا الجهد.

شكر وتقدير

"من يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد"

(سورة لقمان الآية: 12)

لا يسعني بعد إتمام هذا البحث إلا أن أزوجي جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ محمد سي بشير لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ولما أسداه لي من نصائح وتوجيهات كان لها الفضل بعد توفيق الله تعالى في تصويب هذا البحث.

ولكل من ساهم وقدم يد العون والمساعدة.. خالص الشكر والوفاء.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ريان بدين

ملخص:

تدرس هذه المذكرة التعاون الصيني-الروسي بكافة أبعاده ومستوياته متبّعة سيرورته التاريخية منذ ما سمي بـ "إعلان حسن الجوار والمنفعة المتبادلة" إلى أن وصل إلى "الشراكة غير المحدودة"؛ مثلما أعلنت عنه الدولتان في 04 فيفري/شباط 2022. وانطلاقاً من حجم التعاون الصيني-الروسي وعمقه، نطمح إلى تحديد كيف يؤثر هذا التعاون على المنظومة الدولية والدفع بها نحو بنية متعدّدة الأقطاب. وتبيّن هذه الدراسة أنّ أول تغيير هيكلي أحدثته التعاون الصيني-الروسي على مرّ ثلاثة عقود هو تكوين محور جديد على مستوى النظام الدولي يختلف في سماته وتصوّراته واستراتيجياته عن القطب الأمريكي، وأنّ هذا المحور صار يعلن رفضه للاحتواء الذي فرض عليه منذ زوال القطبية الثنائية وكثيراً ما يخوض مواجهات مع القطب الأمريكي ذي نزعة الهيمنة على الأصعدة الإقليمية والدولية. وبالموازاة، فإنّ مراكمة الصين وروسيا لعوامل القوّة السياسية، الاستراتيجية-العسكرية والاقتصادية منذ ثلاثة عقود، ودأبهما على تهمين وتعبئة كلّ موارد قوّتهما الكامنة، قد أعطاهما وزناً أثقل في ميزان القوى العالمي ومنحهما القدرة على التأثير على مختلف مؤسسات وقواعد المنظومة الدولية، وإنّ استمرارهما على هذا النهج الاستراتيجي سيوصلهما في المستقبل إلى مضاهاة القوّة الأمريكية، وبالتالي، إحداث تعديل في هيكلية النظام العالمي يجعلها متعدّدة الأقطاب.

Abstract:

This thesis studies the Sino-Russian cooperation in all its dimensions and levels, tracing its historical process since the so-called "good-neighbourly and mutually beneficial cooperation" until it reached the "No Limits partnership"; as announced by the two countries on February 4, 2022. Based on the volume and depth of Sino-Russian cooperation, we aim to determine how this cooperation affects the international system and push it towards a multipolar structure. This study shows that the first structural change brought about by Sino-

Russian cooperation over the last three decades was the formation of a new axis at the level of the international system that differs in its characteristics, perceptions and strategies from the American pole. This axis announce its rejection of the containment that has been imposed on it since the demise of bipolarity and often engages in confrontations with the American pole, which has a hegemonic tendency at the regional and international levels. In parallel, the Chinese and Russian accumulation of power factors in political, strategic and economic fields over the past three decades, and their persistence in valuing and mobilizing all the resources of their potential power, has given them a heavier weight in the global balance of power and given them the ability to influence the international system's institutions and norms. This strategic approach will lead them in the future to match American power, and thus, modify the structure of the global system to make it multipolar.

Résumé:

Cette thèse étudie la coopération sino-russe dans toutes ses dimensions et à tous ses niveaux, en retraçant son processus historique depuis la soi-disant "coopération de bon voisinage et mutuellement bénéfique" qui s'est concrétisée jusqu'au "partenariat sans limites"; comme annoncé par les deux pays le 4 février 2022. Sur la base du volume et de la profondeur de la coopération sino-russe, nous cherchons à déterminer comment cette coopération affecte le système international et le pousse vers une structure multipolaire. La présente étude souligne que le premier changement structurel apporté par la coopération sino-russe au cours des trois dernières décennies a été la formation d'un nouvel axe au niveau du système international qui diffère dans ses caractéristiques, ses perceptions et ses stratégies du pôle américain. Cet axe annonce son rejet de l'endiguement qui lui a été imposé depuis la disparition de la bipolarité et s'engage souvent dans des confrontations avec le pôle américain, qui a une tendance hégémonique aux niveaux régional et international. Parallèlement, l'accumulation par la Chine et la Russie de facteurs de puissance dans les domaines politique, stratégique et économique au cours des trois dernières décennies, et leur persistance à valoriser et à mobiliser toutes les ressources de leur potentiel de puissance, leur a conféré un poids plus important

dans l'équilibre mondial des forces et leur a donné la capacité d'influencer les institutions et les normes du système international. Cette approche stratégique les conduira à l'avenir à être au même diapason que la puissance américaine, et donc à modifier la structure du système mondial pour le rendre multipolaire.

مقدّمة:

تدير الدول علاقاتها في إطار ما يسمّى بمبدأ المساعدة الذاتية في المنظومة العالمية اليوم، وأيضاً في نسق يتميّز بطغيان نزعة الهيمنة التي تحذو الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا يسعى فقط إلى إبقاء الميزان الاستراتيجي العالمي لصالح الوحدات المشكّلة له، بل يبذل جهداً حثيثاً كي يُحبط كلّ مسعى من القوى التي تنافسه، أو تعاديه أحياناً، كي لا تقوم بتحويل ميزان القوّة لصالحها، أو على الأقل، تعديله في شكل نسق متعدّد الأقطاب تتقاسم فيه وحدات متعدّدة عوامل القوّة على نحو متكافئ، ذلك أنّ نسقاً دولياً تحكمه التعدّدية القطبية يقتضي إعادة توزيع القوّة بين الوحدات الدولية، لا سيما الكبرى منها. إذن، ووفقاً لهذا، فإنّ التعددية القطبية تطرح كنقيض للأحادية القطبية، وبالنتيجة، كنقيض لمشاريع الهيمنة والسيطرة يفرض تغييرات هيكلية في النظام العالمي.

هذا تحديداً ما يلاحظ على سلوك روسيا والصين في تعاملهما مع النسق الدولي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية. فمنذ أن أصبح تكريس الأحادية القطبية هدفاً أسمى للولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت منتصرة ومتفوّقة من الحرب الباردة، استشعرت الصين وروسيا حجم الخطر الاستراتيجي المحدق بهما على كافّة الأصعدة؛ الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، في حال ظلّت الولايات المتحدة الأمريكية بلا منافس، فكان من المنطقيّ جداً أن تتبنّيا سياسات لتحصيل القوّة والتعافي من تركة الضعف التي ورثتها من تجارها في القرن العشرين تمكّنها من حماية نفسها من مخاطر الأمركة واللبلة (Liberalization).

ولئن لم تكن الأحادية القطبية تحدياً للصين وروسيا فقط، بل هي في الأصل تحدّ لكل الوحدات الدولية التي لا تقاسم الغرب الانتماء والتوجّه وتعلن رفض نزعته للسيطرة، إلا أنّ روسيا والصين استشعرتا مبكراً أنّهما مستهدفتان من الغرب بهذه النزعة العولمية لأسباب ترتبط بالكوا من المادية لقوّتهما، تميّزهما الثقافي والحضاري عن الغرب، ناهيك عن ماضيهما كدول عرفت مستوياتٍ فائقة من التطوّر والحضارة تعطيها القدرة على التفوّق على الغرب وطرح بدائل عالمية مختلفة عمّا يطرحه، وهو ما يعيه الغرب جيّداً ويحضّر نفسه له عن كثب. إنّ هذه الأسباب وغيرها، بقدر ما تجعل روسيا والصين تستشعران الاستهداف والخطر من الغرب، بقدر ما تبقي على الأخير شديد الارتياح منهما بحكم قدرتهما على منافسته، وإنّ هذا الشكّ

الظاهر والريبة الواضحة يشرعنان في الواقع، ولو بصورة نسبية، سلوكات الغرب إزاء الصين وروسيا.

ونلاحظ كيف أنّ التعاون الروسي والصيني قد وصل إلى مستويات متقدمة جدًا اليوم، وصار الخطاب الصادر عن أكبر قيادات الدولتين يتحدث عن "شراكة غير محدودة" بينهما تجعل من فرضية التوجّه نحو نظام دولي متعدّد الأقطاب أكثر رجحانا وأكثر قابلية للتحقق، ذلك أنّ خطاب التعاون الذي تتبنّاه الصين وروسيا ليس مجرد كلام يقال بل هو حقيقة تثبتّها أرقام ومؤشرات كثيرة تحيلنا جميعها إلى حجم الثقة المتبادلة الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين منذ انخراطهما في سيرورة تعاونية بداية التسعينيات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، عملت الصين وروسيا على الارتقاء بالتعاون بينهما، ومراكمة عوامل القوّة، وعلى إزالة كلّ أسباب الخلاف التي قد تؤثر على صفو علاقاتهما، كما وحدتا خطابهما إزاء النزعة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية ومنطق الهيمنة الذي تسير به العالم ومؤسّساته وصارتا تجهزان بنزعتهما التعديلية وبسعيهما نحو عالم متعدّد الأقطاب متكافئ القوى.

هذه هي الملاحظات العامة التي انطلقنا منها في دراستنا، فالحركات العالمية عموما، ومنذ عقدين تقريبا، تثبت أنّ مستوى القوّة الذي بلغته روسيا والصين والتعاون بينهما أثقل تأثيرهما في ميزان القوى العالمي، وبالنتيجة، صار عاملا محوريّا في تحديد نمط التفاعلات الدولية ومحدّدا لمستقبل المنظومة العالمية وتوازن القوى ضمنها، أمر سيؤثر لا محالة على بنية النظام الدولي، ذلك أنّه من الثابت أنّ الأخيرة تتأثر بمنطق ميزان القوّة وآليات توزيعها بين القوى الفاعلة في النظام الدولي. كما أنّ الحركية المتنامية التي يشهدها التعاون الروسي-الصيني على المستوى الثنائي ومتعدّد الأطراف، إقليميا وعالميا، تثبت أنّنا بصدد معطى استراتيجي وجيوسياسي جديد في المنظومة العالمية عنوانه المواجهة-من جهة- بين محور روسيا والصين؛ كقوتين تعديليتين غير قانعتين عملا بلا هوادة على كسر الأطواق التي فرضت عليهما وتطمحان إلى نسق دولي متعدّد الأقطاب تكون لهما فيه مكانة وأدوار أكبر، ومن جهة أخرى، القوّة المهيمنة؛ الولايات المتحدة الأمريكية، ومن دار في فلكها من الدول، التي ترفض أن تتخلّى عن تفوّقها وتتبنّى استراتيجيات تحبط كلّ طموح تعديلي لدى الصين وروسيا.

أهمية الدراسة:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها. أولا. بحكم ارتباط موضوعها بمسألة حيويّة في العلاقات الدولية ألا وهي مسألة بنية المنظومة الدولية والحركات التي تشهدها العلاقة بين أقطابها منذ ثلاثة عقود، والتغيّرات

التي هي مقبلة عليها بالنظر إلى زيادة حدّة التوتر بين المحور الصيني-الروسي الذي تربطه علاقات تعاون وشراكة من جهة، والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، حدّة ازدادات اشتدادا منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا شهر فيفري/شباط المنصرم. من المؤكّد أنّ هذه الحركات ستكون لها تداعيات بنوية شاملة وعالمية يجدر من الآن الإحاطة بها واستشرافها، وبناء الخطط للتعامل مع نتائجها، لأن تأثيراتها ستنعكس على مستقبل السلم والأمن في كلّ أقاليم العالم. في هذا السياق، فإنّ أهمية هذه الدراسة تتعاظم أكثر إذا علمنا أنّ كثيرا من السيناريوهات التي تستشرف العلاقة بين الصين وروسيا؛ كقوى تعديلية غير قانعة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ كقوة مهيمنة، تنبأ بحرب عالمية مدمّرة؛ لاسيما تلك التي تتبنى الطرح النظري الواقعي الهجومي.

أسباب اختيار الموضوع:

ناهيك عن أهمية موضوع مذكرتنا، والتي كانت سببا رئيسيا في اختيارنا له، فإن راهنيتها وتعلّقه بقضايا راهنة وحيوية شكّلت لنا دافعا آخر لاختياره. هذا وإنّ الطبيعة الديناميكية للتعاون الروسي-الصيني وتأثيره الظاهر على بنية النظام الدولي والعلاقة بين وحداته واحتمالات الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التطلّعات الصينية-الروسية لعالم متعدّد الأقطاب قد شكّلت لنا دافعا آخر للخوض في هذا الموضوع يحذونا الطموح إلى معرفة ما ستؤول إليه هذه العلاقة المضطربة. أخيرا، فإنّ اختصاصي العلمي وتطلّعي إلى المساهمة في التراكم المعرفي حول هذا الموضوع على مستوى الدراسات الأكاديمية في الجزائر شكل أيضا سببا آخر بالنسبة لي لاختيار موضوع التعاون الروسي الصيني وأثره على بنية النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

سبق وأن دُرّس موضوع مذكرتنا في بحوث رصينة سابقة، وقد كانت هذه الدراسات أرضية ارتكزنا عليها في بلورة موضوع بحثنا وصياغة إشكاليته. في هذا السياق، ننوّه إلى دراستين سابقتين حول الموضوع تتقاطعان في كثير محاورهما مع مذكرتنا هما:

1. كتاب الأستاذ الهولندي روب دي ويك (Robe De Wijk) المعنون بـ "سياسات القوة. كيف تعيد الصين وروسيا تشكيل العالم"¹، الصادر سنة 2016. وهو كتاب حرّر وفق مقاربتين تاريخية وجيوسياسية يعتبر فكرة العيش في عالم يسوده القانون، كما يظنّ الكثير من المواطنين في الغرب على حسبه، هي فكرة حاملة

¹ Rob De Wijk, *Power Politics. How China And Russia Reshape the World*, Amsterdam: Amsterdam University Press, 2015.

في كثير من الأحيان، إذ تظلّ سياسات القوّة وفق طرحه محدّدا رئيسيا لنمط العلاقات الدولية وقاعدة تنتظم وفقها المنظومة الدولية. وليثبت ذلك، قدّم الأستاذ دي ويك أمثلة عن ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم سنة 2014 ومحاولات الصين المستمرّة للمطالبة بأجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي موضّحا العناصر التي كانت سببا في عدم اختفاء سياسات القوّة وكيف أنّ ضعف موقف الغرب -حسبه- يحتمل أن يفسح المجال للصين وروسيا لأداء أدوار أكبر على المسرح العالمي في السنوات القادمة.

ونجد في هذا الكتاب معلومات وتحليلات قيّمة ومفيدة لاستراتيجيات الصين في تخومها الجنوبي وروسيا في جوارها الغربي، ناهيك عن الخلفية التاريخية الرصينة التي يقدّمها لتفسير الديناميكيات الأمنية في كلّ من بحر الصين الجنوبي وأوكرانيا. ويحصل اتفاق ضمنيّ بين دراستنا وكتاب الأستاذ دي ويك في اعتماد النظرية الواقعية البنيوية ونظرية تحوّل القوّة كمداخل نظرية لقراءة تأثير التعاون الروسي الصيني على بنية النظام الدولي. بيد أنّ المقاربة المتّبعة من طرف الأستاذ دي ويك هي مقاربة غربيّة تنطوي على كثير من الاختزال، إذ تنظر لروسيا والصين كأطراف معتدية ومهدّدة للسلم والأمن العالميين تحاولان إعادة تشكيل المنظومة العالمية اعتمادا على سياسات القوّة دون مساءلة ما إن كانت ممارساتهما في الإقليمين المذكورين هي ردود فعل عن استراتيجيات التطويق والاحتواء التي انتهجت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وعن حجم التهديد بالنسبة لهما جزاء هذه الاستراتيجية الأمريكية، وهذا مكمّن الاختلاف بين دراستنا ودراسة الأستاذ دي ويك، ذلك أنّنا في بحثنا نعمل على الموازنة بين أفعال الطرفين، الولايات المتحدة من ناحية والمحور الصيني-الروسي من ناحية ثانية، لاستكشاف أثر سياسات القوّة على بنية النظام الدولي دون أحكام مسبقة على أيّ طرف، وهذا ما يعدّ إضافة تقدمها دراستنا مقارنة بكتاب الأستاذ دي ويك.

II. "التعاون الروسي-الصيني: العوامل المحدّدة، المسارات المستقبلية، التداعيات على الولايات المتحدة الأمريكية"، وهو تقرير بحثيّ محكم ودقيق من 323 صفحة أعدّه تسعة باحثين وصدر عن مجموعة راند (RAND Corporation) الأمريكية سنة 2021². يوثّق هذا التقرير البحث والتحليل اللذين أُجريّا كجزء من مشروع بحثيّ أكبر بعنوان: "محور الصين وروسيا: صنع الأذى معاً؟" (A China-Russia Axis: Making Mischief Together?) برعاية مكتب نائب رئيس الأركان الجيش الأمريكي. كان الغرض من المشروع تقييم

² Andrew Radin, Andrew Scobell, Elina Treyger, J.D Williams, Logna Ma, Howard J. Shatz, Sean M. Zeigler, Eugeniu Han, Clint Reach, China-Russia Cooperation. Determining Factors, Future Trajectories, Implications for the United States, Santa Monica: Rand Corporation, 2021.

الآثار المحتملة للتنسيق والتعاون بين الصين وروسيا في أوقات السلام والأزمات والصراع على مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة وأنشطتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

دارت محاور هذا التقرير البحثي حول ثلاث أفكار أساسية: أولاً؛ وصف العلاقات الروسية-الصينية منذ 1950 إلى غاية 2017 في المجالات السياسية، العسكرية والاقتصادية. ثانياً؛ تقييم الأهداف من العلاقات الروسية-الصينية. ثالثاً؛ تحديد وجهات النظر الروسية والصينية حول الدافع من التعاون، وأخيراً؛ تحديد تأثير التعاون الروسي-الصيني على الولايات المتحدة وسياساتها في المستقبل. ولئن التمسنا جدية التزام كاتبي التقرير بالموضوعية في إعداد بحثهم، إلا أنّ الغرض الأخير من البحث كان تقديم مشورة للهيئات السياسية والعسكرية الأمريكية، وبالتالي، فقد انطوى على تهويل للتهديد الروسي-الصيني على العالم في مواطن كثيرة منه مقابل التعاطي مع الهيمنة الأمريكية الغربية على أنّها "خير مطلق" للبشرية، وليس هذا مستغرباً طالما أنّ هذا البحث ممول من مؤسسات فدرالية أمريكية وصادر عن مركز فكر تابع لها.

بالنسبة لبحثنا هذا، فقد أفادنا هذا التقرير في الجانب التاريخي من دراستنا نظراً لما احتوى عليه من بيانات تاريخية كثيرة حول العلاقات الروسية-الصينية منذ خمسينيات القرن الماضي، كما أفادنا في تحصيل العديد من البيانات اللازمة للتحقق من مراكمة روسيا والصين للقوة منذ التأسيس لعلاقة التعاون بينهما مطلع التسعينيات، وكذا في استنتاج الرؤية الأمريكية للنظام الدولي وتصوّرها لصعود الصين وروسيا. وعدا هذا، فإنّ دراستنا اختلفت عن هذا التقرير في جانبين رئيسين:

- أولاً أنّ نطاقها الزمني يختلف عن نطاقه، إذ حصّرتنا دراستنا بين عامي 1991؛ السنة التي شهدت بدايات التأسيس للتعاون الروسي-الصيني، و2022، والتي شهدت متغيّرات دولية كبيرة أبرزها الحرب في أوكرانيا التي يتوقع أن تؤثر على التعاون الروسي-الصيني وعلى هيكل المنظومة العالمية.
- ثانياً، لم ننطلق في بحثنا من رؤية التعاون الروسي-الصيني على أنّه تهديد لأي طرف في المنظومة الدولية، وهذا مكمن اختلاف كبير بين دراستنا والتقرير المذكور، إنما كرسنا جهدنا لتوضيح التأثير الذي يحدثه هذا التعاون على هيكل المنظومة الدولية وتوزيع القوى بين وحداتها الأقوى على نحو يقوّض الأحادية القطبية ويؤسّس لتعددية قطبية.

الإشكالية:

انطلاقاً من التحديات التي تفرضها نزعة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي منذ تداعي الاتحاد السوفيتي؛ المنافس الأكبر للنزعة الدولية الليبرالية، وأخذاً بالاعتبار التحديات

المنبثقة عن فرض الأحادية القطبية التي تكرّس للتفوُّق الاستراتيجي الأمريكي على حساب "الآخرين" وعن عولمة النظام الليبرالي ومأسسته ونشر قيمه بكلّ الأساليب؛ بما فيها الأساليب القسرية، نحاول عبر موضوع دراستنا بحث التعاون بين روسيا والصين الذي حقّزته مناهضتهما للقطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية المعبّر عنها في خطاباتهما وسلوكاتهما والتي لم تتوقّف عند هذا الحدّ بل اتّجهت نحو تكريس جهودهما الاستراتيجية لمراكمة عوامل القوّة بهدف بناء نظام متعدّد الأقطاب يوفّر لهما درجة أكبر من المشاركة في القوّة والنفوذ وممارسة التأثير وضبط التوازنات الدولية، انطلاقاً من السؤال المحوري التالي: ما هي الفرص التي يمنحها هذا التعاون الروسي-الصيني لتفكيك منظومة الهيمنة الأحادية الأمريكية والتأسيس لنظام دولي جديد؟

ولا تتأتّى الإجابة عن هذا السؤال إلا عبر الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تأسّس مسار التعاون الروسي-الصيني؟
2. ما هي السياسات والاستراتيجيات التي يعتمدها المحور الروسي-الصيني لمواجهة التحدّيات الجيوسياسية والجيوسراتيجية للقطبية الأحادية إقليمياً وعالمياً؟
3. أين يتوافق هامش التعاون الروسي-الصيني في مواجهة الأحادية الأمريكية على النظام الدولي؟
4. إلى أي مدى يعمل التعاون الاستراتيجي الروسي-الصيني على تعديل بنية المنظومة العالمية من الأحادية إلى التعددية القطبية؟

الفرضيات:

انطلاقاً من إشكالية بحثنا، سنعمل على اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: إنّ تطوّر التعاون بين روسيا والصين وارتقاءه إلى مستويات أكبر وأكثر تأثيراً على بنية وتفاعلات المنظومة الدولية؛ كالشراكة الاستراتيجية وغير المحدودة مثلاً، يتناسب طردياً مع ترسّخ الثقة بينهما، إذ كلّما زادت الثقة زاد التعاون.
- الفرضية الثانية: إنّ تصوّر روسيا والصين الموحد للتحديات التي تفرضها نزعات الهيمنة والتطويق التي تُفرض عليهما في إطار منظومة الأحادية القطبية وتقاسمهما مدركات التهديد نفسها إزاء الهيمنة الأمريكية تعمل على الإبقاء على مستويات عالية من التعاون بينهما وتدفع به أكثر إلى الأمام.

- الفرضية الثالثة: لا يكفي التعاون الروسي الصيني، حتى في القطاعات الاستراتيجية، لبناء منظومة متعددة الأقطاب إذ يتطلب تحقيق التعددية القطبية مضاهاة للقوة الأمريكية بكلّ أوجهها على نحو يعدّل من توزيع القوة في الميزان الاستراتيجي العالمي.

الإطار النظري للدراسة:

1. النظرية الواقعية البنيوية الهجومية: تعتبر هذه النظرية الأنسب لقراءة صعود المحور الروسي-الصيني على مستوى المنظومة الدولية بحكم ما تقدّمه من مسارات تفسيرية عديدة لقراءة سلوك الصين وروسيا -كقوتين تعديليتين- ضدّ القوة الأمريكية المهيمنة وسعيهما إلى إسقاط الأحادية القطبية والتأسيس لنظام دولي معدّل ينبني على التعددية القطبية. إنّ الفكرة التي تقترحها النظرية الواقعية الهجومية والتي تنصّ على أنّه من المنطقي استراتيجياً أن تحصل الدول على ما أمكنها من قوّة، وإنّ سنحت لها الظروف، أن تسعى نحو الهيمنة، ليس لأنّ السيادة أو السيطرة جيدة في حدّ ذاتها، بل لأنّ الحصول على قوّة هائلة هو أفضل طريقة تضمن بها الدولة بقاءها وتجنّبها الخضوع لهيمنة قوّة أخرى على حدّ تعبير جون ميرشايمر، هي قاعدة جيّدة لنا سنقرأ من خلالها التعاون الروسي-الصيني الذي يعتبر تعاوناً من أجل القوّة وتبادل المنافع في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة هي التخلّص من الهيمنة الأمريكية. بالإضافة إلى هذا، ولقراءة وتفسير التعاون الروسي الصيني على المستويات الإقليمية والعالمية وسعيهما نحو القوّة، سنتبنّى رؤية الواقعيين البنيويين التي تنظر للسياسة الدولية على أنّها سياسة قوّة، وبالتالي فإنّ القوّة هي عملة السياسة الدولية، وهي رؤية تنبني على فكرة أنّ روسيا والصين؛ كجهاتٍ رئيسة فاعلة في المنظومة الدولية، تولي اهتماماً بالغاً بمقدار القوّة العسكرية والاقتصادية التي لدى كلّ منها، ومن المهمّ بالنسبة لها ليس أن يكون لديها مقدار مقبول من القوّة وحسب، بل أن تعمل على تعديل ميزان القوى بشكل ملحوظ لمصلحتها عبر عملية تراكمية للقوّة³.

2. نظرية تحوّل القوّة (Power Transition Theory): تعتبر هذه النظرية أداة جيّدة لفهم علاقات القوّة بين الصين وروسيا من جهة، وبين المحور الروسي-الصيني والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، ذلك أنّها تقترح نهجاً ديناميكياً في قراءة المنظومة الدولية يركّز على علاقات القوّة وأهمّية تقييمات الوضع

³ Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, *International Relations Theories, Discipline And Diversity*, Oxford: University Press, 2012, p 94.

الراهن للقوّة من أجل التنبؤ بمآلاتها ومآلات المنظومة الدولية في المستقبل. وقد فسر أوجانسكي انتقال القوّة بالارتكاز على معدلات النمو التفاضلية وتأثيرها على تغيير القوّة النسبية للدول، سيسمح لنا توظيف هذه النظرية بتفسير العلاقات بين الصين وروسيا وتخوّماتهما البريّة والبحرية على مستوى إقليمي، وبالتالي فهم كيف انبثقت العلاقات الجديدة لروسيا والصين مع أقاليم آسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا والباسيفيك (وأقاليم أخرى) وكيف تشكّلت الكيانات السياسية والاقتصادية الجديدة هناك طيلة العقود الثلاثة الماضية. كذلك، فإنّ تطبيق القاعدة التي جاءت بها هذه النظرية والتي تشير إلى أنّ من نتائج النمو التفاضلي هو الاحتمال الكبير للصراع عندما يصل منافس وأمة بارزة إلى مرحلة التكافؤ النسبي للقوّة مع قوّة مهيمنة، وتحديدًا عندما يكون المنافس غير راضٍ عن الوضع الراهن، سيساعدنا في توظيف مؤشّرات القوّة النسبية لروسيا والصين وتأثيرها على مستقبل بنية النظام الدولي على نحو يؤسّس لتعددية قطبية⁴.

3. نظرية الاستقرار بالهيمنة: تقوم هذه النظرية على فكرة محوريّة مفادها أنّ النظام الدولي من المرجّح أن يظلّ مستقرًا عندما تكون دولة واحدة هي القوّة العالمية المهيمنة، وهكذا فإن نهاية الهيمنة تقوض استقرار النظام الدولي وقد تعرضه للحرب. وعليه، فإنّ توظيف هذه النظرية سيسمح لنا بفهم منطق الأحادية القطبية وسبب تمسّك الغرب به، كما ستساعدنا على فهم تعامل الولايات المتحدة الأمريكيّة واستراتيجيتها -هي والغرب عموماً- تجاه الصين وروسيا، ليس فقط على المستوى العالمي، بل أيضاً على المستويات الإقليمية في الجوار المباشر للدولتين أين تطبّق استراتيجيات تطوير استراتيجي ضدّ كل من روسيا والصين⁵.

ضبط المفاهيم:

بحكم ورودها في عنوان بحثنا وإشكاليته، نقدم التعريفات الإجرائية للمفاهيم التالية:

1. **التعاون الدولي:** هو العمل من أجل تحقيق منفعة مشتركة بين دولتين أو أكثر بما يقتضيه من التزام بالقواعد الودّية في التعامل والتواصل وإجراء التبادلات تحقيقاً لمصلحة (أو مصالح) مشتركة، اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ بشأن الشؤون المشتركة، العيش المشترك وإقامة العلاقات وفق أطر ومعايير متّفق عليها بين أطراف علاقة التعاون. وكثيراً ما يفرض التعاون بين الدول تشكيل ائتلافات أو تنظيمات أو مؤسسات مستقرة؛ ثنائية أو متعدّدة الأطراف.

⁴ Efrid, B, Kugler Lemke, **Power Transitions: Strategies for the 21st Century**. Washington: CQ Press, 2000, P 6.

⁵ Ibid.

2. النظام الدولي: يقصد به التشكيل الذي ينبثق - أولاً - عن مجموع الوحدات الدولية الدولية وغير الدولية، و- ثانياً - الروابط التي تجمع بين هذه الوحدات، و- ثالثاً - المبدأ الذي تنتظم وفقه العلاقة بين هذه الوحدات (الفوضى)، و- رابعاً - التفاعل المستمر بين الوحدات، وإنّ العلاقة بين هذه العناصر الأربعة تشكّل هيكلًا/بنية يسمّى النظام الدولي.

3. الهيمنة: هي سيطرة دولة، بشكل أو بآخر، على غيرها من الدول بحكم تفوّقها - على نحو استثنائي - عسكريًا واقتصاديًا على كلّ وحدات المنظومة. في عالمنا المعاصر، تمارس الهيمنة حتّى بالوسائل الثقافية عن طريق محاولة فرض النموذج الحضاري الغربي على كلّ الشعوب والمجتمعات.

4. الأحادية، الثنائية والتعددية القطبية: هي مفاهيم نظرية تشير إلى توزيع قدرات القوّة النسبية بين القوى الكبرى في النظام الدولي العالمي و/أو الإقليمي. نتحدّث عن أحادية قطبيّة عند وجود قوّة عظمى وحيدة متفوّقة بشكل استثنائي في النظام، وتبرز حالة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة كمثال بارز عن الأحادية القطبية في النظام الدولي، حتى وإن كان هناك نقاش بين دارسي العلاقات الدولية حول حقيقة هذا المعطى. أمّا القطبية الثنائية فنتحدّث عنها عندما تكون هناك قوتان مهيمنتان -يشار إليهما عادة باسم "القوى العظمى" - في النظام الدوليّ تكون قدرتهما أكبر بكثير، وبشكل استثنائي، من قدرات القوى الأخرى المشكّلة للنظام. المثال الرئيسي للقطبية الثنائية هو المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. أخيرًا، تتحقّق التعددية القطبية عندما تكون هناك ثلاث قوى عظمى - أو أكثر - في النظام تحمل خصائص القوّة نفسها التي تحملها القوتان المهيمنتان في القطبية الثنائية. تاريخيًا، كان تعدّد الأقطاب هو نظام القوّة المهيمن في نظام الدول الأوروبية الحديثة الذي تأسّس على إثر معاهدة ويستفاليا سنة 1648.

5. توازن القوى: في العلاقات الدولية، هو سياسة مضاهاة قوّة طرف آخر (دولة أو مجموعة دول) من طرف دولة أو مجموعة دول من منطلق أنّ هذه المضاهاة هي حماية لنفسها منه. ويمكن للدول أن تنتهج سياسة توازن القوى بطريقتين: عن طريق زيادة قوّتها، كما هو الحال عند الانخراط في سباق تسلّح أو في الاستحواذ التنافسي على الأراضي، أو عن طريق إضافة قوّتها الخاصّة إلى قوّة دولة أو دول أخرى، كما هو الحال عند اعتماد سياسة التحالفات أو التعاون الدفاعي.

الإطار المنهجي للدراسة:

- المنهج المقارن: تسمح المقارنة بين الوقائع الفرعية والشاملة باستكشاف الشروط اللازمة لإنتاج الظاهرة والمحرّكة لها وكذا الأسباب المنتجة لها، فالشغل الشاغل للدراسات المقارنة هو "الشروط الكافية للحصول على النتيجة"⁶. استتباعاً، فإنّ اعتماد هذا المنهج سيساعدنا على استكشاف دقيق للعلاقة، بما فيها العلاقة السببية، بين متغيّرات دراستنا، أي بين التعاون الروسي-الصيني كمتغيّر مستقلّ وبنية النظام الدولي كمتغيّر تابع، وهو شرط ضروري في مسار بحثنا من أجل التنبؤ بمآلات تأثير التعاون الروسي الصيني على بنية القطبية في المنظومة الدولية. بالتزامن، تتحقّق الفائدة من المقارنة حين تستخدم معايير محدّدة ومضبوطة لاستكشاف التشابهات والاختلافات، وهذا ما نحتاجه في أكثر من مرحلة من بحثنا، ذلك أنّ الحكم على التعاون الروسي-الصيني في مراحله المختلفة، أو على تأثيره على هيكلية النظام الدولي، يتطلّب انتقاء معايير مضبوطة تقام على أساسها المقارنة ويُستنتج من خلالها متى يحدث التأثير ومتى لا يحدث.

- المنهج التاريخي: يساعد المنهج التاريخي على تحديد الحقائق التاريخية وربطها ضمن منظومة علمية تساعد في تفسير وتأويل الماضي والحاضر واستشراف عواقبه ومآلاته، فهو بهذا تحقيق (Survey) يصبو إلى اكتشاف الحقيقة علمياً. إنّ هذا مما نحتاجه للإجابة عن إشكالية بحثنا، ذلك أنّ جزءاً كبيراً من البيانات والمعلومات الضرورية لبحثنا هي بيانات ذات طبيعة تاريخية مستقاة من الماضي ودورها محوريّ لفهم تطوّر العلاقات بين روسيا والصين وراهنها والمسار الذي اتّخذته هذه العلاقات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبالنتيجة، فإنّ كلّ تفسير وتأويل لهذه العلاقات سيحتاج إلى منهج تاريخي ليتحقّق.

هيكلية البحث:

يعمل بحثنا هذا على بحث تأثير التعاون الروسي-الصيني المتصاعد منذ ثلاثة عقود على بنية النظام الدولي التي صارت زاخرة بالكثير من ملامح وسمات التعدّدية القطبية، حتى وإن كانت لاتزال تحمل سمات الأحادية القطبية الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب الباردة. إنّ ما

⁶ Bertrand Badie (ed), *Encyclopedia of Political Sciences*. London: Sage, 2011, p.332.

نطمح إليه هو أن نثبت أن التعاون الروسي والصيني هو عامل أساسي - من بين عوامل أخرى - مؤثر في هيكل المنظومة الدولية يساعد على تحقيق التعددية القطبية.

إن الحقيقة التي انطلقنا منها في الفصل الأول من دراستنا هي أن روسيا والصين، وخلال ثلاثة عقود متواصلة، عملتا على توسيع وتعميق التعاون بينهما وفق وتيرة متصاعدة أوصلتهما إلى ما يتفقان على تسميته في خطاباتها الرسمية بـ "شراكة استراتيجية وغير محدودة"، وهي شراكة صارت تشبه من بعض الأكاديميين بالتحالف إلا أنها ليست تحالفا معلنا. لقد عملنا في الفصل الأول على إثبات هذه الحقيقة من خلال تتبع مسار العلاقات الروسية-الصينية التي انطلقت من مستوى العداوة والشك ثم انتقلت إلى مستوى قوي من الثقة المتبادلة نتيجة لمسار تعاوني طويل ومعقد أسس لعلاقة وثيقة بين الدولتين صارت تتجسد في محور مانع يجاهر برفضه لنزعة الهيمنة الأمريكية ولا يخفي نيته في تعديل هيكلية للمنظومة الدولية يعيدها إلى حالة التعددية القطبية. ولكي نثبت حقيقة التعاون بين روسيا والصين وحجمه المتنامي، فقد قسمنا هذا التعاون إلى مجالات سياسية، عسكرية واقتصادية لنبين التصور الشامل الذي تتبناه الدولتان لعلاقاتهما، وفي الوقت ذاته، لنبرهن أن الحديث عن مضامين التعاون الروسي-الصيني هو في الواقع حديث عن متغيرات عديدة مرتبطة بعضها ببعض وفق علاقة تأثير وتأثر.

وبعد أن وضّحنا أن التعاون الروسي الصيني يحقّزه السعي إلى تقويض الأحادية القطبية والتأسيس للتعددية القطبية، بينّا في الفصل الثاني، أن هذا السعي المشترك سببه أن الأحادية القطبية ونزعة الهيمنة التي تحذو الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، قد أفرزت تحديات أمنية وجيوسياسية واقتصادية، وحتى ثقافية، على كل من روسيا والصين منذ لحظة الأحادية الأولى. ولنثبت هذا، استعرضنا التفاصيل الكبرى للقضيتين الأوكرانية والتايوانية والتحديات المنبثقة عنهما بالنسبة لروسيا والصين، ذلك أن هاتين الحالتين هما مثالين جديين عن فكر التطويق والاحتواء الجيوسياسي والجيواستراتيجي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية اليوم في تعاملها مع الصين وروسيا كقوتين تعديليتين غير قانعتين. وبعد أن بينّا نوع التحديات المنبثقة عن الأحادية القطبية بالنسبة لروسيا والصين، سخرنا جهدنا في المبحث الثاني من الفصل لاستعراض الاستراتيجية المشتركة التي تعتمدها الدولتان على الصعيد الإقليمي والعالمي، وداخل مجلس الأمن، لمواجهة هذه التحديات وللعمل على

فرض نفسيهما كقوّتين مؤثّرتين في المنظومة الدولية. ولقد أبرزنا في أكثر من مقام من المطلب الأخير لدراستنا أنّ التعاون الروسي-الصيني نجح في عدّة محطّات في وقف العديد من القرارات الغربيّة إزاء الكثير من المسائل الدولية، وأنّ روسيا والصين صارتا لا تتوانيان عن اعتماد منطق المواجهة في تعاملهما مع استراتيجيات التطويق والاحتواء وتهديد مصالحهما التي تريد الولايات المتحدة فرضها عليهما.

في الفصل الأخير، ولنؤكد أنّ التعاون الروسي-الصيني لبناء التعدّدية القطبية صار حقيقة فعليّة لا مجرد خطابات، ارتأينا استعراض عوامل القوّة التي حازتها كلّ من الصين وروسيا طيلة عقود من المراكمة؛ لا سيما في جانبيها الاقتصادي والعسكري، وكيف أنّ هذه القوّة عزّزت مكانتهما في ميزان القوى العالمي إلى درجة أنّ الحديث اليوم صار يدور عن إمكانية مضاهاة المحور الروسي-الصيني للقوّة الأمريكيّة، وحتّى التفوّق عليها مستقبلا، اعتمادا على مؤشّرات كمّيّة قدّمناها في هذا الفصل. وبالموازاة، اعتبرنا أنّ نزعة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة التي تحذو روسيا والصين تحتاج إلى مؤشّرات وأمثلة، لذا قمنا باستعراض الملامح الاقتصادية والاستراتيجية لقوّة الصين وروسيا وكيف تُعزّز قدراتهما على منافسة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ودوله في هذين المجالين الرئيسيين في حساب قوّة الدول. ثمّ أخيرا، قدّمنا سيناريو تنبّؤي للتعاون الروسي-الصيني وكيف أنّه سيعزّز التعدّدية القطبية في النظام الدولي استنادا إلى إحصائيات جديدة لمؤشّرات القوّة لكلّ من الصين وروسيا دون أن نلغي احتمال تراجع التعاون بينهما في المستقبل في حال تأثّر علاقتهما الثنائية بتداعيات الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية الشديدة التي فرضت على روسيا.

وفي ختام مقدّمة مذكرتنا، نأمل أن يكون بحثنا العلمي المتواضع هذا إضافة ذات قيمة للرصيد المعرفي والعلمي في موضوع العلاقات الصينية-الروسية وأن يكون أرضية لدراسات أخرى في المستقبل تكون أكثر دقة وتفصيلا.

الفصل الأول:

المسار التاريخي لتشكّل التعاون الروسي-الصيني منذ 1991:
السمات والأبعاد

تمهيد:

في 04 فيفري 2022، وفي بيان مشترك وقّعه الرئيس الروسي؛ فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)، باسم الاتحاد الروسي، والرئيس الصيني؛ شي جين بينغ (Xi Jinping)، باسم جمهورية الصين الشعبية "بشأن دخول العلاقات الدولية عصرا جديدا والتنمية المستدامة العالمية"¹، أعلنت روسيا والصين أنّ الشراكة بينهما أصبحت غير محدودة (No limits Partnership)² في سلوك يعكس عمق ما وصل إليه التعاون الروسي-الصيني وينبئ بسقف مرتفع للعلاقات بين الدولتين على المديين القصير والمتوسط على الأقل. إنّ الوصول إلى هذا المستوى من التعاون ليس وليد اللحظة، بل هو سيرورة تراكمية أخذت في التحقق كانت قد بدأت منذ ثلاثة عقود على الأقل واتخذت مسارا منحنيا غير خطّي تخللته مراحل صعود ومراحل هبوط في مستويات التعاون، لكنها أفرزت في الأخير شراكة موثوقة بين قوتين تتقاسمان طموح الوصول إلى تقويض الأحادية القطبية الأمريكية في المنظومة العالمية واستبدالها بنسق متعدد الأقطاب.

هذه الفكرة المحورية التي يدور حولها مضمون هذا الفصل والتي سنفككها في مباحثه ومطالبه، ذلك أنّ فهم وتحليل العلاقات التعاونية الروسية-الصينية في شكلها الراهن لا يتأتى إلا عبر تتبع مسارها التاريخي واستكشاف محطاته البارزة التي أخرجت العلاقة بين روسيا والصين تدريجيا من العداوة المنبثقة عن الخلافات الحدودية والأيديولوجية الموروثة عن حقبة الحرب الباردة إلى التعاون والشراكة اللامحدودة في مجالات حيوية جدًا (سياسية، عسكرية واقتصادية) وعلى مستويات ثنائية، إقليمية وعالمية.

¹ The State Council The people's Republic of China, "Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development", 27/05/2015, at: <https://cutt.ly/FJcsKgi>, Accessed on: 03/06/2022.

² Ibid.

المبحث الأول: الطابع التدريجي للعلاقات السياسية الروسية-الصينية منذ 1991

يسعى هذا المبحث إلى استعراض مسار التطور التدريجي لعلاقات التعاون الصينية-الروسية منذ 1991 وذلك وفق مقارنة تاريخية تحليلية تنطلق إلى أبرز المحطات التي مرت بها هذه العلاقات والتي تثبت فرضية النزوع نحو توسيع وتعميق نطاقات التعاون بين روسيا والصين خلال العقود الثلاثة الماضية. وسنركز في هذا المبحث على البعد السياسي للعلاقات بين الدولتين باعتباره المحرك الأول للعلاقات الصينية الروسية متعددة الأبعاد، وسنركز جهدنا على إثبات أن هذه العلاقات في بعدها السياسي لم تتوقف فقط عند حدّ المستوى الثنائي للتعاون والشراكة بل امتدت نحو المستويات متعددة الأطراف إقليمياً وعالمياً. وبحكم أن الفترة المشمولة بالدراسة تمتد إلى ثلاثة عقود فقد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ يخصص الأول للتفصيل في مرحلة بدايات مؤسسة العلاقات الصينية-الروسية إلى غاية سنة 2007، فيما يكرس المطلب الثاني للحديث عن المرحلة التي شهدت تكريسا للتعاون والشراكة بين روسيا والصين بعد 2007 وإلى غاية 2022.

المطلب الأول: 1991 – 2007: مؤسسة العلاقات الروسية-الصينية: من التعاون إلى الشراكة الاستراتيجية

يستعرض هذا المطلب ضمن مقارنة تاريخية، أبرز الأحداث التي انتقيناها لتبيان الطابع التدريجي التصاعدي للعلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الفدرالي الروسي منذ تأسيس الأخير على أنقاض الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991. توضح هذه الخطوة، الضرورية لفهم المنحى الذي تطورت وفقه العلاقة بين الدولتين، كيف جُسد التعاون بينهما في شكل سلوكيات وسياسات على أرض الواقع لمواجهة النزعة الأحادية التي عملت (وتعمل) على تكريسها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في المناطق القريبة من أراضي روسيا والصين والتي تعد كامتداد لمنطقتي أمنهما.

يعتبر دارسو تاريخ العلاقات الروسية الصينية أن الحقبة الزمنية من عمر النظام الدولي التي بدأت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة؛ أي منذ العام 1991 تحديداً، أسست لبدايات التقارب الفعلي بين روسيا والصين. ففي العام 1992، أعلن البلدان أنّهما سينخرطان في مسار تعاوني لعلاقاتهما الثنائية ضمن ما سُمّي بـ "حسن الجوار والمنفعة المتبادلة" وذلك عقب الزيارة الرسمية الأولى للرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين (Boris Yeltsin) إلى الصين في 23 ديسمبر/كانون الأول 1992 والتي التقى فيها بالأمين العام للحزب الشيوعي الصيني جيانغ زيمين (Jiang Zemin) والرئيس الصيني وقتها يانغ شانغ كون (Yang Shangkun).

يمكن اعتبار هذه الزيارة، تاريخيًا، نقطة انطلاق للتقارب الصيني الروسي من الناحيتين الأمنية والسياسية بالنظر لتوقيتها ومخرجاتها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى الرأي القائل بأن اتفاقية ترسيم الحدود البرية بين الاتحاد السوفيتي والصين لعام 1991 كانت الملمح الأول للتقارب بين الصين وروسيا والقاعدة التي تأسس عليها التعاون بينهما لاحقًا، فقد أقامت هذه الاتفاقية قواعد لترسيم الحدود ساهمت مع مرور الوقت في حل معظم النزاعات الحدودية بين الدولتين، وبالتالي ساهمت في إطفاء فتيل العداء الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى إشعال شرارة العداوات بينهما في أي لحظة. ولقد وقعت الاتفاقية في البداية بين الصين والاتحاد السوفيتي، ثم استأنفت شروطها من قبل روسيا بعد تفكك الاتحاد المذكور ونتج عنها بعض التغييرات الإقليمية الطفيفة على طول الحدود.

يمكن القول، هنا، بأن القوتين تبنتا هذا السلوك التعاوني بينهما على إثر استيعابهما المبكر للنوايا التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في خطابه الشهير عقب حرب الخليج الأولى أن الأخيرة "هي حرب تدور حول أكثر من دولة واحدة؛ إنها فكرة كبيرة.. نظام عالمي جديد"¹، فقد بدت واضحة نية الولايات المتحدة الأمريكية ونزعتها نحو الهيمنة بعد أن زال عنها هاجس الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي. من المؤكد أن الاستراتيجيين الصينيين والروس أدركوا أن هذه النزعة الأمريكية الجديدة ستبني لا محالة على نزعة إضعافهما أكثر. وليس هذا مستغربا من قوّة وجدت نفسها مهيمنة بزوال أكبر قطب منافس لها. فمن مقارنة واقعية، تعمل القوى المهيمنة على الحفاظ على الميزان الاستراتيجي لصالحها وكبح كل طموح لكل قوة يمكن أن تشوبها "شهية" النزعة التعديلية (Revisionism)، وبالمقابل، فإن كل قوّة تحمل نزعة تعديلية ستعمل على تجنب النزاعات مع كل قوّة تشاركها التصوّر والهدف ضمن رؤية تراكمية للقوّة.

الريبة التي استحكمت في المدركات الاستراتيجية الصينية والروسية على حدّ سواء أدت بهما بعد مرور أربع (04) سنوات؛ أي سنة 1996 تحديداً، إلى الارتقاء بمستوى التعاون بينهما إلى مستوى "شراكة متكافئة وموثوقة تهدف إلى التعاون الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين". ومما لا يجب أن يهمل ذكره في هذا السياق أن كلا من روسيا والصين، ومنذ العام 1994 وإلى غاية العام 1996، إتفقتا إلى الارتقاء بتعاونها إلى ما وصفوه بـ "الشراكة البناءة" (Constructive Partnership)، وهو وصف كان الرئيس السابق يلتسين قد طلب من وزير خارجيته آنذاك ييفجيني بريماكوف (Yevgeny Primakov) أن يستبدله بوصف

¹ Joseph Nye, "What new order", *Foreign Affairs*, spring 1992, at: <https://tinyurl.com/y62js8ny>, accessed on: 23/04/2022.

أكثر ديناميكية لعلاقات التعاون بين دولته والصين، وقد اقترح بريماكوف وقتها وصف "الشراكة الاستراتيجية" لكنه في الوقت ذاته حذر يلتسين مما قد تثيره من رد فعل سلبي لدى الصينيين¹.

بالعودة إلى "الشراكة الموثوقة والمتكافئة"، نشير إلى أنها جاءت على إثر زيارة رئيس الوزراء الصيني لي بينغ (Li Peng) إلى موسكو سنة 1996 والتي توجت بالتوقيع على أربعة عشر (14) اتفاقية بين الدولتين شملت كافة المجالات. لاحقا، وفي أواخر أبريل/نيسان من العام 1997، وعلى إثر قمة "جيانغ-يلتسين" في موسكو، أعلنت كل من الصين وروسيا عما سمي بـ "الإعلان الروسي الصيني المشترك حول التعددية القطبية وتشكيل نظام عالمي جديد"². وهنا باتت النية الصينية في تحدي الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أكثر وضوحا.

يمكن الاستناد إلى مضامين الاتفاقيات السابقة للقول بأنّ التعاون الصيني الروسي ارتقى بموجهما إلى مستوى أعلى وهو مستوى "الشراكة الاستراتيجية". ومعلوم أنّ الأخيرة حين تبرم بين الدول تنطوي على اتفاقات بين أطرافها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف أكبر على المديين المتوسط والبعيد من منطلق رؤية متبادلة فحواها وجود مصالح مشتركة وقدرة على التكامل بعيدا عن العداوات التي يمكن أن تثار بسبب فوضى النظام الدولي. إنّ ما يستنتج أيضا من خطوة الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا أنّ الدولتان أكدتا إصرارهما على النهج التعاوني مرة أخرى على نحو يبقيهما بعيدتين عن أيّ عداة؛ والنزاع استتباعا، وهنا يستنتج ضمينا أنّ القوتان اتفقتا على أنّ تسوية الخلافات التي يمكن أن تقع بينهما في المستقبل يجب أن تسوّى ضمن أطر تعاونية إعلاءً لمبدأ المصلحة المشتركة بينهما وبما يوفر الظروف لنجاح مسعى الشراكة الاستراتيجية التي أصبحت تجمعهما. وعلاوة على هذا، فإنّ تضمين التسمية عبارة "التعددية القطبية والنظام العالمي الجديد" هي في الحقيقة برهنة أخرى على النزعة التعديلية التي طبعت التعاون الروسي الصيني منذ بداياته، بل يمكن القول بأنها الهدف من هذا التعاون والفلسفة التي بني عليها في الوقت ذاته، إذ بالرغم من تغير النظامين السياسيين في كلا الدولتين لاحقا، وبالرغم من الإصلاحات الداخلية التي تبنتها إلا أنّ هدف التغيير البنيوي في المنظومة الدولية ورفض الأحادية القطبية ظل ثابتا في علاقاتهما. هذا ما يستنتج من إنشاء "منظمة شنغهاي للتعاون" (Shanghai Cooperation Organisation) التي أسستها الصين وروسيا في جوان/يونيو 2001 بالتعاون مع الدول السوفيتية

¹ Gregory Shtraks, "Sino-Russian Relations and the Lessons of 1996", *The Diplomat*, 13/04/2005, at: <https://cutt.ly/THXGZAR>, Accessed on: 23/04/2022.

² Ibid.

السابقة؛ كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان، والتي حدد له هدف –من بين أهداف أخرى- وضع حد لتمدد النفوذ الأمريكي العسكري في آسيا الوسطى.

كان تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون تعبيرا عن انتقال التعاون بين الصين وروسيا إلى المنتديات الدولية متعددة الأطراف. ولقد انبثقت منظمة شنغهاي عن مجموعة شنغهاي الخمسة التي أنشئت في الأصل لتسوية النزاعات الحدودية بين الصين ودول الاتحاد السوفيتي السابق. انضمت روسيا إلى الدول الآسيوية الثلاثة للتفاوض بشكل أفضل مع الصين في إطار صيغة "جانبان، لكن خمس دول" (Two Sides but five States). في عامي 1999 و2000، وتوسّعت الموضوعات التي نوقشت في اجتماعات شنغهاي الخمسة لتشمل التهديدات المشتركة للإرهاب والجرائم العابرة للحدود، وقد أثمر هذا مع الوقت تعزيز منظمة شنغهاي بهيكل إقليمي لمكافحة الإرهاب مقره طشقند أنشأته الصين بالتعاون مع روسيا عام 2004.

ولقد شهد العام 1999، العام الذي عرف تدخل خلف الناتو في كوسوفو، إتخاذ الصين وروسيا مواقف متطابقة في الأمم المتحدة، إذ اعتبرت الدولتان أنّ قرار الناتو بالتدخل عسكريا دون تفويض أممي –والذي كانت روسيا سببا في عدم حصول الولايات المتحدة الأمريكية عليه باستخدامها لحقّ النقض في مجلس الأمن- من شأنه إضعاف الأمم المتحدة، كما قد تكون سابقة قد تكرّس لاحقا لشرعنة استخدام العمل العسكري ضدّ الصين أو روسيا أو الدول المتعاونة معها. وفي مارس 1999، اقترحت روسيا قرارًا من الأمم المتحدة لإنهاء تدخل الناتو في كوسوفو، وهو الاقتراح الذي أيّدته الصين لكنها لم تشارك في رعايته. بيد أنّ قصف السفارة الصينية في 12 ماي/أيار 1999، أدّى إلى تغيير موقف الصين من التدخل وعزّز تخوّفاتها من التهديد الذي يمثله التفوّق العسكري الأمريكي واستعداد الولايات المتحدة لتوظيف هذا التفوق دون مراعاة وجهات نظر القوى الأخرى.

كثّفت كل من الصين وروسيا، في الشؤون الإقليمية الآسيوية، انخراطهما في منطقة آسيا الوسطى في الوقت نفسه تقريبا الذي تعاضم فيه الوجود الأمريكي هناك على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001. وبالرغم من أن التنافس الجيوسياسي بينها كان مرجّحا أكثر، إلا أنّ الدول الثلاث؛ روسيا والصين والولايات المتحدة، كانت مشغولة بالتهديد الإرهابي في المنطقة. ويجب أن نشير هنا إلى أنّ روسيا كانت تطمح باستمرار -طيلة التسعينيات- للقيادة في آسيا الوسطى، لكنها افتقرت إلى الموارد لتحقيق هذا الطموح في

¹ Weiqing Song, "Interests, Power and China's Difficult Game in the Shanghai Cooperation Organization (SCO)," *Journal of Contemporary China*, Vol. 23, No. 85, 2014, p.90.

السنوات التي تلت مباشرة سقوط الاتحاد السوفيتي¹. في أوائل القرن الحادي والعشرين، ومع تضاعف الإيرادات الروسية من النفط والغاز، عززت روسيا دورها في المؤسسات الإقليمية التابعة لها، بما في ذلك في دول آسيا الوسطى. وفي عام 2000، أنشأت كل من بيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وبإشراف من روسيا، "اللجنة الاقتصادية الأوراسية" (Eurasian Economic Commission EEC)، ثم في ماي/أيار 2002، ارتكزت روسيا على معاهدة طشقند لعام 1992 لإنشاء "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" (Collective Security Treaty Organization CSTO) والتي تصنّف كتحالف عسكري بين الدول المنشئة لها، إذ تضمن ميثاقها بندا خاصا بالدفاع المتبادل وإنشاء قوة للردّ السريع. إلى حد ما، عكست هذه المؤسسة المتزايدة لعلاقتها مع دول آسيا الوسطى ودول الفضاء الأوراسي مخاوف روسيا من استخدام الولايات المتحدة لوجودها المتزايد في المنطقة بعد احتلالها أفغانستان لتوسيع نفوذها في المنطقة على حسابها. أمّا الصين، فقد واصلت في الفترة نفسها تطوير علاقاتها الودية مع دول آسيا الوسطى محترمة خصوصية هذه المنطقة وحساسيتها بالنسبة لروسيا، وقد عبّر عن هذا تطوير آليات عمل منظمة شنغهاي مثلما سبق أن أشرنا.

عملت روسيا، في جنوب آسيا، منذ بداية الألفية على توثيق عملها مع الهند التي تعدّ شريكا رئيسيا لها منذ حقبة الحرب الباردة. وفي المقابل، اتسمت علاقاتها مع باكستان –المنافس الجيوسياسي للهند- بالاستقرار. ولقد حال الشكّ الناجم عن الخلافات الحدودية التي لم تسوّ والمنافسة الاقتصادية دون إحراز تطوّر في العلاقات الصينية-الهندية. وقد سجّلت سلسلة من التفاعلات الثلاثية بين روسيا والهند والصين في هذه الفترة بدأت باجتماع بين وزراء خارجية الدول الثلاث في سبتمبر 2002 على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

ظلّت الصين القوّة المحورية في جنوب شرق آسيا، فالدعم القويّ الذي قدّمته بكين في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ودفعها الناجح من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (Association of Southeast Asian Nations ASEAN) كفل التطوّر الإيجابي لعلاقتها مع المنطقة، ولقد تراجعت المخاوف المستمرة بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي على إثر ازدهار العلاقات الاقتصادية في المنطقة². وبالنسبة لروسيا، فقد اتّسمت علاقاتها مع جنوب شرق آسيا في المقام

¹ Joseph Y. S. Cheng, "Chinese Perceptions of Russian Foreign Policy during the Putin Administration: U.S.-Russia Relations and 'Strategic Triangle' Considerations," *Journal of Current Chinese Affairs*, Vol. 38, No. 2, 2009, pp. 151-153.

² Alice D. Ba, "China and ASEAN: Renavigating Relations for a 21st-Century Asia," *Asian Survey*, Vol. 43, No. 4, July–August 2003.

الأول بتمتين علاقتها مع فيتنام؛ الشريك الرئيسي للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وتوّج ذلك بتوقيع "بيان مشترك لشراكة إستراتيجية" بين روسيا وفيتنام في مارس 2001 مع إلغاء 9.5 مليار دولار من الديون الروسية المستحقة على فيتنام والبالغة 11 مليار دولار آنذاك وتأخير سداد الديون المتبقية. ومع ذلك، تراجعت التجارة الثنائية بين الدولتين، وأجبر التمويل الدفاعي المتضائل روسيا على إزالة وجودها العسكري في خليج كام ران (Cam Ranh) عام 2002.

في جويلية/يوليو 2001، أبرمت روسيا والصين واحدة من أكبر معاهدات التعاون والشراكة بينهما والتي عرفت باسم معاهدة "حسن الجوار والتعاون الودي" (Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation)، المسماة أيضا في بعض الأدبيات الروسية بـ "المعاهدة الكبيرة"¹، التي وقعها البلدان سنة 2001. تعرف الأخيرة على أنها معاهدة استراتيجية لمدة عشرين (20) عاما وقعها الرئيس الصيني جيانغ زيمين والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 16 جويلية/يوليو 2001. وفي 28 جوان/يونيو 2021 مددت روسيا والصين المعاهدة بينهما إلى خمس (05) سنوات أخرى بعد انقضاء مهلتها الأولى في فيفري/فبراير 2022. وفي مضمونها، تحدّد معاهدة "حسن الجوار والتعاون الودي" الخطوط العريضة التي يجب أن تكون بمثابة أسس للعلاقات السلمية بين الدولتين، ناهيك عن التعاون الاقتصادي، الدبلوماسي، والجيوستراتيجي بينهما.

تنصّ المادة التاسعة (09) من المعاهدة، فيما يخصّ الأخير، على أنّه "عندما تنشأ حالة يرى فيها أحد الطرفين المتعاقدين أنّ السلام مهدّد، أو أنّ مصالحه الأمنية مستهدفة، أو عندما يواجه خطر العدوان، فإنّ على الطرفين إجراء اتصالات ومشاورات على الفور من أجل القضاء على مثل هذه التهديدات"². كما تشير المادّتان السابعة (07) والسادسة عشر (16) إلى زيادة التعاون العسكري بين الصين وروسيا بما في ذلك تبادل المعرفة العسكرية (Military Now How)، أي وصول الصين إلى المعرفة العسكرية التي تحوزها روسيا التي تعدّ شديدة التفوّق على الصين في هذا المجال.

تنصّ المعاهدة، علاوة على هذا، على اعتماد نهج مشترك وتعاوني فيما يخصّ اللوائح الدولية حول التكنولوجيا البيئية والحفاظ على الطاقة، وكذا التمويل والتجارة الدوليين. وتؤكد الوثيقة موقف روسيا

¹ Alexander Korolev, "On the Verge of an Alliance: Contemporary China-Russia Military Cooperation," *Asian Security*, 30/04/2018, at: <https://cutt.ly/fHBtaJC>, Accessed on: 10/05/2022.

² Ministry of foreign Affairs of The people's Republic of China, Treaty of Good-Neighbourliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and the Russian Federation, At: <https://cutt.ly/zHCeru4>, Accessed on: 23/04/2022.

من تايوان باعتبارها "جزءاً لا يتجزأ من الصين" (المادة الخامسة 5)، وتسَلِّط الضوء على وجوب الالتزام بضمان "الوحدة الوطنية وسلامة أراضي البلدين" (المادة الرابعة 4). كما تتضمن المعاهدة شرط عدم اعتداء الدولتين على بعضهما البعض¹. وعلى الرغم من أنَّ المعاهدة احتوت على ضمانات قويّة لحماية متبادلة لأمن الدولتين، مثل حظر أيّ تعاون مع طرف ثالث من شأنه المساس بسيادة الطرف الآخر وأمنه وسلامته الإقليمية، فإنَّ المعاهدة لم تكن تحالفاً أو اتفاقية دفاع متبادل².

بالنسبة للصين، فإن غاياتها الكبرى من هذا النهج الاستراتيجي التعاوني مع روسيا كانت تحركه المصالح الآتية:

1. الرغبة في تطوير قواتها المسلحة وتحديثها، فمقارنة بروسيا والقوى الغربية عموماً، كانت القوات العسكرية الصينية متخلفة في ذلك الوقت. وعليه، فإن تعاوناً مع روسيا في هذا البعد كان الغرض منه تسريع عملية تحديث الجيش الصيني بالاستعانة بالتدريب العسكري والتكنولوجيا الروسية³.
 2. رغبة الصين في الحصول على مستويات ثابتة، مستقرة وميسورة من الطاقة، لاسيما النفط، خدمة لمشروعها الاقتصادي الضخم. ويسهل تحقيق هذا الهدف بالاعتماد على الإمدادات النفطية الروسية لاسيما عبر أنابيب نفط شرق سيبيريا-المحيط الهادئ.
 3. بحث الصين عن دعم قوي من شريك موثوق ومؤثر لموقفها إزاء تايوان.
- أما بالنسبة لروسيا، فيمكن القول بأن ما دفعها نحو تعزيز تعاونها مع الصين كان مرتبطاً بالأهداف التالية:

1. اقتصادياً، سعت روسيا جاهدة في التسعينيات للحصول على مصادر لرأس المال الذي تحتاجه لتعويض الخسائر الفادحة التي تسبب فيها المضاربون الدوليون لاقتصادها جراء تفكك الاتحاد السوفيتي. ويبدو أن الروس كانوا يعولون بشكل كبير على رأس المال الصيني بتحقيق الهدف السابق وذلك من خلال:

- إيجاد مصادر توظيف لقوتها العاملة الماهرة والمؤهلة.
- بيع تقنياتها وخبراتها العسكرية.
- إيجاد أسواق لبيع احتياطياتها الكبيرة من البترول والغاز الطبيعي.

¹ Ministry of foreign Affairs of The people's Republic of China, op.cit.

² Alexander Korolev, op.cit.

³ بموجب هذه الاتفاقية، صارت جمهورية الصين الشعبية من أكبر مشتري الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية والتي كان لها دور فعال في تحديث الجيش الصيني.

2. سياسيا، بحث روسيا عن ضمانات بأن توسع النفوذ الاقتصادي الصيني في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي لا يعارض النفوذ السياسي الروسي¹.

أما الهدف المشترك، والذي يرتبط بموضوع بحثنا، فهو تكريس جهودهما المشتركة من أجل تعديل النظام الدولي لمصلحتهما، وهذا في حقيقة الأمر أكبر ما يعتبره الغرب تهديدا له وللمنظومة الأحادية التي سعت الولايات المتحدة إلى تكريسها من خلال ما عرف "بالنظام الدولي الجديد".

استمر التعاون السياسي الصيني-الروسي في التوطّد بعد الانكماش المؤقت في العلاقات الثنائية عقب أحداث 11 سبتمبر والدعم الروسي للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إذ تحسّنت العلاقات الثنائية مرّة أخرى بعد أن توصلت الصين وروسيا إلى اتفاقية حدودية جزئية سنة 2004 تضمنت تبادل وتخصيص الجزر المتنازع عليها في نهر أمور² (Amur River) مع تصاعد واضح في حركية تبادل الشباب لأغراض تعليمية³. في الوقت ذاته، شهدنا اجتماعات متكرّرة بين الرئيس الروسي بوتين والرئيسين الصينيين جيانغ زيمين وهو جينتاو، لاسيما ضمن المنظمات والتجمّعات الإقليمية التي تجمع روسيا والصين؛ مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أو منظمة شنغهاي للتعاون.

في جويلية/يوليو سنة 2005، أظهرت الصين وروسيا نزعتيهما التعديلية في المنظومة الدولية مرّة أخرى، وهذه المرّة في البيان الروسي-الصيني المشترك الذي أصدره كلّ من بوتين وهو (Hu) حول "النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين والذي حدد مواقف مشتركة حول القضايا الدولية المحورية، مثل إصلاح الأمم المتحدة، العولمة، علاقات التعاون شمال-جنوب، الاقتصاد والتجارة العالميين⁴. وخلال هذه الفترة أيضًا، أقامت الدولتان المشاورة الروسية الصينية حول قضايا الأمن القومي، "وهي أول سابقة تقوم فيها الصين بإنشاء آلية للتشاور بين الدول حول قضايا الأمن القومي مع دولة أجنبية"⁵.

¹ Paul Stronski & Nicole Ng, "Cooperation and Competition: Russia and China in Central Asia, the Russian Far East, and the Arctic", **Carnegie Endowment for international Peace**, Accessed on: 28/12/2018, at: <https://cutt.ly/gHC1Myj>.

² Vasily Kashin, "The Current State of Russian-Chinese Defence Cooperation", **Occasional Paper**, Arlington, Va.: CNA, August 2018, pp. 6–7.

³ Joseph Y. S. Cheng, op.cit. p.158.

⁴ Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation on the International Order in the Twenty-First Century," July 1st, 2005.

⁵ Alexander Korolev, "Beyond the Nominal and the Ad Hoc: The Substance and Drivers of China-Russia Military Cooperation," **Insight Turkey**, Vol. 20, No. 1, winter 2018. p.34.

لوحظت في هذا الشأن زيادة في حجم انخراط الصين وروسيا في الأطر والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف. في هذا السياق، تقاسمت الصين وروسيا موقف المعارضة الشديدة للحرب ضد العراق، وأعربا عن قلق مشترك بشأن قرار الولايات المتحدة التحايل على الأمم المتحدة وشنّ — من جانب واحد — حرب وقائية بهدف تغيير نظام صدام حسين¹. وعادت الصين وروسيا عام 2007 إلى استخدام حق النقض (الفيتو) المشترك على قرار لمجلس الأمن رعته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقمع السياسي في ميانمار. كان هذا بداية لما يمكن أن يسمى سلسلة من عمليات النقض المشتركة بين الصين وروسيا لقرارات مجلس الأمن في السنوات المقبلة، وقد انطوى على نوع من التمرد لدى الصين التي عُرف عنها قبل ذلك أنها قليلة الاستخدام لحق النقض².

حافظت روسيا، في الشؤون الإقليمية، على دورها كشريك سياسي وأمني واقتصادي بارز لمنطقة آسيا الوسطى واستمرت في تطوير مؤسسات دولية رسمية تساعد على تحقيق أهدافها في المنطقة، على غرار "اللجنة الاقتصادية الأوراسية" ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ساعية من خلالهما إلى تطوير مؤسسات بديلة ومنافسة تبعد دول المنطقة عن حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي³. وكان من نتائج هذا السعي تضاعف التجارة الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى ثلاث مرات بين عامي 2003 و2007.

بالموازاة، عززت الصين روابطها الاقتصادية مع منطقة آسيا الوسطى والتي بدأ يلحظ أنها أخذت أهمية متزايدة بالنسبة للصين. لكن بكين كانت متفهمة لحساسية موسكو تجاه المنطقة بحكم اعتبارها إياها ساحتها الخلفية التقليدية أو "الخارج القريب" كما تسمى في بعض الأدبيات. وبالرغم من احتمالية التنافس بينهما في المنطقة، فقد عززت بعض التطورات؛ مثل زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان بعد 11 سبتمبر وثورة التوليب سنة 2005 في قيرغيزستان، رغبة موسكو وبكين المشتركة في التعاون في المنطقة كوسيلة لمواجهة النفوذ الأمريكي المتعاظم وتحقيق الاستقرار في محيطهما.

اتبعت الدولتان، في جنوب آسيا، علاقات تقليدية. واصلت الصين تعاونها الوثيق مع باكستان بينما بقيت تتعامل مع الهند بحذر. بالموازاة، تحسنت العلاقات الروسية الباكستانية ببطء من منطلق إدراكها لأهمية باكستان في مكافحة الإرهاب واستقرار أفغانستان على المدى الطويل. أمّا في شمال شرق

¹ Jia Qingguo, "One Administration, Two Voices: US China Policy During Bush's First Term," *International Relations of the Asia Pacific*, Vol. 6, No. 1, 2006, p.26.

² Sebastian von Einsiedel, David M. Malone, and Bruno Stagno Ugarte, *The UN Security Council in an Age of Great Power Rivalry*, United Nations University Working Paper Series No. 4, Tokyo: United Nations University, February 2015, p.03.

³ Andrew Radin and Clint Reach, *Russian Views of the International Order*, Santa Monica: Rand Corporation, 2017, p.02.

آسيا، فقد دعمت الصين وروسيا بدء المحادثات السداسية حول القضايا النووية مع كوريا الشمالية، مع استضافة بكين للمحادثات بشكل متكرّر وقيادتها إياها¹. وفي الوقت نفسه، طغت البرودة على العلاقات الروسية والصينية مع اليابان وإن لم تصل إلى حدّ كبير من التوتر معها، مع تسجيل بعض الخلافات بين روسيا واليابان حول جزر الكوريل بسبب الحوادث البحرية². وظلت علاقات روسيا بفيتنام علاقتها الوحيدة الملحوظة في المنطقة لاسيما بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية عام 2001.

¹ Arms Control Association, "The Six-Party Talks at a Glance," **fact sheet**, June 2018, at: <https://cutt.ly/mHM4vLU>, Accessed on: 24/05/2022.

² Justin McCurry, "Japanese Fisherman Killed in Kuril Dispute," **The Guardian**, 16/08/2006, at: <https://cutt.ly/qHM7Qxl>, Accessed on: 24/05/2022.

المطلب الثاني: ما بعد 2007: نحو شراكة استراتيجية صينية-روسية أكثر ترسخ

تواصل تحسّن العلاقات الروسية الصينية بشكل عام. كان هو جينتاو، في عهده الرئاسية الثانية، على اتصال مستمر مع دميتري ميدفيديف، الذي أصبح رئيسًا لروسيا في عام 2008 عندما أصبح بوتين رئيسًا للوزراء. ترأس ميدفيديف اللجان المنظمة لـ "سنة روسيا" في الصين في عام 2006 و "سنة الصين" في روسيا في عام 2007. واختار ميدفيديف زيارة بكين سنة 2008 في أول زيارة له إلى الخارج، وقد كان في ذلك تأكيد على الأهمية المتزايدة التي توليها موسكو لعلاقتها مع بكين. وتوجت الزيارة ببيان مشترك حدّد موقف موسكو وبكين من القضايا الدولية الكبرى عكس نوعا من التقارب الأيديولوجي بين الطرفين وأعاد الإلحاح على موضوعات معاهدة 2001، مثل مبادئ "الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والحكم، والالتزام المتبادل بعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والمساواة بين الدول والتعايش السلمي"¹. كما تضمّن البيان انتقادا للولايات المتحدة، مشيرًا إلى مخاوف بشأن "الأحادية" و "سياسة القوة" و "عقلية الحرب الباردة" التي تطبع السياسة العالمية للولايات المتحدة.

وفي أكتوبر من السنة ذاتها، وفي مقابلة مع وسائل الإعلام الروسية، أعلن رئيس الوزراء الصيني آنذاك وان جيا باو (Wen Jiabao) أنّ "العلاقات بين الصين وروسيا تمرّ بأفضل مرحلة في تاريخها". وقد استمرت اللقاءات الثنائية السنوية بين قادة البلدين وكذا اللقاءات بينهم على هامش اجتماعات المنظمات الدولية مثل مجموعة الثمانية (G8) على سبيل المثال، مجموعة العشرين (G20)، ومجموعة التعاون الاقتصادي آسيا-الباسيفيك (APEC)، ومنظمة شانغهاي.

وعلى صعيد العمل متعدّد الأطراف، واصلت الصين وروسيا تكريس التعاون بينهما ضمن مجموعة متنوعة من القضايا. خلال هذه الفترة، عمل البلدان جنبًا إلى جنب لتشكيل مواقف مشتركة في مجلس الأمن الدولي، وقدمت الصين وروسيا حقّ النقض (الفيتو) المشترك على خمسة قرارات لمجلس الأمن الدولي من 2007 إلى 2012 مثلما يوضحه الجدول رقم 01 أدناه.

¹ Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation on Major International Issues," 23/05/2008, at: <https://cutt.ly/YH0kk4H>, Accessed on: 25/05/2022.

جدول رقم 01: حالات استخدام المشترك للفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن 2007-2012¹

التاريخ	رقم مسودة القرار	موضوعه
2007/01/12	S/2007/14	ميانمار
2008/07/11	S/2008/447	السلم والأمن: إفريقيا (زيمبابوي)
2011/10/04	S/2011/612	الشرق الأوسط: سوريا
2012/02/04	S/2012/77	الشرق الأوسط: سوريا
2012/07/19	S/2012/538	الشرق الأوسط: سوريا

كما تبنت موسكو وبكين مقاربات متماثلة في مجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية التي انفجرت في 2011، في محاولة لتأخير التدخل الدولي العسكري هناك. وعلى الرغم من أن الصين وروسيا سمحتا بتمرير قرار التدخل دون استخدام حق النقض، إلا أنهما سرعان ما شجبتا ما اعتبرناه استخدام الولايات المتحدة للقوة لعزل معمر القذافي بما يتجاوز التفويض المنصوص عليه في القرار الأصلي لمجلس الأمن². لذا نجد أن روسيا والصين منعنا تكرار السيناريو الذي حصل هناك في سوريا مستفيدتين من التجربة الليبية، إذ لجأنا إلى استعمال حق النقض (الفيتو) المشترك ضد قرارات بشأن سوريا كانت ستفرض قيوداً على نظام بشار الأسد.

خارج الأمم المتحدة أيضاً، مدّدت الصين وروسيا بنشاط تعاونهما نحو فضاءات أخرى متعددة الأطراف، ونذكر في هذا السياق أنهما في سنة 2009 أطلقنا إلى جانب البرازيل والهند قمة البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC)، وهي فضاء متعدد الأطراف يهدف إلى توسيع دور البلدان الصاعدة والناشئة في المجالات الاقتصادية للمنظومة العالمية. انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة لاحقاً فصارت تعرف بمجموعة البريكس (BRICS) وتطوّرت مجالات التعاون فيها لتشمل مجالات سياسية واقتصادية إضافية.

¹ عن:

Andrew Radin et al., *China-Russia Cooperation, Determining Factors, Future Trajectories, Implications for the United States*, Santa Monica: Rand Corporation, 2021, p.100.

² Jonathan D. Pollack, "China: Unease from Afar," in: Kenneth M. Pollack et al., *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2011, pp. 301–303

ومن منظور روسي، فإن البريكس هي أداة جيدة يمكن توظيفها لتوسيع نفوذ الدول المنضوية تحتها واستخدامها لمواجهة نزعة الهيمنة لدى الغرب¹.

تميّزت العلاقات الصينية والروسية مع شمال شرق آسيا خلال هذه الفترة بالتعاون المستمر بشأن حظر الانتشار النووي في كوريا، على الرغم من أنّ انهيار المحادثات السادسة في عام 2009 جعل هذا الهدف أكثر صعوبة. ومع أنّ الصين وروسيا البلدين لم تدعموا بشدة مطالبات بعضهما البعض الإقليمية ضدّ اليابان في بحر الصين الشرقي وجزر الكوريل، على التوالي، إلا أنّهما لم يعارضا صراحة مطالبات كل منهما. في جنوب شرق آسيا، أدى النشاط المتزايد حول النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي إلى توتر العلاقات بين الصين وبعض دول الآسيان.

في الشرق الأوسط، كان لدى كل من موسكو وبكين مخاوف متماثلة بشأن السابقة المحتملة للربيع العربي الذي شهد انتفاضات شعبية في تونس ومصر وليبيا وسوريا، ونلاحظ أنّ روسيا والصين تبنتا مواقف مماثلة في الأمم المتحدة في تلك الفترة (بداية العقد الماضي) لكنهما تعاونتا بشكل فضفاض فيما يتعلق بالإجراءات الموضوعية وفضلتا متابعة مستقلة كل لمصلحته، ففي حين أجرى الصينيون عمليات إجلاء للأفراد غير المقاتلين من ليبيا، نجد أنّ روسيا انخرطت في دعم نظام الأسد في سوريا أين كانت تدير منشأة بحرية في مدينة طرطوس.

كان التغيير في العلاقة أكثر وضوحاً في الشؤون الثنائية. شهدت سنة 2012 و2013 تغييرات في قيادة كلّ من الصين وروسيا، بعد أن أصبح شي جين بينغ أميناً عاماً للحزب الشيوعي الصيني ثمّ رئيساً لجمهورية الصين الشعبية وفوز فلاديمير بوتين في الانتخابات ليصبح رئيساً لروسيا مرة أخرى. بدا واضحاً أكثر توجّه بوتين نحو الشرق وإعطاء الأولوية في العلاقات للصين وآسيا على حساب الغرب وتقليل الاعتماد على أوروبا في سياسته الخارجية، وقد كانت استضافة روسيا لقمة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في فلاديفوستوك (Vladivostk) من أبرز المؤشرات عن هذا التحول.

وبعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014، واجهت عقوبات كبيرة من الغرب أدخلتها في أزمة ودفعتها إلى إعادة تقييم علاقتها مع الصين بشكل أساسي. لقد أعيد النظر أساساً في مخاطر إقامة علاقة أوثق مع الصين، لاسيما في المجال العسكري، بسبب هندسة الصين العكسية للتكنولوجيا الروسية المقدّمة من خلال مبيعات الأسلحة، ناهيك عن خطر الاستيلاء العسكري أو الديموغرافي الصيني على

¹ Rachel Salzman, "Russia and BRICS: An Introduction," Russian International Affairs Council, 09/07/2022, at: <https://cutt.ly/ajx5pK5>, Accessed on: 02/06/2022.

الشرق الأقصى، ومخاطر دعم الصين والتعاون معها في آسيا الوسطى. وفي نهاية المطاف، فإنّ هذه المراجعة سرّعت من توجّه روسيا نحو آسيا والصين تحديداً¹، ذلك أنّ التوجّس المتصاعد من التهديد الغربي واكبه في المقابل تصوّر مناقض للتهديد من الصين. لقد كانت الأزمة الأوكرانية سنة 2014 بمثابة نقطة انعطاف في علاقات روسيا مع الغرب، إذ كان الخلاف بين موسكو والغرب حافزاً قوياً لها لمزيد من التقارب مع الصين وتعميق للتعاون معها².

كان موقف بكين، بشأن ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا، بمثابة لعب على وتر شديد الحساسية بالنسبة للصين، ذلك أنّ الأخيرة كانت تعاني من خطر الحركات الانفصالية في التبت، وشينجيانغ وتايوان، وبالتالي لم يسبق لها أن دعمت ما يعرف بالتغيرات الخارجية للحدود. ومع ذلك، فإنّه على إثر عدة اجتماعات للحزب الشيوعي الصيني في أبريل/نيسان 2014، فقد ارتأى الصينيون أن فوائد الإبقاء على عمق العلاقة مع روسيا أكبر من مخاطر مخاصمتها بسبب ما حصل في شبه جزيرة القرم³، فالعزلة التي يريد أن يفرضها الغرب على روسيا ستفتح فرصاً للشركات الصينية للاستثمار داخل روسيا وعلاوة على ذلك، ومن الناحية الجيوسياسية، فإنّ الأزمة الأوكرانية ستصرف انتباه الولايات المتحدة بعيداً عن آسيا ممّا يوفر للصين فرصاً لمتابعة خططها بشكل أكثر حزمًا في المنطقة⁴.

بالنتيجة، أدت إعادة النظر من الجانبين للعلاقات بينهما إلى تعزيز غير مسبوق لتعاونهما بعد 2014. وقد التقى شي وبوتين في 22 مناسبة منفصلة على الأقل منذ انتخابهما إلى غاية العام 2017، ستة (06) منها كانت خلال زيارات من قبل شي إلى روسيا وثمانية (08) خلال زيارات لبوتين إلى الصين⁵. ويبدو أنّ الزعيمين قد طورا علاقة شخصية سهّلت أكثر التعاون بين دولتيهما⁶.

¹ Alexander Gabuev, "Friends with Benefits? Russian-Chinese Relations after the Ukraine Crisis", **Carnegie Moscow Center**, June 2016. At: <https://cutt.ly/pJx7Uv1>, Accessed on: 23/04/2022.

² Alexander Gabuev, "A 'Soft Alliance'? Russia-China Relations After the Ukraine Crisis," London: European Council on Foreign Relations, Policy Brief No. 126, February 2015, pp. 01–11

³ Ibid.

⁴ Andrew Radin et al., op.cit, p.118.

⁵ China Daily, "Xi's Moscow visit witnesses stronger China-Russia ties", **China Daily**, 05/07/2017, at: <https://cutt.ly/VH4Pv1T>, Accessed on: 26/05/2022.

⁶ Ibid.

التّمس هذا التقارب الصيني الروسي بداية في معارضة بكين للتدخل العسكري الذي لوّحت به الولايات المتحدة في شبه جزيرة القرم آنذاك، ثمّ في زيادة التعاون العسكري وزيادة الاستثمار الصيني في العديد من المشاريع الكبرى في روسيا، بما في ذلك مشروع الغاز الطبيعي المسال في يامال ومشروع خط أنابيب الغاز في سيبيريا¹، كما قرّرت الدولتان سنة 2014 تسهيل التعاون الثنائي في المشاريع الاقتصادية واسعة النطاق، وأزالت روسيا أيضاً الحواجز السياسية غير الرسمية التي تقيد الاستثمار الصيني في قطاعي الموارد الطبيعية والبنية التحتية في عام 2015.

كان تحسّن العلاقات بين الصين وروسيا ظاهراً أيضاً في زيادة التنسيق بينهما في المحافل متعدّدة الأطراف، إذ استخدم البلدان أربع مرّات حقّ النقض (الفيتو) المشترك في مجلس الأمن الدولي بين عامي 2012 و2017، وواصلت منظّمة شنغهاي للتعاون العمل كمنتدى رئيسي للتعاون متعدّد الأطراف بين الصين وروسيا.

أصبحت السياسة الإقليمية للصين محدّدة على نحو أكبر من خلال ما سيطلق عليه في النهاية مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative BRI)، وهي واحدة من أضخم مبادرات السياسة الخارجية الصينية طموحاً تهدف إلى دمج أوراسيا في كتلة تجارية واقتصادية موحّدة لمنافسة المنطقة العابرة الأطلسي، أي بين أوروبا والقارة الأمريكية، أمر يتطلّب إنشاء بنية تحتية وطرق للتواصل تربط الصين بأوراسيا وأوقيانوسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. أعلن الرئيس الصيني شي عن هذه المبادرة عام 2013 من كازاخستان باعتبارها تنتهي إلى المكوّن الأرضي لمبادرة الحزام والطريق وبحكم انتمائها إلى آسيا الوسطى التي تعتبر رابطاً لا غنى عنه لربط أوراسيا بأوروبا. كان ردّ فعل روسيا الأوّل على هذه المبادرة هو التوجسّ، في ضوء مخاطر توسيع النفوذ الصيني الذي قد يقوّض الامتيازات الروسية في تخومها المباشر. لكن، بحلول آذار (مارس) 2015، تغلبت روسيا على شكوكها، فوَقّع بوتين وشي إعلاناً بشأن {التعاون لتنسيق تطوير "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" وطريق الحرير واقتصاد الحزام"²}. لقد كانت الطمأنة الصينية الضمنية بوضع روسيا كقوّة مهيمنة في آسيا الوسطى ثمّ اعتراف موسكو بأنّها لا يمكن أن تضاهي الدور لاقتصادي للصين واستثماراتها في الإقليم على النطاق الذي وعدت به الصين من بين الأسباب الأساسية التي قادت إلى تغيير وجهة نظر روسيا، ناهيك عن التحفيز المتوقّع من مبادرة الحزام

¹ Jane Perlez, "China and Russia Reach 30-Year Gas Deal," New York Times, 21/05/2014, at: <https://cutt.ly/KH4AQkp>, Accessed on: 26/05/2022.

² "Cooperation in coordinating the development of [the Russia-led Eurasian Economic Union] EEU and the Silk Road Economic Belt."

والطريق لاقتصاديات المنطقة واقتصاد روسيا والذي سيساعد حتما على استقرار الأنظمة في آسيا الوسطى وروسيا.

في شمال شرق آسيا، وبعد عودة بوتين للسلطة ووصول شي لرئاسة الصين، واصلت كل من الصين وروسيا الدعوة إلى ضبط النفس في شبه الجزيرة الكورية، بينما أعربتا معاً عن معارضتهما لنشر الولايات المتحدة لنظام الدفاع عن منطقة الارتفاعات العالية (THAAD) في كوريا الجنوبية¹. وفي الشرق الأوسط، كان هناك توافق عام في وجهات نظر البلدين مع القليل من التعاون العملي. أكدت روسيا مكانتها كقوة إقليمية ذات تطلعات إلى شغل مكانة قوة عظمى من خلال تدخلها العسكري في سوريا عام 2015. كما تمكنت من الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع دول الشرق الأوسط على الرغم من الاحتكاك بين هذه الدول؛ إيران ومصر والعراق وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وعلى التوازي، واصلت الصين تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة دون أن تلفت الأنظار. ويسجل في هذا السياق أن الصين دعمت موقف روسيا بشأن سوريا لكنها شككت في طبيعة العمليات العسكرية الروسية والتزامها بالمفاوضات السياسية².

في 2018، قادت روسيا مناورات وتدريبات عسكرية أطلق عليها فوستوك-2018 (Vostok-2018) شارك فيها جيش التحرير الشعبي الصيني للمرة الأولى، وهي سابقة أخرى أكدت عمق التنسيق الدفاعي المتزايد بين الدولتين. وقد أجريت هذه التدريبات الضخمة في سياق اتسم بالتوتر مع الغرب في برهنة أخرى على الاهتمام البالغ الذي توليه الدولتان لعلاقاتها الثنائية ولتعاونهما الدفاعي في المستقبل³. وبعدها بعام، أي في 2019، رفعت بكين وموسكو العلاقة بينهما إلى أعلى مستوى من الشراكة ضمن التسلسل الهرمي للعلاقات الدبلوماسية الصينية ضمن ما عرف بـ "شراكة استراتيجية شاملة للتنسيق نحو عصر جديد"⁴. وقد قاد هذا الارتقاء إلى تحديث التعاون بينهما في القضايا الدولية الرئيسية؛ من الحوكمة العالمية إلى شؤون الدفاع والأمن. ولقد أثمر هذا التنسيق عام 2021 إعلان كل من بكين وموسكو عن

¹ Stuart Lau and Zhenhua Lu, "Xi Jinping and Putin Join Forces to Halt North Korean Crisis," **South China Morning Post**, 05/07/2017, at: <https://cutt.ly/TH7rW3n>; Accessed on: 26/05/2022.

² Samuel Ramani, "China's Syria Agenda", **The Diplomat**, 22/09/2016, at: <https://cutt.ly/1H7tSfj>; Accessed on: 26/05/2022.

³ Brian Carlson, "Vostok-2018: Another Sign of Strengthening Russia-China Ties. Not an Alliance, but Defence Cooperation Is Growing", **Stiftung Wissenschaft und Politik**, 01/11/2018, at: <https://cutt.ly/xH6eQD2>; Accessed on: 27/05/2022.

⁴ Helena Legarda, "From marriage of convenience to strategic partnership: China-Russia relations and the fight for global influence", **Mercator Institute for China Studies (MERICS)**, 24/08/2021, at: <https://cutt.ly/rH6uNBX>; Accessed on: 27/05/2022.

مشاريع لبناء محطة أبحاث مشتركة على القمر والتعاون في مجال الطاقة النووية. كما تعهدت الصين وروسيا بالتعاون في مجال أمن البيانات، مع احتمال تنسيق الإجراءات والاستراتيجيات الأمنية بشكل متزايد بينهما، وحتى تبادل المعلومات الاستخباراتية¹.

أخيرا، وفي 2022، وقبل ساعات من افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين رسميًا في 4 فبراير 2022، جمع لقاء مطول الرئيسين شي جين بينغ وفلاديمير بوتين. وفي البيان المشترك الذي صدر بعد اللقاء، أعرب الزعيم الصيني لأول مرة عن معارضة بلاده الصريحة لتوسيع الناتو ودعمها "لمقترحات روسيا لإنشاء ضمانات أمنية طويلة الأجل ملزمة قانونًا"² في أوروبا. قد يُنظر إلى هذا الموقف على أنه تنويع لعلاقة تشكلت منذ العام 1992 كما أشرنا، والتي تطورت إلى ما يشبه التحالف غير الرسمي في مواجهة ما يعتبره كلا البلدين تهديدًا متزايدًا من الغرب لأنظمتهم. حاليا، يمكن اعتبار الموقف السياسي الصيني من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أكثر ملاءمة لروسيا مما كان عليه موقفها في عام 2014 عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم حيث كانت الصين تنقذ توسع الناتو في أوروبا الوسطى والشرقية، وأقل إصرارًا على احترام وحدة أراضي الدول - وهو الأمر الذي أيدته تقليديًا في ضوء قضية تايوان.

إنّ ما تمّ استعراضه من حركية متنامية ومتصاعدة في العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا وتوطيد للشراكة الاستراتيجية المترسخة بينهما، والتي وصلت في أيامنا هذه إلى ما يشبه التحالف العسكري غير الرسمي مثلما أكدناه في ختام المطلب الثاني، يؤكّد على نحو لا يدانيه شكّ الإصرار الروسي الصيني على الماضيّ قداما نحو تعاون وثيق يفضي إلى تعديل بنيويّ في المنظومة العالمية والميزان الاستراتيجي الدولي الذي تسعى قوى الهيمنة الغربية إلى الإبقاء عليه لصالحها. ويلاحظ أنّ التعاون الصيني الروسي انتقل تدريجيا من التعاون بهدف بناء الثقة المتبادلة وتخفيف التوترات والعداءات المحتملة، لاسيما بسبب المشكلات الحدودية والشكوك الجيوسياسية، إلى مستوى ترسيخ التعاون والشراكة الاستراتيجية والتحالف شبه الرسمي في مجالات حيوية واستراتيجية بالنسبة للدولتين، كل ذلك مرورا بمرحلة التعاون من أجل صد النفوذ الأمريكي والغربي في التخومات الإقليمية المباشرة للصين وروسيا في كل نواحي آسيا، وكذا منع حلف شمال الأطلسي من التوسع لاسيما نحو حدود روسيا الغربية. إن هذا يعكس حجم الطموح والإرادة اللذان يحذوان كل من روسيا والصين في سبيل الإبقاء على مستوى الثقة بينهما في أعلى

¹ Helena Legarda, Ibid.

² Ulrich Jochheim, "China-Russia relations: A quantum leap?", **European Parliamentary Research Service (EPRS)**, March 2022, At: <https://cutt.ly/QH6ohUm>, Accessed on: 27/05/2022.

مستوياته وبالتالي الابتعاد عن كل توترات قد تتسبب في تفكيك العلاقة بينهما على نحو لن يهدم سوى الطرف المعادي لهما؛ أي الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: الديناميكيات العسكرية والاقتصادية لمسار تطوّر التعاون الروسي-الصيني

يشكّل البعد السياسي للتعاون الصيني-الروسي حجر الزاوية في العلاقة بين الدولتين، ويعتبر القاطرة التي تقود وتحدّد بوصلة توجهاتهما المستقبلية. بيد أنّ هذا البعد للعلاقات لا يتحرّك ويتطوّر بمعزل عن أبعاد أخرى قد لا تضاهيه من حيث الأهمية لكنه لا يمكن أن يصل إلى أهدافه بدونها. من هذا المنطلق، يستعرض هذا المبحث البعدين العسكري والاقتصادي للعلاقات الروسية-الصينية وفق مقارنة تاريخية تحليلية. في المطلب الأوّل، سنعمل على تتبّع المنوال الذي سارت وفقه العلاقات الصينية-الروسية في مجال التعاون العسكري وكيف وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بعد أن كانت قد انطلقت من العداوة. أما في المطلب الثاني، فسنعلم على التفصيل في مسار تطور العلاقات الصينية-الروسية في بعدها الاقتصادي مع توضيح الخصوصية التي تميّز بها هذه العلاقة في هذا المجال.

المطلب الأوّل: البعد العسكري للعلاقات الصينية-الروسية: من العداوة إلى الشراكة

منذ الخمسينيات وإلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن المنقضي، طغت النزاعات الحدودية على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين، وفي الوقت نفسه، كانا يتنافسان على زعامة العالم الشيوعي خلال الحرب الباردة. وبعد الصراع الحدودي الصيني السوفياتي في عام 1969 -وخاصة الاشتباك بينهما آنذاك في مارس 1969 بالقرب من جزيرة دامانسكي (Damansky) بإقليم زينباو (Zhenbao) على نهر أوسوري (Ussuri)- والذي يعد من أكبر علامات العداوة بين الدولتين في تلك الفترة، بدأ الجليد يذوب عن العلاقات بينهما بداية من عام 1985 وإلى غاية 1991.

حتى قبل هذا، كان الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) قد اقترح في خطاب ألقاه في فيفري/شباط 1981 تطبيع العلاقات السوفيتية-الصينية، وكرّر اقتراحه في خطاب آخر ألقاه في طشقند في العام التالي. ونتيجة لذلك، وقّع في عام 1984 على "اتفاقية حكومية دولية للتعاون الاقتصادي" بين الدولتين. بدوره، وفي خطاب ألقاه في فلاديفوستوك (Vladivostok) في 28 يوليو/تموز 1986، أعلن ميخائيل جورباتشوف (Mikhail Gorbachev) استعداد الاتحاد السوفياتي لسحب معظم القوات السوفيتية من منغوليا وستّة أفواج من أفغانستان بحلول نهاية سنة 1986، وكذلك استعداده لإجراء محادثات مع الصين وخفض القوّة السوفيتية على الحدود الصينية. وفي عام 1989، زار جورباتشوف الصين وبدأت العلاقات الصينية-السوفيتية تشهد تطبيعا أزال العداوات بينهما تدريجيا.

وقّع الطرفان، بعد سنوات من المفاوضات، على اتفاقية الحدود الصينية-السوفيتية عام 1991. ووافقت المعاهدة على العمل المنجز على ترسيم الحدود لحل معظم النزاعات بين الصين والاتحاد السوفيتي، واعترفت ببعض التغييرات الإقليمية الطفيفة على طول الحدود. وبسقوط الاتحاد السوفيتي، ورثت روسيا معظم الحدود الصينية السوفيتية السابقة، وصادقت على الاتفاقية المذكورة في فيفري/شباط 1992.

انخرط البلدان، في التسعينيات، في عدد من إجراءات بناء الثقة أسفرت في عام 1997 عن اتفاق بشأن التخفيضات المتبادلة للقوات على الحدود بين الصين وأربع جمهوريات سوفيتية سابقة: روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان¹، كما حدد الاتفاق نفسه أسقفا لعدد القوّات وأنظمة الأسلحة وآليات التفتيش على الحدود بين الدول السابقة.

في الوقت نفسه، عاد التعاون العسكري بين روسيا والصين. ونشير إلى أنّه منذ عام 1989 وإلى غاية السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي، كان التعاون العسكري أهم عنصر في العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والصين ثم بين الصين وروسيا، فقد دخلت الصين العقد الأخير من القرن المنصرم بمعدّات عسكرية قديمة بعد أن قُطعت عنها الأسلحة السوفيتية لأكثر من 20 عامًا ومُنعت من مصادر التسلح الغربية بسبب العقوبات التي فُرضت على البلاد بعد أحداث ميدان تيانانمين (Tiananmen) سنة 1989، وبناءً على اتفاقية التكنولوجيا العسكرية لعام 1992، استفادت الصين من تجارة الأسلحة الروسية مع التركيز على المشتريات التي عزّزت قدراتها الجوّية والدفاع الجوّي والبحرية².

شكّلت تجارة الأسلحة والقضايا الأمنية الإقليمية والحدودية، إلى غاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (21)، البعد الأهم للعلاقات الروسية-الصينية، ولقد انطوت الاتفاقات السياسية المذكورة في المبحث الأول من هذا الفصل على أبعاد عسكرية للتعاون، بما في ذلك اتفاقات 1997 و1998 ومعاهدة 2001. وإن كان هذا الوضع قد تغيّر منذ نهاية العقد الأوّل من الألفية بعد أن تجاوز تعزيز العلاقات الاقتصادية التعاون العسكري بين روسيا والصين، إلا أنّ الأخير لا يزال مهمّاً لا سيما وسط التوتّرات المتزايدة بين روسيا والولايات المتحدة من جهة، والصين والولايات المتحدة من جهة أخرى.

¹ Nurlan Aliyev, "Military Cooperation Between Russia and China: The Military Alliance Without an Agreement?", RKK ICDS, 01/07/2020, At: <https://cutt.ly/EJawQIo>, Accessed on: 28/05/2022.

² Rob de Wijk, op.cit, p.156.

بذكر بالنسبة لمسألة تجارة الأسلحة التي أعيد فتحها بين الصين وروسيا بداية التسعينيات، نذكر أنّ الصين كانت أول دولة تشتري المقاتلة السوفييتية الثقيلة من طراز Su-27 من الجيل الرابع، في الوقت الذي لم يكن لدى حلفاء السوفييت الأكثر ثقة في حلف وارسو والهند؛ الشريك السوفيتي الرئيسي في آسيا، سوى إمكانية الوصول إلى المقاتلة (MiG-29) الأقل تطورًا. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واصل الاتحاد الفدرالي الروسي بيع الأسلحة إلى الصين وتوسّعت مشتريات الأسلحة للأخيرة بسرعة بعد عام 1998، إذ بلغ المتوسط السنوي لعمليات التسليم أكثر من 2 مليار دولار بين عامي 1999 و2002. وفي عام 2002، وقّع البلدان اتفاقية أسلحة أخرى وخطة للتعاون العسكري لمدة 15 عامًا، والتي "وسّعت توفير المعدات العسكرية وتراخيص التكنولوجيا، والبحوث المشتركة والتطوير"¹. خلال هذه الفترة، تسلّمت الصين شحنات أولية من الأسلحة الحديثة، بما في ذلك طائرات (Su-27) و(Su-30)، ونظام (S-300 SAM)، ومدّمات الصواريخ الموجهة من طراز (Sovremennyy)، وغوّاصات الديزل من فئة (Kilo)²، كما شملت المساعدة الفنية للصين التراخيص لإنتاج أنظمة أسلحة روسية، مثل (Su-27) وكذا السماح لعدد من العلماء الروس بالعمل في مصانع الدفاع الصينية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ صناعة الدفاع الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي اعتمدت بشكل كبير على الصين من أجل استمرارها. وإلى غاية منتصف العقد الأول القرن الواحد والعشرين (21)، كانت تجارة الأسلحة هي المكوّن الرئيسي للعلاقات الثنائية الروسية-الصينية، وقد بلغت قيمة التعاون العسكري بينهما مبلغ 16 مليار دولار بين عامي 2001 و2009، قبل أن تتجاوزها قطاعات اقتصادية أخرى³.

وفي أشكال أخرى من التعاون العسكري، بدأت المشاورات الاستراتيجية السنوية بين رؤساء الأركان العامة في الدولتين في عام 1997، وبدأت سلسلة من المشاورات على مستوى وزراء الدفاع وما دونهم في عام 2001. وبين عامي 1996 و2000، وقّعت الصين اتفاقيات مع روسيا من أجل زيادة عدد الأفراد العسكريين الذين يحضرون دورات تدريبية في الدولة الأخرى، مع حضور ضباط صينيين رفيعي المستوى لأكاديمية الأركان العامة الروسية، ناهيك عن حضور أفراد من الجيش الصيني في أكاديميات متوسطة المستوى

¹ Paul Schwartz, "Evolution of Sino-Russian Defence Cooperation since the Cold War", *The Asan Forum*, 13/06/2014, at: <https://cutt.ly/SJalUq6>, Accessed on: 30/05/2022.

² Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "SIPRI Arms Transfer Database," 12/03/2018.

³ Nurlan Aliyev, op.cit.

ومدارس متخصصة لتوظيف أنظمة أسلحة روسية المنشأ¹. وبالإضافة إلى ما سبق، تنامي تبادل العلماء والمهندسين بين البلدين دعماً لمبيعات الأسلحة وبرامج التطوير العسكري.

لقد عبّرت تلك العلاقات التعاونية عن تطوّر الرؤية المتبادلة بين الصين وروسيا وتقارب مدرّكاتهم الأمنية على نحو أكبر، وبالنتيجة، تراجع التوجّس الذي كان مازال حاضراً في علاقاتهما بسبب الخلافات الحدودية وصراع الزعامة على المعسكر الشيوعي بينهما في حقبة الحرب الباردة. أثمر ذلك التقارب مزيداً من التعاون العسكري بين الصين وروسيا في مستهلّ القرن الواحد والعشرين (21) امتدّ إلى ما هو أكبر من اتفاقيات أمن الحدود ومبيعات الأسلحة بتسجيل خطوات أكبر نحو شراكة عسكرية أكثر عمقاً بينهما. مثال ذلك، توقيعهما سنة 2005 اتفاقية حول وضع التشكيلات المسلّحة الروسية في أراضي الصين والتشكيلات الصينية في أراضي روسيا.

مهّد هذا التشريع -الذي صادقت عليه روسيا ووقعه بوتين في عام 2007- الطريق للقوّات الروسية والصينية للمشاركة في التدريبات العسكرية المشتركة داخل البلدين. وظلّ التعاون التقنيّ العسكريّ المجال الرئيسيّ للعلاقة العسكرية بينهما، بالإضافة إلى شحنات الأسلحة الروسية إلى الصين التي بلغ متوسطها 2.3 مليار دولار سنوياً، وبلغت ذروتها عند 3.2 مليار دولار سنة 2005². كانت معظم الأسلحة المقدّمة من 2003 إلى 2007 عبارة عن صفقات أبرمت في السنوات السابقة. ظهرت الأسلحة البحرية بشكل بارز في صفقات الأسلحة، مع نقل ثماني غواصات أكثر تطوراً من طراز (Kilo) ومدمرتين من طراز (Sovremenny) المحسّنتين. وساعدت عمليات تسليم الطائرات المتقدّمة؛ مثل (SU-27) و (SU-30) (Flankers) وأنظمة الدفاع الجوي الإضافية (SA-20)، بشكل كبير في جهود تحديث الجيش الصيني.

إنّ من أهمّ مؤشّرات تقدّم التعاون العسكري الصيني أيضاً هو بدء التدريبات المشتركة. فمن عام 2003 إلى عام 2007، شاركت روسيا والصين في خمس تدريبات معاً، تدريبان منها كانا عبارة عن فعاليات ثنائية صغيرة النطاق تركز على أمن الحدود ومكافحة الإرهاب. وقد كان هذا سابقة في العلاقة بين البلدين، ذلك أنّ الصين لم تشارك من قبل مطلقاً في تدريبات عسكرية مع دول أخرى قبل عام 2002. كانت القناة الرئيسية للتدريبات العسكرية الصينية-الروسية المشتركة هي برنامج التدريبات السنوية لبعثة السلام تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون. وتدريبات بعثة السلام هي تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب على أساس سنوي أو نصف سنوي تنظّم منذ عام 2005، وغالباً ما يتمّ ذلك جنباً إلى جنب مع

¹ Paul Schwartz, op.cit.

² Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), op.cit.

قوّات من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان (في عام 2007 فقط). وعادة ما تكون التدريبات على نطاق ضيق نسبيًا، حيث يشارك فيها أقلّ من ألفي (2000) جندي من كلّ من روسيا والصين. ومع ذلك، فإنّ تمرين بعثة السلام لعام 2005 كان ثنائيًا، وشارك فيه 10000 عسكري روسي وصيني، وتجاوز أنشطة مكافحة الإرهاب السائدة ليشمل العمليات التقليدية البريّة، الجوّية والبحرية.

بدا واضحًا، في السنوات الأخيرة من العقد الأول القرن الواحد والعشرين (21)، توسّع صناعة الأسلحة المحليّة الصينية بشكل كبير، ممّا أدّى إلى انخفاض اعتماد الصين على واردات الأسلحة الأجنبية. أوجد هذا نوعًا من التوجّس لدى روسيا بشأن الجهود الصينية لنسخ التكنولوجيا العسكرية وعكس هندستها، وأصبحت متردّدة بشكل متزايد في بيع أنظمة أكثر تقدّمًا للصين¹. استتباعًا، بدأت العلاقة العسكرية بين الصين وروسيا في التراجع، مع عودة الحساب بدلًا من مستويات التعاون الأقوى التي ظهرت في الفترة السابقة، مع تراجع متزامن في الاتفاقات العسكرية والتفاعلات العسكرية بين البلدين، إذ لم تبرم اتفاقيات عسكرية كبرى بينهما خلال هذه الفترة واقتصر الأمر على بعض الاتفاقيات الصغيرة، بما في ذلك واحدة لإنشاء خطّ ساخن بين وزيري الدفاع الصيني والروسي، والإخطار بإطلاق الصواريخ الباليستية، واتفاقية تجارية لاحترام الملكية الفكرية². وعلى الرغم من أنّ صادرات الأسلحة الروسية إلى الصين تجاوزت 3 مليارات دولار سنويًا بحلول عام 2005، فقد انخفض الطلب بشكل حادّ بعد عام 2006³.

كذلك، تلقت الصين 46.5% من مبيعات الأسلحة الروسية في عام 2005، ولكن في عام 2011، انخفض هذا الرقم بشكل رهيب إلى 5% فقط⁴، كما لم يتمّ إبرام صفقات أسلحة جديدة مهمّة بينهما في هذه الفترة، على الرغم من أنّ روسيا استمرت في تسليم المعدّات المطلوبة قبل عام 2006، وواصلت الصين شراء سلع لم تكن قادرة على إنتاجها محليًا؛ مثل محرّكات الطائرات والإلكترونيات (مثل الرادارات) والمروحيات⁵. ومرة أخرى، كان الاستثمار الصيني الكبير في الصناعات العسكرية المحليّة سببًا في هذا التراجع، إذ بفضل وصلته إلى مستوى يخوّلها إنتاج أسلحة ومعدّات عسكرية محليًا لتلبية العديد من متطلّبات جيشها. لقد أصبحت الصين أيضًا أكثر انتقائية في مشترياتها من الأسلحة، فصارت تطمح إلى

¹ Elina Sinkkonen, "China-Russia Security Cooperation: Geopolitical Signalling with Limits," *Finnish Institute of International Affairs*, Briefing Paper No. 231, January 2018, p.05.

² Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), op.cit.

³ Andrew Radin et al., op.cit, p.85.

⁴ Alexey D. Muraviev, "Comrades in Arms: The Military-Strategic Aspects of China– Russia Relations," *Journal of Asian Security and International Affairs*, Vol. 1, No. 2, 2014, p. 173.

⁵ Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), op.cit.

أنظمة متطورة ذات تقنيات أكثر تقدماً مما كانت روسيا على استعداد لبيعه إياها. هنا، نشير إلى أنّ موسكو أحسّت بهذا فأرسلت وفداً من الاتحاد الهندسي الروسي إلى الصين في عام 2011 لمناقشة تحسينات الإنتاج¹. من جانبها، لم تكن روسيا راغبة في بيع أنظمتها المتطورة نظراً للمخاوف الكبيرة بشأن النسخ الصيني للتكنولوجيا المستوردة. وعلاوة على ذلك، بدأت روسيا في الشروع في جهد واسع النطاق لإعادة بناء جيشها، حيث شكلت مشتريات الأسلحة المحلية 45% من عائدات الصناعات العسكرية الروسية بحلول عام 2012². ويلاحظ أيضاً أنّ روسيا قامت بتنوع أسواق صادراتها في بداية العقد السابق، حيث أصبحت الجزائر وفنزويلا وفيتنام وإندونيسيا مشترين مهمين للأسلحة الروسية.

إنّ مجال التعاون العسكري الوحيد بين الصين وروسيا الذي شهد تقدماً في ظل تراجع مبيعات الأسلحة كان التدريبات العسكرية، إذ زادت التدريبات المشتركة بينهما من واحد إلى ما يقارب اثنين كلّ عام، وأصبحت تدريبات بعثة السلام التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون حدثاً سنوياً، مع تدريبات ثنائية أو إقليمية أكثر تواتراً لمراقبة الحدود والاستجابة للكوارث، والأهم من ذلك، بدأت الصين وروسيا مناورات بحرية ثنائية، بدءاً من مناورة خليج عدن لمكافحة القرصنة عام 2009، ثم سلسلة المناورات البحرية سنوية باسم "البحر المشترك" (Joint Sea) في عام 2012³. وعلى الرغم من أنّ مهمّات السلام والتدريبات الأمنية الحدودية المشتركة ظلت صغيرة الحجم والنطاق بشكل عام إلا أنّ مناورات "البحر المشترك" مثلت خطوة مهمّة إلى الأمام وتقدّماً أكبر في طبيعة وتعقيد نظام التدريبات الثنائية. وفي عام 2014، أسّس البلدان الحوار الأمني بين الصين وروسيا لشمال شرق آسيا، وهو وسيلة على مستوى نائب وزير الدفاع لتنسيق السياسة الأمنية بشأن القضايا الإقليمية، مثل نشر نظام (Terminal High Altitude Area Defence THAAD) الأمريكي في كوريا الجنوبية.

كان التحسّن في العلاقات العسكرية انعكاساً للتقدّم المحرز في المجال السياسي، فدخلت روسيا والصين مرحلة من التعاون بداية من العقد المنصرم بمبيعات أسلحة وتدريبات ومناورات عسكرية جديدة. حقّق كلا البلدين تقدّماً كبيراً في القدرات العسكرية على مدار العقد الأول من القرن مع ترسيخ برامج الإصلاح والتحديث في قوّاتهما المسلحة، وأصبحت موسكو وبكين أكثر استعداد لاستخدام قوّتهما

¹ Linda Jakobson, Paul Holtom, Dean Knox, and Jingchao Peng, *China's Energy and Security Relations with Russia: Hopes, Frustrations, and Uncertainties*, Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Policy Paper No. 29, October 2011, p.19.

² Andrew Radin et al., p.104-105.

³ Ethan Meick, "China-Russia Military-to-Military Relations: Moving toward a Higher Level of Cooperation", *U.S.-China Economic and Security Review Commission*, March 20, 2017, p.25.

العسكرية المتنامية للتأكيد على مصالحهما وحمايتهما (موسكو في أوكرانيا وسوريا، والصين في بحر الصين الشرقي والجنوبي) ولتحدّي ما يوصف من طرفهما بعدم اكتراث الولايات المتحدة بأرائهم ومصالحهم الجيوستراتيجية.

ضمن هذا السياق، أصدرت الصين وروسيا بشكل مشترك العديد من الوثائق التي تبين اتفاقهما حول مجموعة واسعة من القضايا، أبرزها:

1. إعلان بريكس (BRICS) الصادر في القمة السابعة للمنظمة التي عقدت في مدينة أؤفا (Ufa) الروسية في جويلية/يوليو 2015 والذي صدرت عنه وثيقة إجماع (Consensus Document) تبنتها روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا. كان الغرض من هذه الوثيقة إرساء أرضية مشتركة حول مجموعة متنوعة من قضايا النظام العالمي. على سبيل المثال، تشير إلى الفقرة التي جاء فيها: "إننا نؤكد على ضرورة الالتزام العالمي بمبادئ وقواعد القانون الدولي في ترابطها ونزاهتها، ونبذ اللجوء إلى المعايير المزدوجة وتجنب وضع مصالح بعض البلدان فوق غيرها"¹، بالإضافة إلى الفقرة التي تشير إلى: "نؤكد أنّ التدخّلات العسكرية أحادية الجانب والعقوبات الاقتصادية فيها انتهاك للقانون الدولي وللمعايير المعترف بها عالميًا للعلاقات الدولية"².

2. البيان مشترك حول تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي الذي أصدره بوتين وشي في 26 جوان/حزيران 2016 في بكين. يسلطّ البيان الضوء على القلق المشترك لموسكو وبكين بشأن "العوامل السلبية" التي تهدّد بتقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمي، مثل جهود الدفاع الصاروخي العالمية والإقليمية "أحادية الجانب"؛ في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك نشر نظام (THAAD) في كوريا الجنوبية³.

3. الإعلان المشترك حول تعزيز مبادئ القانون الدولي الصادر في 25 جوان/حزيران 2016 في بكين من قبل وزير الخارجية الصيني وانغ يي (Wang Yi) ونظيره الروسي سيرغي فيكتوروفيتش

¹ University of Toronto, "VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration Ufa", 09/07/2015, at: http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html, Accessed on: 09/05/2022.

² Andrew Radin et al., p.124.

³ The Kremlin, "Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development", **President Of Russia**, 04/02/2022, at: <http://en.kremlin.ru/supplement/5770>, Accessed on: 02/05/2022.

لافروف (Sergey Viktorovich Lavrov)¹، والذي أدان التدخل العسكري الأحادي وشدد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وسواء تعلّق الأمر بالبيان الأول أو الثاني أو الثالث، فإنّها جميعها تشير ضمناً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها العسكرية أحادية الجانب، كما انطوت جميعها على نزعة رفض الهيمنة وأنظمتها ومعاييرها المزدوجة التي تعدّ خرقاً للأسس التي تنتظم وفقها العلاقات الدولية.

علاوة على ما سبق، توجد وثائق استراتيجية أمنية وعسكرية صدرت عن روسيا والصين حدّدت مجالات التعاون العسكري الموسّع بين قوّاتهما المسلّحة وتشير -في الوقت ذاته- إلى وجود علاقة خاصّة بينهما. مثلاً، يذكر الكتاب الأبيض للدفاع الصيني (China's Defence White Paper) لعام 2015 روسيا كأول دولة في قائمة العلاقات العسكرية للصين، مشيراً إلى أنّ "القوات المسلّحة الصينية ستعزّز تبادلاتها وتعاونها مع الجيش الروسي في إطار شراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا، وترسيخ إطار شامل ومتنوّع ومستدام لتعزيز العلاقات العسكرية في المزيد من المجالات وعلى مستويات أكثر"².

وبالمثل، أكّدت استراتيجية الأمن القومي لروسيا لعام 2015 على العلاقة مع الصين معتبرة التعاون معها عاملاً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي³. وفي جوان/حزيران 2017، وقّع البلدان خطّة جديدة للتعاون العسكري الثنائي من 2017 إلى 2020⁴، وهي الخطّة التي وصفها الصين بأنّها تقدّم في مجال التعاون العسكري بينها وبين روسيا.

بالعودة إلى مبيعات الأسلحة التي شهدت تراجعاً واستقراراً نسبياً عند مستوى ضعيف قبل عام 2014، كما سبق وأشرنا في مقام سابق من هذا المطلب، فإنّ الملاحظ أنّ روسيا زادت مبيعاتها من الأسلحة إلى الصين بشكل كبير بعد عقوبات 2014، وبات جلياً أنّ بيع الأسلحة الحديثة إلى الصين أصبح جزءاً من استراتيجية روسيا للاقترب أكثر من بكين ردّاً على الأزمة مع الغرب. ففي عام 2016 مثلاً، نفّذت روسيا

¹ Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "The Declaration of the People's Republic of China and the Russian Federation on the Promotion of International Law", Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 26/06/2016, At: <https://cutt.ly/NJhGDA3>, Accessed on: 02/05/2022.

² People's Republic of China, "China's Military Strategy", The State Council, 27/05/2015, at: <https://cutt.ly/lJx6rXX>, Accessed on: 09/05/2022.

³ Russia Matters, "Russian National Security Strategy", Russia Matters, 12/2015, at: <https://www.russiamatters.org/node/21421>, Accessed on: 16/05/2022.

⁴ DD Wu, "China and Russia Sign Military Cooperation Roadmap", The Diplomat, 30/06/2017, at: <https://cutt.ly/oJhB09z>, Accessed on: 09/05/2022.

والصين عقوداً في مجال التعاون العسكري التقني بقيمة ثلاثة مليارات (03) دولار¹. وفي عام 2018، صرّح وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو أنّ 12% من صادرات الأسلحة الروسية تم بيعها إلى الصين².

يتضح مما سبق بأنّ روسيا كانت على استعداد لتوسيع مبيعات الأسلحة للصين بسبب الحاجة إلى العلاقة مع الصين في المنظومة العالمية ولحاجتها إليها أيضاً في مواجهة الولايات المتحدة وحلفها، بالرغم من توجّسها من المنافسة العسكرية المستقبلية معها واحتمال التنازلات التكنولوجية التي قد تترتب عن هذا السلوك. لقد كان يقينياً لدى روسيا أنّ الصين ستطوّر أنظمة عسكرية متقدّمة من تلقاء نفسها، لذلك كان من الأفضل لها أن تبيع على الأقل من البيع. ويبدو أنّ روسيا كانت تراهن عبر هذا السلوك على ضمان الوصول إلى التكنولوجيا الصينية في المستقبل لتعويض الخسائر الناجمة عن العقوبات الغربية، خاصّة وأنّ بعض التوقّعات تؤكّد أنّه في بعض الصناعات العسكرية؛ مثل الطائرات بدون طيار، صارت الأسلحة الصينية متفوّقة تقنيّاً على الأسلحة الروسية³.

أصبحت مشتريات الصين من الأسلحة الروسية أكثر انتقائية منذ عام 2014 مقارنة بما كانت عليه في الماضي، مع التركيز على المجالات التي لا تزال تواجه فيها نقصاً وصعوبة؛ مثل تطوير مقاتلات الجيل الرابع والخامس، صواريخ (SAMS)، الغوّاصات، ومحركات بعض الطائرات النفاثة. ونذكر هنا أنّ روسيا باعت للجيش الصيني ما لا يقل عن أربع (04) كتائب من نظام الدفاع الجوي (SA-21) S-400، وأربعة وعشرين (24) مقاتلة متعدّدة الأغراض من طراز Su-35S (Flanker-E)، كما أعادت فتح صفقة لنقل وإعادة تزويد الطائرات بالوقود، ووافقت على الإنتاج المشترك لطائرات هليكوبتر عسكرية. وفي المقابل، تبيع الصين الآن بعض الأسلحة إلى روسيا، بما في ذلك الفرقاطة من طراز (054A)⁴. كما لبّت الصين طلبات روسيا من المكونات الإلكترونية ومحركات الديزل البحرية التي لم يعد بإمكانها الحصول عليها من الغرب⁵.

¹ Nurlan Aliyev, op.cit.

² Ibid.

³ Andrew Radin et al., op.cit., p.126.

⁴ Richard Weitz, "Growing China-Russia Military Relations: Implications and Opportunities for U.S. Policy," In: Richard J. Ellings and Robert Sutter (Eds), **Axis of Authoritarians. Implications of China-Russia Cooperation**, Washington, National Bureau of Asian Research 2018, p.99.

⁵ Nurlan Aliyev, op.cit.

بالتزامن، ارتفع عدد التمارين المشتركة بين الصين وروسيا بشكل كبير خلال العقد الأخير ليصل إلى متوسط ثلاثة تمارين في السنة، ناهيك عن النمو المسجل في حجم التمارين الفردية. كما توسّع نطاق مناورات "البحر المشترك" (Joint Sea) بشكل كبير منذ عام 2012. ويلاحظ أنّ هذه المناورات كانت تجرى في المناطق البحرية الشرقية قبالة سواحل الصين والشرق الأقصى لروسيا، لكنها امتدّت نحو مناطق بحرية أخرى، إذ شهدنا تنفيذًا لمناورات وأنشطة عسكرية بحرية للصين وروسيا في البحر الأبيض المتوسط وبحر البلطيق عامي 2015 و2017 على التوالي، بالإضافة إلى مناورات أخرى في البحر الأسود والبحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي¹.

يلاحظ أن هذه التدريبات باتت كبيرة ومعقّدة بشكل متزايد، ممّا يعكس تطوّر قدرات القوّات البحرية للدولتين وتنامي مصلحتهما المشتركة في إظهار ذلك. ففي سبتمبر 2018، شارك 3200 عسكري من الجيش الصيني لأول مرة في أحد التدريبات الاستراتيجية السنوية لروسيا، كما شاركت قوة عسكرية صينية بحجم لواء في المناورات العسكرية الروسية الضخمة المسماة فوستوك (Vostok) في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي في السنة ذاتها، وفي سبتمبر 2019، شاركت الصين في تدريبات (Tsentr-2019)، وكان حضورها في هذه التدريبات الحضور الأكبر مقارنة بالدول الأخرى المشاركة². حتى جويًا، تجري الدولتان دوريات جويّة مشتركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد وصف وزير الدفاع الروسي شويغو (Shoygu) الدوريات الجويّة المشتركة التي تقوم بها الطائرات الحربية الروسية والصينية فوق بحر اليابان على أنها "عمل لجارتين تسعيان إلى شراكة استراتيجية وترسلان رسائل إلى الجميع بأنّهما تريدان ضمان أمنهما"³.

في نوفمبر 2019، أجرت البحرية الروسية والصينية تدريبات مشتركة بعيدا عن الحدود البحرية للبلدين، إذ شاركت سفن حربية روسية وصينية في تمرين (Mosi) بالتعاون مع القوّات البحرية لدولة جنوب إفريقيا. كانت هذه أول مناورة بحرية ثلاثية صينية-روسية-جنوب أفريقية في المياه قبالة إفريقيا، شاركت فيها قطع بحرية متطورة من الجيش الصيني، بما في ذلك فرقاطة الصواريخ الموجهة من طراز (054A-Weifang). وكانت الأخيرة قد أرسلت أيضا من البرّ الرئيسي الصيني للقيام بمهام الحراسة ومكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة القرن الأفريقي. بالنسبة لروسيا، فقد شاركت بحريتها بطراد

¹ Dimitri Trenin, "US obsession with containment driving China and Russia closer", *Global Times*, 31/07/2019, at: www.globaltimes.cn/content/1159900.shtml, Accessed on: 09/05/2022.

² شاركت أيضًا في تدريبات (Tsentr-2019) كل من الهند وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

³ Nurlan Aliyev, op.cit.

الصواريخ مارشال أوستينوف (Marshal Ustinov) من فئة سلافيا (Slava-class)، وناقلة البحر المتوسطة (Vyaz'ma) من فئة كالينينغرادنيفت (Kaliningradneft) وزورق سحب للإنقاذ البحري¹. وفي نهاية من السنة نفسها، أجرت روسيا والصين وإيران مناورات بحرية مشتركة في المحيط الهندي وبحر عمان في سياق إقليمي تميّز بتصاعد التوترات بين طهران وواشنطن.

وفي مجال آخر من التعاون، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 03 أكتوبر/تشرين الأول 2019 خلال الجلسة العامة الأخيرة لنادي فالداي الدولي للمناقشة (Valdai International Discussion Club) أن "روسيا والصين ستواصلان العمل معاً في استكشاف الفضاء الخارجي والتعاون في المجال العسكري التقني. ربما لا أكشف هنا سرّاً كبيراً، لكنّه سيظهر عاجلاً أم آجلاً على أيّ حال: نحن الآن نساعد شركائنا الصينيين في إنشاء نظام إنذار للهجوم الصاروخي. هذا مهمٌ للغاية وسيزيد بشكل كبير من القدرة الدفاعية للصين. فقط الولايات المتحدة وروسيا لديهما مثل هذا النظام الآن"². ويشير هذا الإعلان الروسي إلى مستوى جديد من التطور في العلاقات العسكرية والأمنية بين الصين وروسيا بموجبه ستزود الثانية الأولى بأنظمة إنذار مبكر مربوطة برادارات أرضية بعيدة المدى وتكنولوجيا فضائية لاكتشاف إطلاق الصواريخ والتنبؤ بمسارها. ولتنفيذ هذا، أُبرم عقد بقيمة 60 مليون دولار بموجبه تقوم شركات روسية؛ بما في ذلك (Vympel) و(Comet)، بتطوير برامج للنظام الصيني³.

يشارك المسؤولون العسكريون الصينيون والروس، إضافة إلى الاجتماعات الثنائية رفيعة المستوى التي تعقد بين القيادات الروسية والصينية منذ عام 2015، بشكل متزايد، في المنتديات الأمنية متعدّدة الجنسيات، مثل منتدى شيانغشان (Xiangshan)، واجتماع وزراء دفاع آسيان (ASEAN)، وحوار شانغريلا (Shangri-La)، بالإضافة إلى اجتماعات وعمليات منظمة شنغهاي للتعاون.

إنه بعد كل هذا، وبالرغم من سعي روسيا والصين إلى تجنّب وصف علاقاتهما بـ "التحالف"، مثلما تفعل الدول الغربية، فإنّ الوتيرة المتصاعدة للمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة بينهما، محادثتهما المنتظمة والمكثّفة على أعلى مستوى بين قيادات جيشيهما، المشاريع التعليمية ومشاريع التكوين المتبادلة

¹ Ankit Panda Chinese, "Russian, South African Navies Conduct Trilateral Naval Exercises", *The Diplomat*, 27/11/2019, at: <https://cutt.ly/6JkA2HK>, Accessed on: 14/05/2022.

² President of Russia, "Valdai Discussion Club session", *President of Russia*, 03/10/2019, at: <http://en.kremlin.ru/events/president/news/61719>, Accessed on: 22/05/2022.

³ Minnie Chan, "Vladimir Putin says Russia is helping China build a missile early warning system", *South China Morning Post*, 04/10/2019, at: <https://cutt.ly/MJkjbIC>, Accessed on: 22/05/2022.

بينهما المخصّصة لموظّفيهم العسكريين، هي دليل على المستوى المتزايد من التعاون العسكري الذي أسّس بين الدولتين والثقة المتبادلة التي بدأت تترسّخ تدريجياً بينهما منذ 2014. ومن المؤكّد أنّ اتفاق مدركاتهما للتهديد إزاء الولايات المتحدة الأمريكية ورفضهما للبنية الأحادية للمنظومة العالمية يشكل حجر الأساس لهذا التعاون.

المطلب الثاني: مسارات حركية العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية: 1991-2022

تعدّ الصين سوقاً ضخمة ومتنامية ودولة متعطشة للموارد تستهلك كميات هائلة من واردات الطاقة والمواد الخام والموارد الزراعية والغذائية عموماً. في المقابل، تمتلك روسيا كل هذه الموارد وتعتبر دولة مصدرة لها. ويعتبر البعد الاقتصادي بعداً أساسياً من أبعاد التعاون الروسي الصيني حتى وإن لم يضاه في حجمه حجم التعاون السياسي بين الدولتين، وتعد التجارة القطاع الاقتصادي الأول للتعاون بين الدولتين.

كانت التجارة بين البلدين تتراوح بين 5 و8 مليارات دولار سنوياً في التسعينيات، لكنها نمت باطراد منذ ذلك الحين إلى أن وصلت إلى مبلغ 146.9 مليار دولار سنة 2021¹. ونشير هنا إلى أنه كان يعول على الوصول إلى مبلغ 100 مليار دولار من المبادلات التجارية بين الصين وروسيا في بداية الألفية، لكن الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 حالت دون تحقيق هذا الهدف، وشهدنا حينها معاناة روسيا من أزمة مالية حادة أدت بها إلى الاقتراض ظرفياً من الصين. ونتيجة لذلك، لم تتجاوز التجارة بين الصين وروسيا 60 مليار دولار في العقد الأول من الألفية، وهو وضع استمر إلى غاية 2016 لكنه تغير مع عودة الانتعاش إلى التجارة بين البلدين مرة أخرى في عام 2017. وبالفعل، تطور حجم التجارة بين البلدين ليصل إلى 108 مليار دولار سنة 2020²، وإلى حوالي 147 مليار دولار سنة 2021؛ أي بزيادة تقدر بـ35.9% مقارنة بالسنة التي سبقتها³.

الواقع أنّ وصول التبادلات التجارية الصينية-الروسية إلى هذا المستوى كان عملية تراكمية بدأت منذ بداية التسعينيات وهو ما سنحاول استعراضه باختصار في هذا المطلب. بداية، يمكن الإقرار بأنّ العلاقات الاقتصادية الروسية-الصينية خلال الفترة 1991-2002 لم تكن علاقات تعاون بقدر ما طغى عليها منطق الحساب وتقدير التكاليف والمكاسب. وخلال معظم تلك الفترة، كان لكل من البلدين أولويات أخرى⁴. بالنسبة لروسيا، فقد ركزت معظم جهودها الاقتصادية في التسعينيات على أزمة العملة والتخلف

¹ Natasha Turak, "How much can -and will- China help Russia as its economy crumbles?", CNBC, 16/03/2022, At: <https://cutt.ly/gJo9Yki>, Accessed on: 28/05/2022

² Kai Wang and Wnyuan Song, "Ukraine war: What support is China offering Russia?", BBC news, 14/04/2022, At: <https://bbc.in/3KIDXZk>, Accessed on: 28/05/2022.

³ Natasha Turak, op.cit.

⁴ Andrew Radin et al., op.cit, p.70.

عن السداد الذي بلغ أوجّه عام 1998، مما أدى إلى انكماش في ناتجها المحلي الإجمالي بأقل من 4.9%¹. وقد أدى هذا إلى انخفاض قصير الأجل في ثقة الدول والمؤسسات والمستثمرين في جهود الإصلاح الاقتصادي الروسية، لكن الاقتصاد الروسي انتعش بقوة في عامي 2000 و2001، حتى أنّه بحلول عام 2002 كان قادراً على تخطّي موجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. من جانبها، ركزت الصين إلى حد كبير على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. تقدمت الصين أولاً بطلب للانضمام إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، في أكتوبر 1986، ثمّ بمجرد تشكيل منظمة التجارة العالمية في عام 1995، نقلت الصين طلبها إلى تلك المنظمة. وقبلت منظمة التجارة العالمية الصين بصفها العضو رقم 143 في 11 ديسمبر 2001.

خلال هذه الفترة، نما الاقتصاد الصيني بأكثر من ضعف معدل الاقتصاد الروسي، وكان الاقتصاد الصيني الكلي أكبر بأربع مرات مقارنة بالاقتصاد الروسي، لكن روسيا ظلّت أكثر ثراءً على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بحكم عدد سكانها القليل مقارنة بالصين. كان التبادل الاقتصادي بين البلدين متواضعاً وكانت الصين شريكاً أكثر أهمية لروسيا من روسيا بالنسبة للصين². بلغ متوسط إجمالي تجارة السلع الثنائية 7.1 مليار دولار، بالرغم من أن هذا المبلغ ارتفع بشكل مطّرد من نقطة منخفضة في عام 1998³. من مجموع الصادرات الروسية إلى الصين، 14% كانت من المعادن و8% من الوقود، و57% كانت عبارة عن مواد كيميائية وأدوية وسلع مصنعة مختلفة وآلات ومعدات نقل. في الاتجاه الآخر، فإنّ 64% من صادرات الصين إلى روسيا كانت مواداً مصنعة متنوعة، ويشمل هذه المنتجات التي تتطلب عمالة كثيفة ولكنها منخفضة رأس المال؛ مثل الأثاث والملابس.

وبعيداً عن التجارة والاستثمار، كانت هناك علامات صغيرة على وجود علاقة خاصة بين البلدان من حيث إشارات الاتفاقات الاقتصادية، والمننديات متعددة الأطراف، والإعلانات الخاصة. في جانب الاتفاقات التي ذكرناها في المبحث السابق، وقع رئيس الوزراء الصيني تشو رونغي ورئيس الوزراء الروسي يفغيني بريماكوف اتفاقية في فبراير 1999 لإجراء دراسة جدوى أولية لخط أنابيب يبدأ بالقرب من بحيرة بايكال (Baikal) إلى مقاطعة هيلونغجيانغ (Heilongjiang)، وهو ما يعرف بخط أنابيب سيبيريا الشرقي. لكن، وإلى غاية العام 2006، لم يتخذ أيّ قرار مشترك لبناء هذا الخطّ.

¹ Abigail J. Chiodo and Michael T. Owyang, "A Case Study of Currency Crisis: The Russian Default of 1998," **Federal Reserve Bank of St. Louis Review**, November–December 2002, at: <https://cutt.ly/XJq0PMP>, Accessed on: 27/05/2022.

² Andrew Radin et al., op.cit, p.70.

³ Ibid.

بعد 2002، نحت العلاقة الاقتصادية بين روسيا والصين أكثر نحو التعاون، واستمر ذلك إلى غاية 2007. خلال هذه الفترة، بدأت الدولتان في الاستفادة من الأحداث السياسية العالمية والتوجهات الكبرى للاقتصاد الدولي. كانت الصين قد أتمت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتسارعت صادراتها بشكل ملحوظ مستفيدة من ذلك الانضمام. خلال الفترة 1997-2007 نمت الصادرات الصينية بمتوسط معدل سنوي قدره 12%، ولكن هذا المعدل قفز إلى 38.4% في الفترة بين 2002 إلى 2007. كان هذا النمو الصيني أحد أسباب الطفرة في أسعار الموارد العالمية. على سبيل المثال، في عام 1997، بلغ متوسط السعر السنوي لخام برنت، وهو معيار نفطي عالمي، 19.11 دولارًا، أما في عام 2002، فارتفع إلى 24.99 دولارًا. وبحلول عام 2007، بلغ 72.44.80 دولارًا، وقد استفادت روسيا من تلك الطفرة في أسعار الموارد أيضًا.

خلال الفترة 2002-2007، تسارع النمو في كلا البلدين أيضًا. تضاعف إجمالي تجارة السلع الثنائية أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة السابقة مع تسجيل ارتفاع له سنويًا. كما زاد اعتماد روسيا على الصين كسوق لتصدير البضائع، وخاصة كمصدر استيراد للسلع، وارتفعت حصة الصين من الصادرات التي ذهبت إلى روسيا، لكن نصيبها من الواردات الروسية مقارنة بجميع الواردات انخفض في الواقع. قد يكون هذا نتيجة لسببين: انفتاح إمدادات الموارد من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وزيادة الإنتاج في الصين للسلع المستوردة سابقًا من روسيا.

ولقد نمت قيمة صادرات الموارد الطبيعية، والطاقة تحديدًا، بسرعة أكبر من حجم الصادرات من روسيا. فمن بين جميع صادرات السلع الروسية إلى الصين، اقتربت الموارد الطبيعية من النصف تقريبًا: 18% من المعادن و30% من الوقود. وانخفضت حصة المواد المصنعة بمتوسط 35% من جميع صادرات السلع الروسية المكونة من المواد الكيميائية والأدوية والسلع المصنعة المختلفة والآلات ومعدات النقل. في الاتجاه الآخر، يبدو أن صادرات الصين أصبحت أكثر كثافة في رأس المال والمهارات. وانخفضت حصة المواد المصنعة المتنوعة من إجمالي صادرات السلع إلى 54% من 64%، في حين ارتفعت حصة مختلف السلع المصنعة والآلات والنقل إلى 34% من 16%. وإجمالًا، ارتفعت حصة الصادرات الصينية إلى روسيا المكونة من مواد مصنعة من 83% إلى 92%.

ونشير هنا أنه في عام 2013، أطلقت الصين مبادرة "طريق الحرير الجديد" أو مبادرة "الحزام والطريق". صُمم هذا المشروع في المقام الأول لتقوية الروابط الاقتصادية والتعاون ولجذب المستثمرين من آسيا وأجزاء أخرى من العالم للمشاركة بنشاط في إنشاء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير للقرن 21". وكان من نتائج هذه المبادرة أن كثفت كل من الصين وروسيا التعاون بينهما في مجال بناء البنية التحتية

عبر الحدود. كما يتم بناء طرق نقل جديدة في أوراسيا، بما في ذلك خط سكة حديد "تشونغتشينغ - شينجيانغ - أوروبا" وطريق "أوروبا الغربية - غرب الصين" الذي سيمر عبر روسيا. وفي شمال شرق الصين والشرق الأقصى الروسي، يعمل البلدان بنشاط على تعزيز بناء الجسور والموانئ وغيرها من المشاريع.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من ارتفاع حصة روسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لكنها ظلت منخفضة للغاية وأقل بكثير من المتوسط العالمي لمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الصين، ويبدو أن هذا الاستثمار، كما هو الحال مع التجارة، مرتبط بموارد روسيا النسبية من الموارد الطبيعية. بالنسبة للصين، فقد استثمرت العديد من الشركات الصينية المملوكة للدولة 5.4 مليار دولار في روسيا سنة 2006 حوالي أربع (04) مليارات منها كانت عبارة عن استثمارات في شركة روسنفط (Rosneft)، وهي شركة طاقة حكومية روسية.

في بدايات عام 2006، ظهرت علامات على وجود علاقة خاصة ناشئة في المجال الاقتصادي بين الصين وروسيا. ففي قمة مارس/آذار 2006 في بكين، وقع بوتين وهو (Hu) على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والأمن¹. لكن بعض التقييمات أشارت في ذلك الوقت إلى استمرار الشكوك المتبادلة وحقيقة أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين لا تزال غير مهمة بالنسبة لهما، مع أن موسكو سعت في هذه الفترة إلى استخدام تعطش الصين للموارد كنقطة قوة ارتكزت عليها في مفاوضاتها لتأمين أسواق إضافية في أوروبا.

بدا نقص الاهتمام الروسي تجاه الصين واضحاً في تعاملها مع خط أنابيب النفط بين شرق سيبيريا والمحيط الهادئ، فبعد أن أبرمت شركة يوكوس (Yukos)، وهي شركة نفط روسية، اتفاقاً في عام 2003 لبناء خط أنابيب مع شركة وطنية صينية أُجّلت الصفقة لعدة سنوات بسبب اعتقال رئيس الشركة الروسية ميخائيل خودوركوفسكي (Mikhail Khodorkovsky) والنظر الروسي في إمكانية اعتماد مسار بديل مفضّل من قبل اليابان يتجنّب الإقليم الصيني. لكن في نهاية المطاف، مع وعد بتمويل المشروع من الصين، أعلنت روسيا في عام 2006 أنها ستبني الطريق المفضّل للصين من تايشيت (Taishet) في شرق سيبيريا إلى داتشينغ في مقاطعة هيلونغجيانغ (Heilongjiang) مدفوعة بقوة الثقة التي تميّز علاقاتها بالصين مقارنة بعلاقاتها مع اليابان.

¹ Esther Pan, "Sino-Russian Energy Ties," **Council on Foreign Relations**, 05/04/2006, at: <https://cutt.ly/TJwqqj6>, Accessed on: 27/05/2022.

استمرت العلاقة الاقتصادية بين روسيا والصين خلال الفترة 2007-2012 كعلاقة تعاون. وخلال هذه الفترة، واجه كل من البلدين التحدي المتمثل في الاستجابة للأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، وهي أعمق تراجع اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير. وعلاوة على هذا، فقد واجهت روسيا تحديًا إضافيًا يتمثل في حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط في أواخر عام 2008 وعام 2009.

كان الاقتصاد الروسي ضعيفًا بسبب تنامي النفقات الحكومية والديون الخارجية للقطاع الخاص. وإن كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الروسي نما بنسبة 5.2% على أساس سنوي من 2007 إلى 2008، فقد انخفض بنسبة 7.8% من 2008 إلى 2009، لكنه انتعش بعد ذلك بعام (2010) بنسبة 4.5%¹. وعلى النقيض من ذلك، كانت الصين جيدة من الناحية الاقتصادية الكلية بشكل عام، وحافظت على نموها بمستويات جيدة. ونما إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة 9.7% من 2007 إلى 2008، وبنسبة 9.4% في العام التالي، و10.6% في العام التالي. ولقد أدت الديناميكية المتزايدة للاقتصاد الصيني والاقتصادات الآسيوية عموماً بروسيا إلى ضرورة تطوير علاقاتها مع شركائها الآسيويين، ومع التباطؤ الذي حدث داخل الفضاء الاقتصادي الأوروبي، اعتبر الروس أن اندماجاً أكبر في الأسواق الآسيوية أمر حيوي للتنمية الاقتصادية المستقبلية لروسيا².

كان التبادل الاقتصادي من حيث تجارة السلع ينمو بشكل واضح من جانب الصين. تضاعف إجمالي تجارة السلع الثنائية ثلاث مرّات تقريباً وارتفع في معظم السنوات باستثناء عام 2009، عندما تراجع الاقتصاد الروسي متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كما سبق وأن أشرنا، وتضاعفت حصة الصين من واردات روسيا تقريباً عن الفترة السابقة، في حين تراجعت حصة روسيا من واردات الصين. في المتوسط، شكلت صادرات روسيا من المعادن والوقود في الفترة من 2007 إلى 2012 75% من إجمالي صادراتها إلى الصين، ويفسر ذلك إلى حد كبير بطلب الصين المتزايد بسرعة على مثل هذه السلع. وقد شكلت المعادن والوقود من روسيا، في المتوسط، 13% من جميع وارداتها للصين خلال الفترة من 2007 إلى 2012 بانخفاض بنسبة 14% مقارنة بالفترة السابقة³. وفي الاتجاه الآخر، ارتفعت صادرات الصين إلى روسيا (المكونة من مواد مصنّعة) مرة أخرى إلى 94 في المائة مقارنة بـ 92% في الفترة السابقة. وتمثلت هذه الصادرات في رأس المال والمهارات، مع زيادة حصة السلع في قطاعات مثل الآلات والنقل.

¹ Alexei Kudrin, "Russia and the Global Financial Crisis," Gaidar Institute for Economic Policy, 17/11/2013, pp.3-5.

² Sergei Karaganov and al., *Toward the Great Ocean: From the Turn to the East to Greater Eurasia*, Moscow: Valdai Discussion Club, 2017, p.05.

³ Andrew Radin et al., op.cit, p.108.

تبنى الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف والرئيس الصيني هو جينتاو، في عام 2009، برنامجًا للتعاون في شرق روسيا والشرق الأقصى وشمال شرق الصين كان من نتائجه المباشرة افتتاح خط أنابيب شرق سيبيريا-المحيط الهادئ أخيرًا في عام 2011، وهو أول خط أنابيب يربط بين البلدين. كان من المتوقع أن تشحن 300000 برميل يوميًا¹. كما طورت روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا المجموعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي عام 2010. وعلى الرغم من أن الاتحاد الجمركي الأوراسي واللجنة الاقتصادية الأوراسية حاولا مضاهاة التطور الرسمي للاتحاد الأوروبي، إلا أن مؤسستهما كانت تفتقر إلى نفس عمق التكامل الاقتصادي الأوروبي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى حداثة عهد المشروع ناهيك عن مشاركة روسيا في مشروع اقتصادي مماثل مع دول آسيا الوسطى كمصدر أساسي للموارد.

استمرت تجارة الخدمات الثنائية مع بعضها البعض في الانخفاض مقارنة بتجارة الخدمات في كل بلد مع بقية العالم في الفترة ما بين 2007-2012، وكان السفر هو أكبر قطاع تجاري بين البلدين، إذ شكلت صادرات السفر (بمعنى رجال الأعمال والسياح الصينيين المتجهين إلى روسيا) 45% من جميع صادرات الخدمات، وشكل النقل 31%. وبالنسبة للواردات، شكل السفر 58% (أي رجال الأعمال والسائحين الروس الذين يسافرون إلى الصين) والنقل ما يقرب من 13%. وكانت الخدمات الأكثر تعقيدًا، مثل الخدمات المالية ورسوم الملكية الفكرية وخدمات الكمبيوتر وخدمات التأمين، كلها بأرقام فردية منخفضة أو أقل².

بالنسبة للاستثمار، فقد كان الاستثمار بين الصين وروسيا أضعف في الفترة ما بين 2007 إلى 2012 مقارنة بالفترة 2002-2007. وبلغ متوسط تدفقات الاستثمار الصيني إلى روسيا أقل بقليل من 01% من جميع تدفقات الاستثمار المباشر الصيني. وبحلول العام 2012، بلغ رصيد الاستثمار الصيني المباشر في روسيا 0.9% فقط من إجمالي مخزون الاستثمار الصيني المباشر في جميع أنحاء العالم. بالمقارنة، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في روسيا في عام 2012 13.4 مليار دولار، أو ما يوازي 0.3% من إجمالي الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة³. وباستخدام بيانات بديلة، بلغت الاستثمارات الصينية في روسيا 2% فقط من إجمالي الاستثمار الصيني خلال هذه الفترة⁴، أغلبها كان في قطاع الموارد. كما سجلت ثمانية عقود تشييد بقيمة 4.2 مليار دولار بما يعادل أو 1.6% فقط من جميع عقود البناء الأجنبية

¹ "Russia-China Oil Pipeline Opens", BBC News, 02/01/2011. At: <https://cutt.ly/kJeC8Wu>, Accessed on: 28/05/2022,

² Ibid.

³ U.S. Bureau of Economic Analysis, 2019, at: <https://cutt.ly/4JedHVu>, Accessed on: 28/05/2022.

⁴ Andrew Radin et al., op.cit, p.109.

الصينية خلال هذه الفترة. كان أكبرها عقد بقيمة 1.2 مليار دولار لشركة (Sinomach)؛ الشركة الوطنية الصينية لصناعة الآلات، لصالح شركة التعدين الروسية (Aricom) للعمل في قطاع الحديد.

تطورت العلاقة الاقتصادية بين الصين وروسيا بعد 2012 وإلى غاية 2017، إلى علاقة تعاون، على الأقل من وجهة النظر الروسية، حتى وإن استمرت الفجوة بين اقتصاد البلدين في التعاضد. كانت روسيا قد تعافت من آثار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 لكنها واجهت بعد ذلك تحديات اقتصادية مزدوجة، من جهة آثار انهيار أسعار النفط في عام 2014 لانهيار أسعار النفط، ومن جهة ثانية؛ العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم. في المقابل، استمر الاقتصاد الصيني في النمو بسرعة، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من ذي قبل. كان هذا النمو مدفوعاً بالديون أكثر فأكثر، وتصرفت الصين ببطء، لتحويل اقتصادها من اقتصاد يقوده التصدير والتصنيع إلى اقتصاد يقوده الابتكار والاستهلاك.

استمر الاقتصاد الصيني في النمو بسرعة، لكن الاقتصاد الروسي توقف. وبلغ الاقتصاد الصيني في 2017 12.2 تريليون دولار، في حين توقف الاقتصاد الروسي عند حدود 1.6 تريليون دولار. بالموازاة، استمر نمو التجارة في الاتجاه المتمثل في جعل الصين أكثر أهمية بالنسبة لروسيا. تباطأ نمو إجمالي تجارة السلع وكان أقل من 2015 إلى 2017 مما كان عليه في الفترة من 2012 إلى 2014. خمس واردات السلع الروسية كانت من الصين، لكن روسيا ظلت مجرد واحدة من العديد من الشركاء التجاريين للصين وكانت في الواقع أقل أهمية كوجهة تصدير مقارنة بوجهات الصادرات الصينية الأخرى.

في المتوسط، شكلت الصادرات الروسية من المعادن والوقود في الفترة من 2012 إلى 2017 83% من إجمالي صادرات السلع الروسية إلى الصين محققة ارتفاعاً بـ 75% مقارنة بما قبل 2012. في المقابل، استمرت روسيا في خسارة نصيبها في الصين من التجارة الخارجية للصين، وشكلت الواردات الصينية من المعادن والوقود من روسيا، في المتوسط، أكثر بقليل من 12% من حجم وارداتها مسجلة انخفاضاً بـ 13% مقارنة بفترة 2007-2012. وفي 2017، ولأول مرة، شكلت الآلات و السلع النقل أكبر فئة من صادرات الصين إلى روسيا، بمتوسط سنوي بلغ 37 في المائة من إجمالي صادراتها إليها.

بعد عام 2014، أصبحت الصين مقرضاً رئيسياً لروسيا بسبب العقوبات الغربية التي فرضت عليها، وقد بلغ الاستثمار الصيني في روسيا 2.6% من إجمالي الاستثمار الصيني في الفترة من 2012 إلى 2017. بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في روسيا 18.6 مليار دولار؛ ذهب أغلبها للاستثمار في قطاع الموارد:

10.6 مليار دولار في الطاقة و1.9 مليار دولار إلى المعادن¹. ومن بين 28 صفقة، ثمانية منها كانت بأكثر من 1 مليار دولار، وسبعة منها كانت في مجال الطاقة². كما ارتفعت حصّة روسيا من عقود البناء من قبل الشركات الصينية إلى 2.6% من إجمالي حجم العقود بما يعادل 12.9 مليار دولار. ومن بين 17 عقدًا للبناء، كان سبعة منها بمبالغ تفوق المليار دولار، وكانت جميعها في قطاع الموارد، وتحديدًا في الطاقة والمعادن والأخشاب³. كما وقعت روسيا والصين أيضًا اتفاقيات لتجسيد مشاريع كبرى، نذكر منها على سبيل المثال على وجه التحديد مشروع الغاز الطبيعي المسال لشركة نوفاتاك (Novatek) في القطب الشمالي الروسي وسيبيريا، وهو مشروع بقيمة 55 مليار دولار صمم لضخ الغاز من شرق سيبيريا إلى الصين. واتفق على إنشاء هذا الخط في القمة الرئاسية الصينية-الروسية في ماي/أيار 2014 حين وقع ممثلو البلدين على اتفاقية شراء وبيع الغاز لمدة 30 عامًا بقيمة 400 مليار دولار⁴.

وشهد عام 2015 قمة بريكس التي عقدت في شنغهاي، والتي شدّد فيها فلاديمير بوتين وشي جين بينغ على أن "روسيا والصين تؤيدان تحويل مجموعة بريكس إلى آلية للتعاون والتنسيق بشأن مجموعة واسعة من المشكلات المالية والاقتصادية والسياسية الدولية، بما في ذلك إقامة شراكة اقتصادية أوثق، والتأسيس لبنك تنمية البريكس". كما أبدت روسيا أيضًا اهتمامًا بالتعاون مع دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) وقد حاولت طرحه كمنصة متعدّدة الأطراف للتعاون في المنطقة باعتبار جميع المشاركين هم جيران وشركاء لروسيا، وكذلك شركاء تقليديون مع الصين.

في عام 2019، بلغ إجمالي صادرات روسيا 422.78 مليار دولار أمريكي، منها 56.79 مليار دولار -أي أكثر بقليل من ربع إجمالي صادراتها- ذهبت إلى الصين، مما يجعل الأخيرة الشريك التجاري الأول لروسيا. في العام نفسه، بلغت قيمة صادرات الصين إلى روسيا 54.19 مليار دولار أمريكي، أو 2.1% فقط من إجمالي صادرات الصين البالغة 2590.61 مليار دولار أمريكي، مما يدل على عدم أهمية روسيا النسبية بالنسبة للصين كوجهة تصدير. في عام 2020، احتلت روسيا المرتبة 14 فقط بين الشركاء التجاريين للصين، على الرغم من جهودها للتركيز على آسيا في ظل استمرار تدهور علاقاتها مع الغرب. وشكلت أنواع الوقود

¹ Andrew Radin et al., op.cit, p.129-130.

² الأخرى كانت في الزراعة.

³ Andrew Radin et al., op.cit, p.130.

⁴ Shannon Tiezzi, "China, Russia Seek Expanded Defence Cooperation", *The Diplomat*, 19/11/2014, at: <https://cutt.ly/oJo86Qc>, Accessed on: 28/05/2022.

المعدني والزيوت 73% من جميع الصادرات الروسية إلى الصين. في المقابل، تألفت أكثر من 55% من الصادرات الصينية إلى روسيا من الآلات والمعدات والمركبات. ويعزى الارتفاع في قيمة الصادرات الروسية إلى الصين أساسًا إلى زيادة أسعار النفط. كما نمت صادرات الأغذية الروسية إلى الصين سنة 2020، حيث مثلت 08% من إجمالي الصادرات إلى الصين مقارنة بـ 4% فقط في عام 2018¹. وتشهد الزراعة في أقصى شرق روسيا طفرة متواصلة بسبب ارتفاع الطلب من الصين. وفي عام 2021، جاءت 20% من واردات الصين من روسيا الفحم، و15% من النفط و08% من وارداتها من الغاز، وقد بلغت قيمة الصادرات الروسية إلى الصين في السنة ذاتها 79.3 مليار دولار، مثل النفط والغاز 56% منها، كما سُجل تجاوز واردات الصين من روسيا صادراتها منها بأكثر من 10 مليارات دولار مقارنة بسنة 2020². ويتوقع أن تستمر وتيرة المبادلات بين البلدين على المنوال نفسه، ذلك أن العقوبات التي فُرضت بالفعل أو قد تُفرض على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا من المرجح أن تزيد من اعتماد روسيا على روابطها الاستراتيجية والتجارية والمالية مع الصين. في هذا السياق، تدرس الصين بالفعل إمكانية شراء بعض الشركات المملوكة للدولة حصصًا إضافية في شركات الطاقة والسلع الروسية³.

في زيارة لبوتين إلى الصين في 04 فيفري 2022 لحضور دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين أعلن هو وشي جينغ بين وضع هدف لبلوغ مبلغ 250 مليار دولار من التبادلات التجارية بين الصين وروسيا بحلول عام 2025، كما وقع البلدان حوالي 15 اتفاقية للتعاون في مجالات أهمها التجارة والاستثمار، مكافحة الاحتكار، الأقمار الصناعية، الرقمنة، وكان من بين الاتفاقيات أيضًا رفع الحظر الصيني على الواردات الروسية من القمح والشعير الذي كان مفروضًا بسبب مخاوف من إصابتها بفطريات سامة⁴. وأعلنت الجمارك الصينية عن هذا القرار في 2022/02/25⁵، أي بعد ساعات قليلة من بدء العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. وخلال الزيارة نفسها، وقعت شركة النفط الروسية (Rosneft) أيضًا عقدًا مع الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) لتزويد الصين بـ 100 مليون طن من النفط عبر كازاخستان على مدى 10 سنوات.

¹ Ulrich Jochheim, op.cit.

² Natasha Turak, op.cit.

³ Ibid.

⁴ Christian Shepherd, "China not emerging as lifeline for sanction-slammed Russian economy", *The Washington Post*, 02/03/2022, at: <https://wapo.st/3MOZbGY>, Accessed on: 28/05/2022.

⁵ Ibid.

في 28 فيفري/شباط 2022، أي بعد أربعة أيام من اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، أعلنت شركة غازبروم (Gazprom) أنها وقعت عقدًا لتنفيذ أعمال التصميم والمسح لتشيد خط أنابيب الغاز "سويوز فوستوك" (Soyuz Vostok) والذي يخطط له ليضخ 50 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين سنويًا¹. الآن، وبعد توقيع العقد، ستتمكن شركة غازبروم الروسية من استخدام احتياطات الغاز نفسها التي تستخدمها حاليًا للتصدير إلى أوروبا كمصدر إمداد للسوق الصينية. بالنظر إلى حجم هذا الخط وقدراته، ستكون هذه خطوة كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين والاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما.

¹ Ulrich Jochheim, op.cit.

خلاصة الفصل الأول:

- إنَّ السمة الرئيسية والملح العام المميّز للمسار التاريخي للتعاون الروسي-الصيني منذ 1991 أنّه تحرّك على نحو تدريجيّ خرج بالدولتين من دائرة العداء والتوترات المتكرّرة إلى دائرة الثقة المتبادلة والتعاون. وهنا نشير إلى أنّ التّزامن بين إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية عن نيّتها للتأسيس لنظام عالمي جديد في مستهلّ العقد الأخير من القرن العشرين (20) كان عاملاً أساسياً وأصيلاً محقّقاً لصنّاع القرار في روسيا والصين كي يعيدوا مساءلة العلاقات بين دولتهم بما ينسجم مع ملابسات السياق الدولي لما بعد الحرب الباردة وبما يخولهم مواجهة النزعة نحو الهيمنة المعلن عنها في الخطابات الرسمية للولايات المتحدة وسلوكاتها العالمية والإقليمية؛ لاسيما في التحوّلات الإقليمية لروسيا والصين. لقد سمح هذا الخوف المشترك والوعي بتقاسم التحديات المترتبة عن "الأمركة" بتقريب التصدّورات الأمنية والسياسية الروسية والصينية إزاء تهديد الأحادية القطبية المحدق، وشكّل دافعا لهما نحو التأسيس لعلاقات تعاونية تخولهما مواجهة المدّ الهيميني الذي بدأ يزحف نحوهما.

- إنّ الرّغبة المشتركة بين روسيا والصين من نوايا الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية، ومن معالم النسق الدولي الذي عملت على تأسيسه وترسيخه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، كانت دافعا لتقريب المدركات الروسية والصينية للتهديد وشكّلت محرّكا أساسياً للتأسيس لتعاونهما في بعده السياسي. ويمكن القول أنّ التعاون السياسي بينهما بدأ من مرحلة بناء الثقة وإزالة العداوات ومسبّباتها تدريجيا مدفوعا بالهدف المشترك الذي جمع الدولتين وهو التخفيف من وطأة الأحادية القطبية عليهما ثمّ -مع الوقت- رفض هذه الأحادية والعمل على بناء منظومة متعدّدة الأقطاب. وهنا نوّكد أنّ تتبّع مسار تطوّر التعاون الروسي الصيني وتعمّقه منذ 1991، وإلى غاية يومنا هذا، كان متناسبا طردياً مع تطوّر مستوى الثقة بين الدولتين.

- إنّ الثقة التي أُسّست عليها العلاقة بين روسيا والصين في بعدها السياسي هي التي سمحت بتعزيز تعاونهما في المجالات الاستراتيجية والعسكرية إلى حدّ الوصول تبادل الأسلحة الاستراتيجية والتكنولوجيا المرتبطة بها، وإجراء التدريبات والمناورات الضخمة بطريقة مشتركة. وهنا، نوّكد على أنّ تطوّر التعاون العسكري بين روسيا والصين هو تجسيد مباشر ونتيجة منطقية للتعاون السياسي الذي يعدّ القاطرة التي تدفع هذه العلاقات نحو الأمام.

- يشكّل البعد الاقتصادي للتعاون الروسي-الصيني ركيزة أساسية لتطوّر علاقاتهما، وهنا تبرز المبادلات التجارية المتصاعدة بين الدولتين وخطط تطويرها في المستقبل -هي والاستثمارات المباشرة بينهما- كأبرز

سمة من سمات هذا البعد لعلاقتهما مع تفوّق واضح للصين في هذا المجال. ويمكن الحكم بأنّ أحسن وصف للعلاقة الاقتصادية بين روسيا والصين هو الاعتماد المتبادل، إذ نلاحظ انسجاما واضحا بين البلدين في قطاعات اقتصادية حيويّة جدّا، أبرزها الطاقة بأنواعها، المواد الزراعية، التكنولوجيات الحديثة، وحتى الصناعات الحربية والعسكرية شديدة الدقة والتطوّر. ومع هذا، وصلنا في هذا الفصل إلى استنتاج مهمّ هو أنّ البعد الاقتصادي للتعاون الروسي الصيني مازال محتاجا إلى تطوير أكبر في المستقبل لأنه يبقى ضعيفا إذا ما قورن بعلاقتهما الاقتصادية مع أوروبا والولايات المتّحدة الأمريكية. ونؤكد هنا أنّ النزعة التعديلية للمنظومة الدولية التي تحذو الدولتين لا يمكنها أن تتحقّق إذا لم يتطوّر حجم الاعتماد الاقتصادي بينهما إلى مستويات تضاهي مستويات علاقتهما الاقتصادية مع الغرب.

الفصل الثاني:

التعاون الروسي-الصيني وتحديات بناء نظام دولي متعدد الأقطاب

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل العلاقات الروسية-الصينية والتحديات لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب في مبحثين؛ ناقش المبحث الأول الهيمنة الأمريكية وآلياتها اللبرالية المطبقة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، والتهديد المشترك الذي تمثله بالنسبة للمحور الروسي-الصيني، إضافة إلى التحديات الجيوسياسية لروسيا والصين التي تنبثق عن أبرز القضايا بالنسبة لهما؛ أوكرانيا وتايوان على التوالي، نظرا لما تمثله من أهمية حيوية وثقل على سياسات الدولتين الداخلية والخارجية على حد سواء. أما المبحث الثاني ففيه عرض لملامح التعاون الروسي-الصيني لتجسيد توازن القوى الدولي، والذي يمكن قراءته –أولا- من خلال التحالف الروسي الصيني ضمن المنظمات الإقليمية، وهنا تبرز منظمة شنغهاي كأحسن مثال عن هذا التحالف الإقليمي بالنظر للجهد الروسي والصيني لجعل هذه المنظمة أداة لمناهضة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، سواء في الفضاء الآسيوي والساحة الدولية، وثانيا، من خلال التعاون والتوافق الروسي-الصيني في القضايا الدولية التي لها تأثير على التوازنات الدولية والتي اخترنا ثلاثة منها: الأزمة الأوكرانية، الملف النووي الإيراني والأزمة السورية.

المبحث الأول: تحديات النظام أحادي القطبية أمام صعود روسيا والصين

يعتبر النظام أحادي القطبية الذي يحكم المنظومة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وتولي الولايات المتحدة الأمريكية مركز قيادة العالم وشروعها في نشر السلام الأمريكي (Pax Americana) وقيم الديمقراطية الليبرالية، وهيمنتها على مراكز القرار العالمي إضافة إلى تحكمها في المنظمات الدولية العالمية، أكبر تحدي يقف أمام صعود روسيا والصين، باعتبارهما قوتين مراجعتين (Revisionist). من هذا المنطلق، تشكل الهيمنة الأمريكية مصدر تهديد مشترك للمحور الروسي الصيني على المستويين الإقليمي والدولي (المطلب الأول)، كما تعتبر الحاجز الجيوبوليتيكي أمام تمددهما في المجال الحيوي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية مصدر تهديد مشترك أمام المحور الروسي-الصيني

أولاً: قراءة عامة في الأحادية الأمريكية

أفرزت التوازنات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي منظومة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، وبذلك وجدت نفسها أمام واجب الاضطلاع بمسؤوليات وأدوار فرضها عليها مركزها القيادي على قمة النظام الدولي. إلا أنها وضعت نفسها على خط الأحادية بانتهاجها سياسة انفرادية تجاه التزاماتها الدولية، وذلك بتبنيها لقرارات ومواقف تركز لهيمنتها حيال العديد من القضايا الدولية وتجاهلها لتعددية الأطراف (Multiralism). من سمات هذه النزعة، انخراط الولايات المتحدة في حملات تبشيرية للنزعة الدولية الليبرالية (The Liberal Internationalism) عبر شنّ حملات عسكرية ضد الكثير من الدول؛ على غرار العراق وأفغانستان، بحجة أنّ هذه الدول المارقة (Rogue States) تقف أمام نشر قيم الديمقراطية الليبرالية وتشكل مصدر تهديد للأمن الغربي، أمر أدّى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية¹.

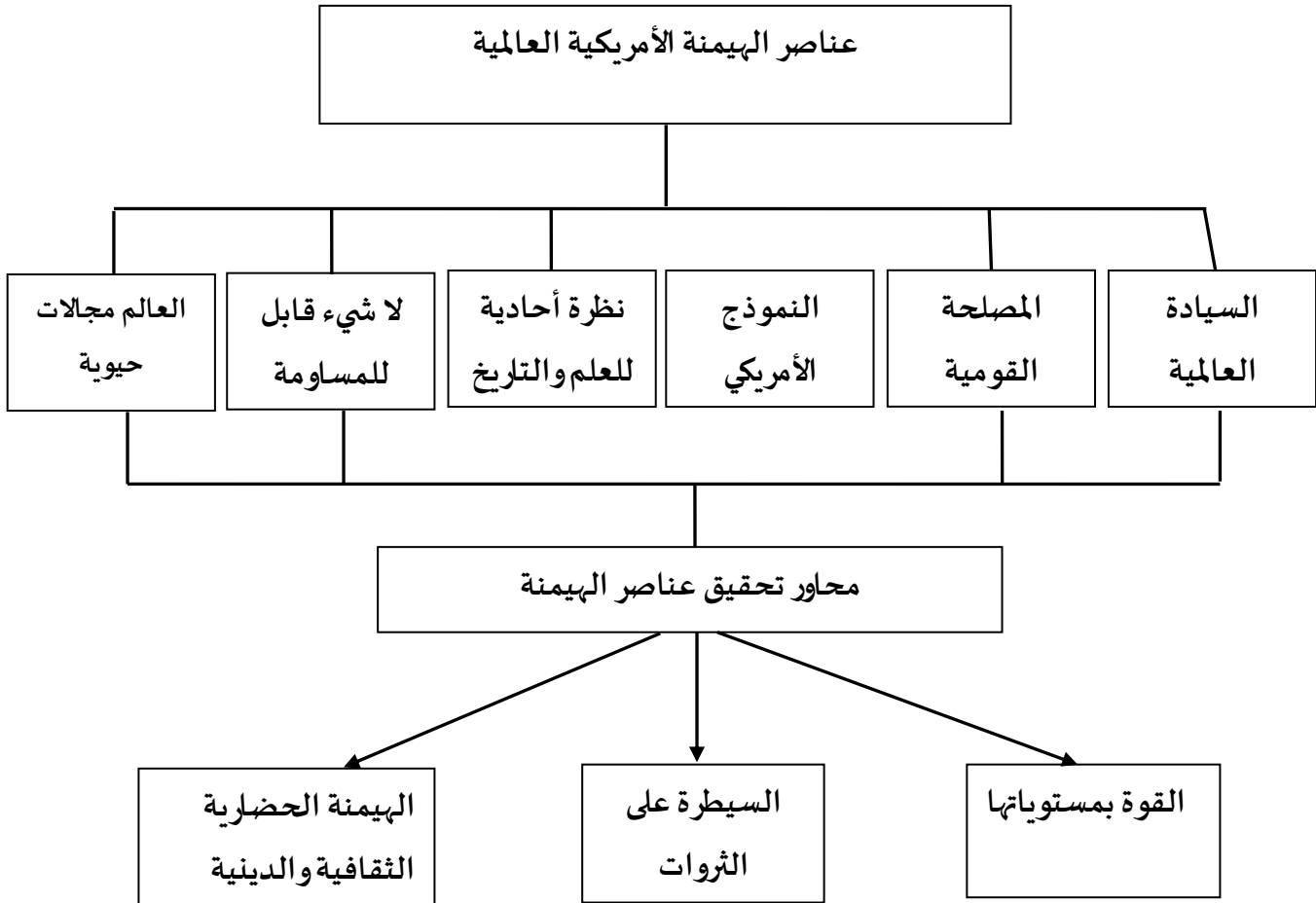
كما انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سلوكاً إمبراطورياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دون أن تعير أي اهتمام للشرعية الدولية ولمصالح وإرادات أعضاء المجتمع الدولي، "فالإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي والإمبراطوريات ليست في

¹ محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 332.

حاجة إلى المعايير الدولية، هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية طوال معظم تاريخها وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001¹.

تنطوي فكرة الهيمنة العالمية الأمريكية على العناصر التالية:²

الشكل رقم 01: عناصر الهيمنة الأمريكية



ثانيا: الأحادية الأمريكية كتحدي مشترك للمحور الروسي-الصيني

تشكل الأحادية الأمريكية تحديا مشتركا للمحور الروسي-الصيني وتعتبر تهديدا لمصالح الدولتين، ليس فقط على مستوى النظام الدولي وإنما على مستوى الفضاء الأوراسي أيضا.

¹ سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص75.

² المرجع نفسه، ص118.

1. الأحادية الأمريكية كتحدٍ مشترك في الفضاء الأوراسي:

يعتبر التواجد الأمريكي في الفضاء الأوراسي تحدياً مشتركاً للمحور الروسي-الصيني، وذلك لإدراك الدولتين المساعي الهيمنية للولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى مشاريعها الجيوسياسية والجيواقتصادية الرامية إلى تقويض روسيا والصين في مجالهما الحيوي.

ويمثل التواجد الأمريكي العسكري في الفضاء الأوراسي بذريعة مكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى أحد أبرز مصادر القلق وعدم الارتياح لدى المحور الروسي-الصيني، لما له من رهانات تهدف لاحتواء روسيا والصين وكذا سعي الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله إلى السيطرة على الموارد الطاقوية؛ خاصة في بحر قزوين، الذي يعتبر مستودعاً للنفط والغاز، وكذا للسيطرة على أنابيب مسارات نقل الطاقة مما يشكل مصدر تهديد للأمن الطاقوي الروسي والصيني¹.

كما تعدّ سياسة دعم الحركات الانفصالية في الشيشان وتايوان أحد أهم التحديات الإستراتيجية المشتركة التي تسعى لتقويض السيادة الروسية والصينية ووحدة أقاليمهما، إضافة إلى نشر الدرع الصاروخي* في التشيك وبولندا، وأيضاً السعي إلى ضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي.

وعليه، تعكس الإستراتيجية الأمريكية في الفضاء الأوراسي مصدر لتنامي المخاوف الروسية-الصينية خاصة تلك القائمة على دعم الثورات الملونة وإذكاء الصراعات الإثنية والعرقية مما زاد من حدة المخاوف لكل من الصين وروسيا واحتمالية تمددها في أقاليمهما. وتشكل هذه الاستراتيجية إحدى الأذرع التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية بحجة نشر الديمقراطية الليبرالية.

2. الأحادية الأمريكية كتحدٍ مشترك على مستوى النظام الدولي:

تعتبر الأحادية الأمريكية تحدياً مشتركاً للمحور الروسي-الصيني، ليس فقط في الفضاء الأوراسي وإنما أيضاً على مستوى النظام الدولي، وذلك من خلال جملة من السياسات الانفرادية وانتهاك الشرعية الدولية عبر التدخلات العسكرية بذريعة محاربة قوى الشر ومكافحة الإرهاب الدولي في كل من أفغانستان

¹ سميح حمياز، "التعاون الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية منظمة شنغهاي نموذجاً"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، جويلية 2020، ص ص 157-169.

* تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أقدمت على إقامة الدرع الصاروخي في تشيكيا وبولندا في 2007، إذ تمحورت الأهداف المعلنة لهذا المشروع حول حماية الأمن القومي الأمريكي وأمن الحلفاء الأوروبيين من خطر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي يحتمل إطلاقها من طرف "الدول المارقة"، بيد أن الرهانات والأهداف الاستراتيجية الحقيقية لهذا المشروع تتمثل في التأكيد على الفوقية الاستراتيجية الأمريكية، فضلاً عن فرض طوق استراتيجي على روسيا، ضف إلى ذلك أن هذا المشروع شكّل انتهاكاً صارخاً لمعاهدة ABM الخاصة بمنع انتشار الدروع المضادة للصواريخ الباليستية التي وقعت عليها الولايات المتحدة سنة 1792.

والعراق، ضف إلى ذلك انتهاك تعددية الأفراد والانفراد بالقرار العالمي. يعكس هذا المنطق الفكرة التي عبرت عنها كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice) حين قالت: "لا وجود لمفهوم المجتمع الدولي وتعددية الأطراف، هي مجرد أوهام ولا توجد أية مصالح مشتركة في العالم"¹.

¹ محمد سعدي، مرجع سابق، ص 333.

المطلب الثاني: التحديات الجيوسياسية لروسيا والصين: أوكرانيا وتايوان نموذجا

تشكل كل من روسيا والصين قوى منافسة صاعدة توصف بالتعددية تقف في مواجهة قوى مقابلة تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها التي تحاول الإبقاء على الهيمنة القائمة في النصف الغربي من العالم ومنع قوى الشرق من أن تحاكي نموذجها في الهيمنة. ويمكن قراءة هذا الوضع من خلال التوصيف الذي قدمه ثيوسيديدس (Thucydides) في القرن الخامس (05) قبل الميلاد في كتابه "حروب البيلوبونيز"، حيث اندلعت الحرب وتغيرت بذلك موازين القوى في بلاد الإغريق القديمة مع صعود أثينا وازدهارها مما شكل خوف لدى إسبرطة على وضعها الهيمني والقوة التي كانت تحظى بها، هذا ما يصفه الباحثون "بفخ ثيوسيديدس (Thucydides Trap) حيث فصل البروفيسور غراهام أليسون (Graham Alison) في كتابه "مقدر للحرب: هل يمكن للولايات المتحدة والصين الفرار من مصيدة ثيوسيديدس؟" (Destined For War: Can America and China Escape Thucydides Trap?)، أنه خلال 500 سنة الأخيرة وجدت 16 حالة شكلت فيها قوى صاعدة حالة من التهديد لقوى الهيمنة القائمة، وقد انتهت 12 حالة منها بخوض حروب طاحنة¹، وهذا ما تحاول الاستراتيجية الأمريكية أن تطبقه من تطوير جيوسياسي على روسيا والصين في محيطها الجغرافي وذلك لإغراقها في الأزمات والصراعات الإقليمية.

وعليه، تطرح أوكرانيا وتايوان مجموعة كبيرة من التحديات أمام الاستراتيجية الروسية والصينية لتغيير بنية النظام الدولي والانعقاد من الهيمنة الأمريكية. ومن ذلك، مواجهة التحدي الجيوسياسي المرتبط بالقضايا الإقليمية التي يفرضها الفضاء الأوراسي الذي وصفه هالفورد ماكيندر (Halford Makinder) بـ"قلب الأرض (The Heart Land)".

أولا: أوكرانيا كفضاء لتطويق التمدد الروسي

تلعب الجغرافيا دورا حاسما في تحديد الأهمية الجيوستراتيجية للدول وهذا ما تحظى به أوكرانيا، إذ أنها تشكل الدولة الفاصلة والعازلة بين روسيا ودول الحلف الأطلسي خاصة بعد انضمام بولونيا سنة 1999 وكذلك دول البلطيق الثلاث؛ استونيا ولتوانيا ولاتيفيا سنة 2004. كما تحتل الجزء الأكبر من أوروبا، ويمثل الجزء الشرقي من أوكرانيا امتدادا طبيعيا للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو. وتاريخيا، كانت أوكرانيا جزء من الاتحاد السوفياتي إلى أن استقلت عنه سنة 1991.

¹ Graham Alison, "The Thucydides Trap", *Forieng Policy*, 09/06/2017, at: <https://foreignpolicy.com/2017/06/09/the-thucydides-trap>, accessed on: 15/05/2022.

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لروسيا وأوكرانيا



المصدر: <https://cutt.ly/8Jztssl>

ترى موسكو أنّ لها الحقّ حصراً في فضاء الاتحاد السوفياتي السابق، ولها الحق في السعي لدمج الفضاء تحت سيطرتها، باعتبار المنطقة "حزاماً أمنياً" بالنسبة لها، أو هي -كما يراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين- امتداد طبيعي أو منطقة نفوذ طبيعية لروسيا¹، إذ تعتبر أوكرانيا أساس العقيدة الجيوسياسية لروسيا بوصفها منطقة تماس أساسية مع أوروبا وجدار عازل لتوسع الحلف الأطلسي نحو المجال الحيوي الروسي، ناهيك عن اعتبارها بوابة روسيا التي تعبر من خلالها إلى المياه الدافئة².

وعليه، أجمعت النخب الروسية أنه ليس بمقدور روسيا إعادة تأكيد عظمتها إلا من خلال التيقن من بقاء أوكرانيا ضمن دائرة هيمنتها. وتكمن مشكلة أوكرانيا مع روسيا في البعد الحضاري الذي تنتمي إليه الأخيرة، ذلك أنّ غرب أوكرانيا ينتهي من الناحيتين التاريخية والثقافية والدينية للحضارة الغربية*، ويرى سكان هذا الجزء من أوكرانيا أنّ مصالحهم الجيوسياسية تتطابق مع المصالح الأوروبية.

¹ نعمة كاظم هاشم، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013، ص252.

² Rob De Wijk, op.cit, p.139.

* تعرف أوكرانيا انقسام الولاء بين الأقاليم الشرقية ذات الولاء لروسيا التي تطالب بتجنيس المواطنين بالجنسية الروسية واعتماد اللغة الروسية كلغة رسمية، والأقاليم الغربية ذات الولاء الغربي. ويعود أصل هذا الانقسام إلى تاريخ أوكرانيا ففي القرن التاسع الميلادي سكن أوكرانيا القبائل السلافية وينقسمون إلى السلاف الشرقيين (الروس والأوكران والبيلاروس) والسلاف الغربيين (التشيك والبولنديين) وكانت تدعى آنذاك بروسيا الصغرى، كما تعتبر الفاصل بين الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والكنيسة الغربية الكاثوليكية.

ويعتقد ألكسندر دوغين (Alexander Dugin) في هذا السياق أنّ الخلاف بين روسيا والغرب الذي يحاول ضمّ أوكرانيا ليس محكوما فقط بالخلافات الإستراتيجية؛ التالاسوكراتيا في مواجهة التيلوروكراتيا، (قوى البحر ضد قوى البر)، بل هو أيضا محكوم بالتعارض الثقافي بصورة جوهرية¹. وعليه، من الطبيعي أن تنشأ خلافات ذات بعد ثقافي وحضاري بين روسيا والغرب تتجسد في الواقع في التنافس الجيوسياسي الحاصل في منطقة البلطيق وشبه جزيرة القرم.

هذا ما يفسّر الأزمة الأوكرانية التي بدأت أحداثها منذ 2004، حيث صاحبها تغيير نظام الحكم في أوكرانيا والتي عرفت بـ "الثورة البرتقالية" وكانت نتيجة للتنافس الروسي الغربي الذي ترجمه المرشحون للانتخابات الرئاسية في أوكرانيا فيكتور يوشينكو (Viktor Yeshchenko) الموالي للغرب وبرنامج الانتخابي الذي يحمل فكرة الاندماج الأوروبي، وفيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) الموالي لروسيا الذي يحمل برنامج الانتخابي توثيق التعاون مع روسيا.

من هنا بدأت بوادر الانقسام تظهر في أوكرانيا، وعليه اندلعت الأزمة بعد إلغاء الانتخابات التي فاز بها يانوكوفيتش تحت ضغط الجماهير والذي اعتبرته روسيا فعلا معاديا لها². واستمرت الأزمة منذ هذه الأحداث، فبعد خمس سنوات تمت الإطاحة ببوشينكو وتسلم يانوكوفيتش مقاليد السلطة سنة 2010، وتوالت الأحداث إلى غاية ديسمبر/كانون الأول 2013، بدأت احتجاجات على إثر رفض يانوكوفيتش التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة والشراسة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الفشل الاقتصادي الذي كانت تعيشه أوكرانيا مما أدى إلى تفاقم الأزمة إلى حد الاشتباكات المسلحة في 2014. وكنتيجة لذلك، وصلت حكومة موالية للغرب بعد رحيل يانوكوفيتش، وهذا ما رفضته روسيا وسارعت في بسط نفوذها على شبه جزيرة القرم لما تمثله من ثقل استراتيجي بالنسبة لها*، ومحاولة لوقف التمدد الغربي في أوكرانيا.

بناء على ما سبق، يتّضح جلياً أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتطويق روسيا في فضاءها الإقليمي من خلال اعتمادها على "استراتيجية التوسّع نحو الشرق"، وعلى ضوء هذه الاستراتيجية توسّع الحلف الأطلسي في المجال الحيوي الروسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطويق مستقبلها الجيوسياسي،

¹ ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004، ص 213.

² فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاساتها على الأمن العالمي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص 14.

* أرسلت روسيا قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم إضافة إلى قواتها المنتشرة هناك وتم عزل القوات الأوكرانية ومحاصرتها، وجاء هذا التدخل معلن بهدف حماية الأغلبية الروسية في شبه جزيرة القرم، وبعدها تم إجراء استفتاء حول مصيرها في 16 مارس 2014 ونتائجه كانت التصويت لصالح الانضمام إلى روسيا غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها رفضوا الاعتراف بنتائج الاستفتاء.

ولذلك، أعلن بوتين في مؤتمر ميونيخ حول الأمن سنة 2007 أن سياسات الحلف الأطلسي تستهدف روسيا¹، باعتبار الزحف الأطلسي نحو التخوم الروسية، خاصة في حزامها الجنوبي الممتد من القوقاز، بحر قزوين إلى حدود آسيا الوسطى الشرقية مع الصين، يحمل أبعاد جيوسياسية تتمثل أساسا في الحيلولة دون الانبعاث الجيوسياسي لروسيا ومنعها من العودة إلى أمجادها السوفياتية، ذلك أنّ الاستراتيجية الأطلسية للتغلغل في مناطق الحدود الجنوبية التي تراها روسيا مراكز وخطوط دفاعية متقدمة لا تعدو أن تكون سوى استمرارا لمنطق الحرب الباردة، أو بالأحرى، هي نسخة جديدة من سياسة الاحتواء التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وتآكل مناطق نفوذه.

ثانيا: آسيا-الباسيفيك واحتواء الصعود الصيني

تطمح الصين لتغزو القوة الآسيوية المهيمنة في منطقة آسيا الباسيفيك*، من خلال إعادة تشكيل الدور الإقليمي بانتهاج عدة استراتيجيات كإقامة منظومة أمنية دفاعية متعددة الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ، وكذا تكثيف العمل فيها من أجل تعظيم دورها في هندسة السياسات الأمنية الإقليمية وفقا لما يخدم مصالحها. ويعد بحر الصين الجنوبي ساحة الصراع التي يظهر فيها التنافس الجيوسياسي بين الأطراف الإقليمية، وتسعى الصين إلى بسط سيطرتها من خلال تعاملها بصرامة مع قضية تايوان ومسألة توحيدها مع البرّ الرئيسي الصيني وفرض الهيمنة شبه الكاملة على بحري الصين الجنوبي والشرقي بحكم ما يمثله من أهمية جيواقتصادية باعتباره بوابة أمن الطاقة الصيني، إذ يعدّ معبرا لثلاثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية واليابان وتايوان و80% من واردات الصين، إضافة إلى الاحتياطات الطاقوية التي يخزنها، وهي عوامل تجعل منه مركز ثقل جيوسياسي.

¹ عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010، ص 213-216.

* تعد منطقة آسيا الباسيفيك رقعة جيواستراتيجية هامة، لما تحتويه من إمكانيات على كل المستويات، إذ تستحوذ على أكثر من 50% من الناتج العالمي بفعل تنامي اقتصاديات دول المنطقة؛ خاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية. هذا ما جعلها مركز ثقل عالمي ونقطة ارتكاز في سلم القوى الدولي. وتنقسم إلى شمال شرق آسيا (الصين-تايوان، اليابان، الكوريتين الشمالية والجنوبية، روسيا ومنغوليا)، وجنوب شرق آسيا (بروناي، بورما، كامبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام وكل الدول الأعضاء في الآسيان)، وتعتبر منطقة جزر المحيط الهادئ بأكملها ضمن مجال آسيا إلى جانب أستراليا ونيوزيلندا.

الخريطة رقم 02: الموقع الجغرافي للصين وتايوان



المصدر: <https://www.bbc.com/news/world-asia-china-59900139>

تعتبر الصين مسألة تايوان أمر يتعلق بهويتها كأمة، وتنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من البلد، والسؤال الوحيد عند قاداتها هو متى وكيف تتحقق إعادة وحدة البلاد¹. فتايوان حسيهم هي الموضوع الذي بدأت منه محاولات تفكيك الصين، وتعتبر على مرحلة يطلق عليها الصينيون "قرن الإذلال الوطني"، وتتهم الصين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في الدفاع عن الانفصال المستمر لتايوان².

فقد أفلتت تايوان من إعادة التوحيد القسري مع البر الرئيسي الصيني بفضل حماية الأسطول السابع الذي تمركز في مضيق تايوان سنة 1950، بفضل اتفاقية الأمن المتبادل التي أبرمتها تايوان مع الولايات المتحدة سنة 1954، وبعد تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تم إلغاء المعاهدة سنة 1979، حيث سعت الولايات المتحدة لإقامة توازن بين هاذين الالتزامين فكانت تثني الصين على استخدام القوة العسكرية لتوحيد البلد، وكانت تمنع تايوان من إعلان الاستقلال لأن ذلك سيستفز الرد العسكري من البر الرئيسي الصيني، والصين لم تستبعد احتمال أن تردّ الولايات المتحدة عسكريا اذا استخدمت القوة العسكرية³.

وعليه، فإن قضية تايوان تعدّ حجر الأساس بالنسبة للصين في إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى، إذ تشترط في ذلك الاعتراف بوجود صين واحدة*، وتعتمد على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ

¹ ريتشارد هاس، الفرصة لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص 182.

² Lowell Dittmer, *Taiwan and China Fitful Embrace*, California: University of California Press, First Edition, 2017, p19.

³ ريتشارد هاس، مرجع سابق، ص 184.

* مع نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945، اندلعت حرب أهلية داخل الصين بين القوميين والشيوعيين من 1946-1949 وانتهت بانتصار الحزب الشيوعي، فرّ القوميون من الصين إلى جزيرة تايوان وأعلنوا قيام جمهورية الصين الوطنية واتخذوا من تايبي عاصمة لهم، أما الشيوعيين أعلنوا قيام جمهورية الصين الشعبية واتخذوا من بكين عاصمة لهم، ووجد العالم بذلك

القانون الدولي الخاصة بضمان استقلال الدول ووحدة أراضيها، فهي بذلك تضمن حقّ معارضة انفصال تايوان والسعي إلى تحقيق وحدة البلاد. إضافة إلى اعتمادها على سياسة الاعتراف بأنّ تايوان كيان سياسي له سماته الاقتصادية والتجارية، وعليه لم تعترض الصين على العلاقات الثقافية والاقتصادية بين تايوان ودول العالم شرط ألا تتعامل معها على أنها دولة مستقلة ذات سيادة، كما خصّصت الصين بعض المقاعد في المجلس الصيني لتايوان.

ومن هذا المنطلق، عملت الصين على إعادة توحيد تايوان انطلاقاً من مبدأ "دولة واحدة ونظامان"، ويعني ذلك تخلي تايوان عن فكرة تمثيلها للصين مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والاقتصادي وقواتها المسلحة¹. فقد هدفت الصين إلى منح تايوان نوع من الإدارة الخاصة مع احتفاظ الصين بحقّ التمثيل الخارجي وبشؤون الدفاع عن الصين ككلّ، وقد نجح هذا المبدأ في حلّ قضيتي هونغ كونغ التي عادت إلى السيادة الصينية في 1999. وليست هذه السياسة المرنة والبراغماتية تجاه تايوان من أجل إعادتها إلى البر الرئيسي الصيني فقط، بل تعتبر الشريك التجاري الأكبر لها والسوق الأول لصادراتها، إضافة إلى اعتبارها نقطة أساسية ومحورية في سياسة الصين الباسيفيكية، حيث تعتبر جزيرة تايوان "حاملة طائرات" لا يمكن إغراقها والتي تسيطر على النقطة المركزية للساحل المحيط بالصين، وتمثل عودة تايوان إليها تفوقاً إستراتيجياً في مواجهة سلسلة الجزر الأولى².

وتتبني الصين استراتيجية تطمح إلى كسب الرهانات الجيوسياسية والجيواقتصادية في منطقة آسيا-الباسيفيك من خلال الاعتماد على القوة الناعمة وعلى الدبلوماسية الاقتصادية والطاوقية وذلك باتباع سياسة حكيمة في التعامل مع دول الجوار تركز على مبادئ أربع: التعايش السلمي، الرخاء المشترك، حرية الاختيار، ودعم الاستقرار الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، باتت عملية تطويق الصين تشكل إحدى الرهانات الجيوسياسية الهامة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيقها قصد مواجهة الصعود الصيني في آسيا-الباسيفيك، وكذا عزلها استراتيجياً لمنع التمدّد الصيني نحو الغرب، بعدما أحكمت الولايات المتحدة تطويق الصين من الشرق وجنوب الشرق، حيث يوجد حلفاء الولايات المتحدة اليابان وكوريا الجنوبية، وبالنتيجة، يتمّ

نفسه أمام حكومتين وقد اعترف الاتحاد السوفياتي بحكومة بيكين كممثل شرعي للصين، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فاعترفت بحكومة تايبي كممثل شرعي للصين.

¹ Ruchir Shamara, "Pound of Pound, Taiwan is The Most Important Place In The World", **The Business Times**, 16/12/2020, at: <https://cutt.ly/PJzh9fK>, Accessed on: 17/05/2022.

² روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015، ص ص 259-260.

حرمان الصين من التوجّه غرباً إلى ما وراء آسيا الوسطى، حيث القوة الروسية التي تسعى الصين إلى بناء تحالف أو محور موسكو-بيكين لمواجهة الخطر المشترك الذي تشكّله الهيمنة الأحادية الأمريكية.

المبحث الثاني: التعاون الروسي-الصيني لتجسيد توازن القوى الدولي

منذ نهاية الحرب الباردة والولايات المتحدة تسعى إلى الهيمنة والنفوذ واستمالة كفة التوازنات الجيوسياسية العالمية لصالحها، واتخذت في ذلك عدة استراتيجيات بغية الاستقرار بالهيمنة ومنع ظهور قوى عالمية منافسة. غير أنّ السنوات الذهبية لم تدم طويلاً حتى بدأ النظام الليبرالي يتجه إلى الانحدار نظراً لتداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب وغزو أفغانستان سنة 2001 ثم العراق سنة 2003، وما آلت إليه الأوضاع في الدولتين. إضافة إلى الأزمة المالية الأمريكية في 2008¹، فضلاً عن السياسات الأساسية التي اتكأت عليها الولايات المتحدة، وعلى رأسها ارتكازها على مسألة ترويج الديمقراطية الليبرالية ومحاولة إعادة تشكيل العالم على صورتها.

سمح كل ذلك لدول خارج القطب الواحد بالنمو بقوة، عل غرار الصين وروسيا، سعياً نحو أخذ مكانتها الحقيقية وممارسة أداء استراتيجي يحفظ لها أمنها القومي ومصالحها من التهديدات والتدخلات الأمريكية. الأمر الذي بإمكانه أن يقوّض القطبية الأحادية الأمريكية وينبني مشروعها القائم على نشر الديمقراطية الليبرالية حول العالم، خاصّة وأنّها سمّمت العلاقات مع الدول ذات النزعة القومية (Nationalism)، فضلاً عن ميل النظام الليبرالي إلى منح الاعتبار والامتياز الأكبر للمؤسسات الدولية على حساب الاعتبارات الداخلية للدول، وعليه، تتصادم هذه السياسات مع النزعة القومية للدول على غرار مسألة السيادة والهوية الوطنية. هذا ما له أن يوصل النظام الليبرالي إلى نهايته ويعيدنا إلى سياسة توازن القوى*. حيث تسعى القوى المراجعة لبناء تحالفات وشراكات منافسة لتلك الخاضعة للنفوذ الأمريكي كمنظمة شنغهاي للتعاون، مجموعة دول البريكس ومجموعة العشرين، التي اكتسبت مكانة مهمّة في إدارة

¹ Jhon J, Mearsheimer, *The Great Delusion, Liberal Dreams And International Relations*, Yale: University Press, 2019, p.150.

* يشير مفهوم "توازن القوى" (Balance of Power) كما عرفه مارتن غريفيتش وتيري أوكلهان على أنه "سياسة تساوي القوى القائمة" على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير، لذا يتعين على الدول الحذرة التي تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضدّ دولة مهيمنة. وتجدر الإشارة إلى نظرية روبرت جيلبين (Robert Gilpin) التي تعرف بنظرية "التغير الدوري للنظام الدولي" من خلال فرضيات فكّكها العلاقة بين اختلال توازن القوى وتغيّر البنية الدولية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة للنظريات التي تعتبر العمود الفقري لدراسة أشكال توازن القوى، نموذج روبرت كابلان (Robert Caplan) حول "أشكال النظام الدولي التي تنتج عن توازن القوى الدولي" أين رتب النظم الناتجة عن توازن القوى بدرجة تماسكها (نموذج الثنائية القطبية المهملّة، الثنائية القطبية المحكّمة، النظام العالمي، النظام الهراريكي، ونظام الوحدة المعترضة). والنموذج "البنوي" لكينيث والتز (Kenneth Waltz) أين حدد وفق افتراضات واقعية بنوية شكلين للنظام الدولي ينتجان عن توازن القوى وتوزيع القوة بين الوحدات في ظل نظام فوضوي هما: توازن القوى متعدد الأقطاب (Multipolarity)، والثنائية القطبية (Bipolarity) واستقرار النظام الدولي.

التفاعلات الدولية ومنافسة الهيمنة الأمريكية المتراجعة، وأصبحت قوى وازنة يمكن من خلالها توحيد الجهود لإرساء نظام دولي جديد قائم على التعددية القطبية.

المطلب الأول: التعاون الروسي-الصيني ضمن المنظمات الإقليمية: شنغهاي نموذجاً

فرضت الأحادية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، تحديات على القوى التي لا تتبنى رؤيتها الليبرالية، حيث شكلت سياساتها الانفرادية، والتدخلات العسكرية الانفرادية، وانتهاك الشرعية الدولية وتعددية الأطراف، فضلاً عن هندسة استراتيجيات موجهة من مبدأ "الحدود الشفافة" حيث تعتبر الولايات المتحدة أن حدودها عالمية تمتد إلى ما وراء الأطلسي، هذا ما يفسر التغلغل الأمريكي-الأطلسي في كل مناطق العالم. وعليه، أدى التواجد العسكري الأمريكي في الفضاء الأوراسي إضافة إلى التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية، إلى تشديد الطوق الإستراتيجي على روسيا والصين، ما دفع العلاقات الروسية الصينية نحو المزيد من التقارب والتعاون لمواجهة التحديات الاستراتيجية المشتركة التي تفرضها الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

من هذا المنطلق، تحاول كل من روسيا والصين من خلال منظمة شنغهاي للتعاون توحيد جهودهما لجعل المنظمة أداة ونقطة ارتكاز استراتيجية للانعتاق من الهيمنة الأمريكية في الفضاء الأوراسي، وحتى على مستوى النظام الدولي عبر الدعوة إلى بناء نظام متعدد الأقطاب.

أولاً: منظمة شنغهاي للتعاون: النشأة، المبادئ والأهداف

1. نشأة منظمة شنغهاي للتعاون:

في 15 جوان 2001، أعلن عن إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، وهي منظمة إقليمية ذات أهمية جيوسياسية، تضم في عضويتها كلا من روسيا، الصين، كازاخستان، طاجيكستان، وقيرغيزستان وأوزباكستان، وتهدف إلى تحقيق التعاون ضمن مجالات عدة: المجال الأمني والسياسي، الاقتصادي، والثقافي. كما تهدف إلى توسيع عضويتها في المستقبل، إذ تمتلك المنظمة إمكانيات تنموية ضخمة، الأمر الذي سيمكّنها من أداء أدوار فاعلة في التوازنات الجيوسياسية العالمية¹.

تعود البداية الفعلية لمنظمة شنغهاي للتعاون إلى سنة 1996، حين بادرة الصين بتشكيل "خماسي شنغهاي" مع دول الجوار، وعليه يعتبر إنشاء منظمة شنغهاي فكرة صينية بامتياز، حيث كانت تهدف من وراء ذلك إلى ترتيب العلاقات الثنائية والجماعية بين الأطراف، وكذا جعل خماسية شنغهاي منتدى

¹ Zhao Huasheng, "The Shanghai Cooperation Organization at 5: Achievements and Challenges Ahead", China and Eurasia Forum Quarterly, Vol.4, No. 3 (2006) p. 105-123.

للحوار في العديد من القضايا العالقة بينها وبين دول الجوار. على غرار مسألة التسوية السلمية للحدود بين الصين وروسيا، بالإضافة إلى التأكيد على أولوية الأمن في المناطق الحدودية وقضايا نزع السلاح وإجراءات بناء الثقة. وبعد عدة لقاءات قمة سنوية في ألماتي 1998، وبتيشيك 1999 ودوشانبي 2000، تحولت "خماسية شنغهاي" إلى منظمة دولية إقليمية في 2001¹.

الخريطة رقم 03: أعضاء منظمة شنغهاي



المصدر: <https://cutt.ly/cjxvfTr>

تضم منظمة شنغهاي للتعاون في عضويتها ستة دول دائمة العضوية سبق ذكرها آنفاً، وأربع دول تملك صفة "مراقب" وتحضر الاجتماعات السنوية هي: الهند، إيران، منغوليا وباكستان، إضافة إلى شركاء حوار: سيريلاونكا، وبيلاروسيا، وضيوف وهم: أفغانستان، ومنظمة دول الآسيان (ASEAN)، ومنظمة كومونولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي (CIS).

تعتبر كل من الصين وروسيا بمثابة نواة المنظمة بحيث يضطلعان بدور القاطرة الإقليمية، وبأداء أدوار محورية في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في أوراسيا، وبخاصة التصدي لما يعرف "بمثلث القلق الأمني" الملازم لمنظمة شنغهاي للتعاون والمتمثل في "التطرف-الإرهاب-الانفصال"².

وقد شكلت منظمة شنغهاي للتعاون أحد التحديات الجيوسياسية للاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ذلك أن المحور الروسي-الصيني وظف

¹ سمير حمياز، مرجع سابق، ص 157-169.

² بايتس غيل، "النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص 77.

المنظمة كذراع إقليمي للعمل المشترك وتعبئة القوى لمناهضة الهيمنة الأمريكية وترتيباتها العسكرية بهدف احتواء كل من روسيا والصين وتحجيم نفوذهما في المنطقة.

2. مبادئ وأهداف منظمة شنغهاي

جاء في إعلان دوشانبي (عاصمة طاجيكستان) الموقع من طرف "شنغهاي الخماسية" في 5 يوليو 2000، والميثاق التأسيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون الصادر سنة 2002، المبادئ والأهداف الموجهة للمنظمة وكان من أهمها النقاط التالية:¹

- التسليم بالنزعة إلى اعتماد التعددية القطبية، ورفض محاولة أي دولة أو مجموعة من الدول احتكار الشؤون الدولية والإقليمية.
- التعاون في الميادين السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية، التجارية والعسكرية، وغيرها في سبيل تقوية الأمن والاستقرار الإقليميين.
- رفض اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها على الصعيد الدولي دون موافقة مجلس الأمن الدولي.
- دعم مبدأ الصين الواحدة وموقف روسيا الاتحادية إزاء جمهورية الشيشان.
- رفض إقامة منظومة دفاع صاروخي تكتيكي قائمة على أساس جهة واحدة في منطقة آسيا-الباسيفيك قد تهدد الاستقرار وتؤدي إلى سباق نحو التسليح.
- تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار ما بين الدول الأعضاء.
- تطوير التعاون الفاعل بينها في السياسة والتجارة والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا والثقافة.
- العمل على توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

ثانيا: قراءة عامة في الثقل الجيوستراتيجي لمنظمة شنغهاي

1. محددات وعناصر القوة لمنظمة شنغهاي:

تشكل منظمة شنغهاي قطبا جيوسراتيجيا في الفضاء الآسيوي، نظرا لما تمتلكه من إمكانيات وعناصر قوة شاملة جعلتها كظهير وأداة لمواجهة التغلغل الأمريكي-الأطلسي في منطقة آسيا-الباسيفيك، والتصدي للهيمنة الأمريكية على مستوى النظام الدولي بصفة عامة. لما لها من قدرات كامنة مدعومة بالقوة الاقتصادية، والعلمية والتقنية خاصة في الدولتين القاطرتين "روسيا والصين"، إضافة الترسانة العسكرية والنووية التي تتمتع بها دول المنظمة. وتتمثل محددات قوة المنظمة في العناصر التالية:

¹ المرجع نفسه، ص 73.

- عسكريا: تتمتع الدول داخل المنظمة بقدرات عسكرية ونووية هائلة، حيث أن معظم الدول التي تمتلك السلاح النووي تقع في الفضاء الآسيوي ومعظمها أعضاء في منظمة شنغهاي على غرار روسيا والصين.
- سياسيا: تمتلك روسيا والصين مقعدان دائمين في مجلس الأمن الدولي ما يمنحهما قوة ردعية بحيازتهما لحقّ النقض.
- اقتصاديا: يوجد في المنظمة قوى فاعلة في حركة الاقتصاد العالمي (الصين، الهند).
- طاقويا: تمتلك دول المنظمة على غرار روسيا والصين أكبر الاحتياطات العالمية من النفط والغاز، إلى جانب دول آسيا الوسطى التي تبلغ نسبة الاحتياطات النفطية فيها حوالي 15% من إجمالي الاحتياطات العالمية.

ومن خلال عناصر القوة الشاملة التي تتمتع بها منظمة شنغهاي للتعاون على المستوى العسكري والسياسي والاقتصادي والطاقوي، أصبحت لها القدرة على التأثير في التوازنات الدولية ولعب أدوار فاعلة في الفضاء الآسيوي والنظام الدولي¹.

2. منظمة شنغهاي كقوة وازنة في الفضاء الإقليمي والنظام الدولي:

من خلال القدرات وعناصر القوة الشاملة التي تتمتع بها منظمة شنغهاي للتعاون (عسكرية، سياسية، اقتصادية وطاقوية) تسعى كل من روسيا* والصين إلى تحويل منظمة شنغهاي إلى حلف مضاد اصطلاح عليه بعض الباحثين بحلف "وارسو جديد"، إضافة إلى جعلها أداة مناهضة للترتيبات الأمنية الأمريكية-الأطلسية في الفضاء الآسيوي، ويظهر ذلك من خلال المساعي الروسية لتعزيز البنى العسكرية وإجراء تمارين عسكرية منذ 2005-2007، والتي صرحت أنها لأغراض محدودة، إلا أنها في الواقع تحمل دلالات أمنية وعسكرية². كما تسعى الجهود الروسية والصينية في هذا الإطار إلى غلق آخر قاعدة عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى، وإنهاء التواجد الأطلسي في المنطقة وهذا الأمر الذي أكدته المنظمة في جويلية/تموز 2005، عندما دعت التحالف الذي يعمل على مكافحة الإرهاب في أفغانستان إلى تحديد جدول زمني لانسحابه النهائي من القواعد في آسيا الوسطى، وهذا ما حدث فعليا في 30 أوت/آب 2021،

¹ باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009، ص 125-126.

* تجدر الإشارة إلى أنّ اندفاع روسيا في إطار منظمة شنغهاي هو ليس على حساب منظمة معاهدة الأمن الجماعي لدول الكومنولث، وإنما تسعى السياسة الروسية إلى تحقيق هدف مزدوج من خلال تعزيز منظمة شنغهاي نظرا لأهمية الصين في مواجهة الهيمنة الأمريكية، علاوة على تقوية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، باعتبارها أداة لممارسة سياسة الأخ الأكبر في فضاء كومنولث الدول المستقلة.

² كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 435.

حيث أنهت الولايات المتحدة عملية انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من أفغانستان نهائياً حيث صرح الجنرال "كينيث ماكينزي" أن الانسحاب من أفغانستان ليس فقط نهاية للدور العسكري في عملية الإجلاء، إنما هو أيضاً نهاية لمهمة عسكرية امتدت لعشرين عاماً منذ سبتمبر 2001.

وعليه، أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون طرفاً أساسياً في التوازنات الجيوسياسية خاصة مع انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة كعضوين كاملي العضوية، وذلك في قمة أستانا سنة 2017، إضافة إلى إيران وذلك خلال القمة التي عقدت بعاصمة طاجيكستان في 17 سبتمبر 2021. ولذلك، يرى الباحث أرييل كوهين المختص في دائرة الدراسات الروسية الأوراسية في (Heritage Fondation)، أن التعاون الروسي-الصيني في إطار منظمة شنغهاي، وأدوارهما في آسيا الوسطى يجب أن تدق لها أجراس الإنذار في الولايات المتحدة، خاصة في ظل الأهمية الحيوية لهذه المنطقة الغنية بالطاقة بالنسبة لأمريكا ولستقبلها في النظام الدولي¹. وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة حذرة في سياستها حيال المنظمة.

وقد أثار تعميق التعاون الناجح بين الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي اهتمام المجتمع الدولي وازداد عدد الدول والمنظمات الدولية التي عبرت عن رغبتها بإقامة علاقات تعاون مع المنظمة، حيث اعتمدت مبدأ الانفتاح الذي ورد في الوثيقة التي أقرت خلال مؤتمر موسكو، بأن منظمة شنغهاي للتعاون ترحب بالعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع غيرها من المنظمات الدولية والدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وذلك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، لجأ المحور الروسي-الصيني إلى توقيع اتفاقية تعاون بين منظمة شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في مارس 2007. ويعتبر هذا التقارب بين المنظمتين خطوة مهمة لتحقيق المصالح الأمنية المشتركة².

أما في إطار جهود المنظمة الساعية لتغيير بنية النظام الدولي، فقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر التاسع لرؤساء دول المنظمة الأعضاء في 15 و16 جوان 2009، في إيكاترينبرغ الروسية ما يلي³:

- التوجه إلى نظام متعدد الأقطاب والتأكيد على قدرة المنظمات الإقليمية على حل الأزمات والقضايا الدولية.

¹ لزهرة وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى: دراسة في العلاقات بين مثلث القوة، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، أطروحة دكتوراه، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012/2013)، ص 197.

² كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 408-410.

³ Embassy of the People's Republic of China in the Republic of Lithuania, "Yekaterinburg Declaration of the Heads of the Member States of the Shanghai Cooperation Organisation", 17/06/2009, at: <https://cutt.ly/LjxWfDO>, accessed on: 02/06/2022.

- يعتقد أعضاء المنظمة أنّ التعاون الدولي هو أداة أساسية وفعّالة لاحتواء الأخطار والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي، منها الأزمات المالية والاقتصادية وتأمين موارد الطاقة والتغيرات المناخية.
 - الدعوة لإعادة صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي قائم على المساواة، بعيدا عن الهيمنة الأمريكية.
 - تعزيز مركزية ومشاركة منظمة الأمم المتحدة وتفعيل ألياتها لحل الأزمات الدولية، والدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسيع عضويته حتى لا يبقى حكرا على الخمسة الكبار.
- كما أكدت قمة شنغهاي المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 13 و14 سبتمبر/أيلول 2013، على قدرة المنظمة في تشكيل نظام دولي وتحويله من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، إضافة إلى نجاح القمة في تبني رؤية مغايرة للسياسة الأمريكية في العديد من القضايا الإقليمية والدولية. وعليه، فإن ما تحوزه منظمة شنغهاي من قدرات وعناصر قوة شاملة يجعل منها طرفا أساسيا في التوازنات الجيوسياسية العالمية.

المطلب الثاني: التنسيق الروسي-الصيني حول القضايا الدولية في مجلس الأمن الدولي

يتقاسم المحور الروسي-الصيني مجموعة من الرؤى المشتركة في رفض المساعي الأمريكية لتنميط العالم وفق النموذج الأمريكي-الغربي أو ما يصطلح عليه "بأمركة العالم"، وما ينطوي عليه هذا النموذج من قيم سياسية وحضارية ومفاهيم على سبيل المثال: الحكامة العالمية، عولمة حقوق الإنسان، التدخل الإنساني، نشر الديمقراطية الليبرالية، مناهضة الأنظمة الأوتوقراطية، السيادة المحدودة، وغيرها من المفاهيم التي تتخذها الولايات المتحدة كأذرع لبسط هيمنتها على النظام الدولي.

وقد شكل المحور الروسي-الصيني "ذراعا مانعا" لمناهضة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وذلك من خلال تبنيه مواقف ترفض السياسة الانفرادية الأمريكية، إضافة إلى الدعوة لبناء نظام متعدد الأقطاب يقوم على تعددية الأطراف، والتكافؤ والمساواة، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحتكام إلى مبادئ القانون الدولي.

وعليه، عكست مواقف المحور الروسي الصيني هذا التوجه المناهض للأحادية الأمريكية في مختلف القضايا الدولية التي لها تأثير على النظام الدولي. على غرار الحرب الأوكرانية، الملف النووي الإيراني، الأزمة السورية وغيرها من القضايا الدولية.

أولاً: الحرب الأوكرانية

اندلعت الحرب الأوكرانية في 24 فبراير 2022، بشن روسيا حملة عسكرية على أوكرانيا. وتعود وقائع الأحداث إلى التوتر الذي حدث بين روسيا والغرب في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أين قامت روسيا بحشد 100 ألف عسكري على الحدود الأوكرانية رداً على أفعال الغرب التي اعتبرتها روسيا تهديداً لها (تسليم كييف أسلحة حديثة، إجراء مناورات استنزافية في البحر الأسود وقرب الحدود)، واستمر التصعيد بين الطرفين وباءت بالفشل المحادثات الدبلوماسية التي أجريت في الفترة الممتدة من 10 و13 جانفي/كانون الثاني 2022، لمحاولة تهدئة الأوضاع خاصة مع إبداء أوكرانيا الرغبة بالانضمام لحلف شمال الأطلسي، أمام رفض الناتو والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الاستجابة لمطالب "بوتين" بتقديم ضمانات أمنية ولتخلي أوكرانيا عن فكرة الانضمام للحلف الأطلسي.

وقد أدى اعتراف روسيا بالجمهوريتين الانفصاليتين "لوغانسك" و"دونيتسك" في 21 فبراير/شباط 2022، إلى تصعيد التوتر بين روسيا والغرب قبل اندلاع الحرب رسمياً، فمنذ اتفاقية مينسك الأولى في 05 سبتمبر/أيلول 2015، ثم الثانية في فبراير/شباط 2015، التي دعت إلى وقف إطلاق النار في إقليم دونباس الواقع شرق أوكرانيا ووقف الأعمال العسكرية بين الانفصاليين والجيش الأوكراني، نجد أن روسيا تدعم

الإقليم إلى غاية الاعتراف به رسمياً، إضافة إلى توقيع معاهدة صداقة وتعاون بينهما وأبرز بنودها الدفاع المشترك. وعلى إثرها أرسلت روسيا قواتها المسلحة إلى إقليم دونباس وبعد خطاب أعلن فيه الرئيس بوتين عن عملية عسكرية تهدف إلى تجريد أوكرانيا من السلاح واجتثاث النازية منها.

وقد جاء الرد الغربي على إثر الحرب الأوكرانية التي لا تزال مستمرة حد اللحظة، بعقوبات اقتصادية على روسيا أبرزها:

- استبعاد روسيا من نظام "سويفت" * المصرفي.
- قررت الولايات المتحدة وبريطانيا حظر النفط والغاز الروسي، كما تعهد الاتحاد الأوروبي بإنهاء اعتماده على الغاز الروسي بحلول 2030.
- تجميد بريطانيا والاتحاد الأوروبي أصول كافة البنوك الروسية.
- تجميد ودائع شخصيات روسية.
- منع توريد بعض أنماط من السلع التكنولوجية بخاصة ذات الاستعمال المزدوج (عسكري/مدني).
- تجميد ألمانيا مشروع انابيب غاز الشمال وقيمتها عشرة مليارات دولار.
- إغلاق الأجواء الأوروبية في وجه الطيران الروسي ومنع بيعها قطع الغيار للطائرات.

وعلى إثر استمرار الحرب الأوكرانية، عقد مجلس الأمن الدولي في 25 فبراير 2022، اجتماع لغرض تصويت إجرائي على مشروع قرار يدعو إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة بشأن الوضع في أوكرانيا وإدانة روسيا. صوتت إحدى عشرة دولة على القرار فيما عارضته روسيا باستخدام حق النقض، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت؛ الصين والهند والإمارات العربية المتحدة. وقد طالب مشروع قرار مجلس الأمن روسيا بالوقف الفوري لاستخدام القوة وسحب قواتها العسكرية من أوكرانيا¹.

رغم امتناع الصين عن التصويت لإدانة روسيا في خوضها الحرب ضد أوكرانيا والتزامها بالحياد إلا أنها تدعم روسيا ضمناً، حيث اعتبرت أنّ المسؤول الأول عن هذه الأزمة هو الغرب الذي واصل استفزاز روسيا من خلال استراتيجية توسع الحلف الأطلسي شرقاً، حيث صرح وزير الخارجية الصيني "أن الصين

* تأسست منظومة سويفت (SWIFT: The Society For Worldwide Interbank Financial Telecommunications) في 1973، مقرها بلجيكا، تستخدم البنوك هذا النظام لإرسال رسائل موحدة حول عمليات تحويل المبالغ المالية فيما بين البنوك أو ما بين البنوك والعملاء، إضافة إلى أوامر شراء وبيع الأصول. وتعتبر روسيا ثاني أكبر بلد مستخدم لهذا النظام بعد الولايات المتحدة بـ 300 مؤسسة بنكية روسية. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تملك بنية تحتية مالية محلية (SPFS) للتحويلات المصرفية ونظام "MIR"، مدفوعات البطاقات.

¹ Michelle Nichols and Humeysa Pamuk, "Russia Vetoes UN Security Action On Ukraine As China Abstains", **Reuters**, 26/02/2022, at: <https://cutt.ly/njx11ND>, Accessed on: 12/05/2022.

تحتزم سيادة الدول وسلامة أراضيها، لكنها تتفهم وتؤيد القلق الروسي المنطقي حول أمنهم القومي¹. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحرب الأوكرانية جاءت بعد أسابيع من لقاء الرئيس بوتين مع الرئيس الصيني شي جي بينغ قبل دورة الألعاب الشتوية في بكين وكان الطرفان قد أعلنوا عن شراكة استراتيجية توسع من مجالات التعاون بين المحور الروسي الصيني وأيضا تهدف إلى مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. ويمكن قراءة الموقف الصيني من خلال السياسة الواقعية (Real Politics)، حيث أكدت من خلال موقفها الذي عبرت عنه وفق المبدأ الراسخ في سياستها الخارجية منذ 1949، والذي ينص على احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، على أنه بمثابة رسالة صريحة للغرب بشأن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحركات الانفصالية على غرار تايوان وكسينجيانج. هذا ما يفسر تبنيها لموقف الحياد فيما يخص دعم التوجهات الروسية في الاعتراف بالأقاليم الانفصالية على غرار شبه جزيرة القرم سنة 2014، جورجيا إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية 2008، إقليم دونباس شرق أوكرانيا 2022. فحتمًا يمكن أن يفتح المجال أمام الدعم الغربي للأقاليم الانفصالية في الصين.

وقد عبرت الصين عن رفضها لوصف الحرب الروسية على أوكرانيا بالغزو²، كما دعمت روسيا للتخلص من العقوبات المفروضة عليها من خلال رفع حصتها من شراء الغاز والنفط الروسي خلال الأشهر الأربع الأخيرة³. وعليه يظهر جليا التوافق الروسي الصيني من خلال دعم الصين لروسيا بطريقة غير مباشرة للتخلص من العقوبات الغربية المفروضة عليها، إضافة إلى التزامها الحياد فيما يخص إدانة الحرب الروسية على أوكرانيا.

ثانيا: الملف النووي الإيراني

يعتبر الملف النووي الإيراني أحد الملفات والقضايا الشائكة على مستوى الساحة الدولية، حيث سعت إيران إلى تطوير برنامجها النووي منذ نظام الشاه محمد رضا بهلوي، واستمرت نحو هذا المسعى بعد الثورة الإيرانية سنة 1979.

تكاد تتطابق المصالح الأمريكية والأوروبية بشأن منع إيران من امتلاك وتطوير القنبلة النووية، فإيران نووية تمثل أمرا غير مقبول لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على حد سواء. ذلك

¹ Lan Johnson and Kathy Huang, "Why China Is Struggling to Deal With Russia War in Ukraine", **Council on Foreign Relations**, 25/02/2022, at: <https://cutt.ly/qjxOXgW>, Accessed on: 12/05/2022.

² Martin Quin Pollard and Ryan Woo, "China Rejects Calling Russia Move Invasion Urges Citizens In Ukraine To Stay Home", **Swissinf.ch**, 24/02/2022, at: <https://cutt.ly/pjxOSmL>, Accessed on: 12/05/2022.

³ Liu Zhen, "Russian Natural Gas Exports to China Jump 60 per cent In First 4 months", **South China Morning Post**, 02/05/2022, at: <https://cutt.ly/TjxOGbU>, Accessed on: 01/06/2022.

أنها تشكل مصدر تهديد استراتيجي لكل منهما خاصة أنها دولة ذات عمق تاريخي وذات تقاليد استراتيجية باعتبارها كانت قوة إمبراطورية، وبذلك فهي تمتلك العناصر الضرورية لطرح مشروع إقليمي واضح المعالم كفيل بتقويض مصالح أمريكا وحلفائها وذلك لأسباب مختلفة. ويمكن الحديث عن ثلاث أسباب رئيسية تدفع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للعمل على منع إيران من امتلاك وتطوير القنبلة النووية.

حيث يتمثل السبب الأول في أن امتلاك إيران للقنبلة النووية يعني تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة للسباق النووي، ذلك أن دولاً أخرى في المنطقة، مصر والمملكة العربية السعودية، تركيا، ستسعى بدافع شعورها بالتهديد ولرغبتها أيضاً في ردع القوة الإيرانية إلى امتلاك قدرات نووية للحفاظ على ميزان القوة في الشرق الأوسط¹. أما السبب الثاني فيتعلق بالعداء الذي يحمله نظامها السياسي للغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، فامتلاك إيران للقنبلة النووية سيهدد المصالح والرهانات الجيوسياسية للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيمنح إيران من زيادة نفوذها في المنطقة وتحولها إلى دولة أكثر عدائية للدول المجاورة التي تكن لها العداء أيضاً، وهذا ما يراه الغرب إخلالاً بميزان القوى في الشرق الأوسط. إضافة إلى مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران والذي يعتبر القناة الوحيدة التي يمر منها النفط من منطقة الخليج العربي نحو أوروبا والولايات المتحدة.

وفي حين يتمثل السبب الثالث في أن إيران نووية تمثل مصدر تهديد وجودي للكيان الصهيوني، فإن إيران ترفض الاعتراف بإسرائيل وتنتهج سياسات عدائية ضدها، وذلك منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الوقت الراهن، وامتلاكها القنبلة النووية يحيلها إلى اتباع سياسات أكثر عدائية تجاه الكيان الصهيوني. إضافة إلى ذلك، دعمها لسوريا وحزب البعث وحماس في صراعاتهم مع الكيان الصهيوني. الأمر الذي يشكل خطراً وتهديداً على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط².

ويشكل المحور الروسي-الصيني دعماً واضحاً لإيران بحكم ارتباط مصالحهما الجيواقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى توافق رؤيتهما حول مناهضة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، التي تحاول تطويق نفوذهما السياسي والاقتصادي. حيث يظهر الموقف الروسي-الصيني واضحاً في مسألة الملف النووي الإيراني الذي يعتبر أحد القضايا التي يدور حولها التنافس لكسب لعبة التوازنات العالمية.

¹ Frans Eder and others, *The EU-3 and The Iranian Nuclear Program, Transatlantic Discord: Combating Terrorism and Proliferation, Preventing Crise*, 2007, p.99.

² Colin Dueck and Ray Takeyh, "Iran Nuclear Challenge", *Political science Quarterly*: 122, No 2, 2007, p.198.

فقد ساندت روسيا منذ البداية الملف النووي الإيراني ودافعت عن حقّ إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي، وأيضاً عبّرت عن رفضها لامتلاك إيران أسلحة نووية أو تحويل برنامجها النووي السلمي إلى أغراض عسكرية*. كما رفضت تطبيق العقوبات على إيران واعتبرتها خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً لسيادة إيران، واعتبرت روسيا اتفاقية جنيف التي تسمح بعمليات تفتيش أوسع نطاقاً تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدخلاً لتعزيز الثقة في الشرق الأوسط وتبديد المخاوف بشأن انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها اتفاقية جماعية متعددة الأطراف، بالإضافة لمخرجات الاتفاقية من خلال تخفيف العقوبات المفروضة على إيران وحققها في القيام بنشاط نووي سلمي لإنتاج اليورانيوم لمحطاتها النووية ومفاعلاتها للأبحاث. ومنذ التوصل لهذا الاتفاق الذي تعتبره روسيا نجاحاً لدبلوماسية إيران في إطار احترام القانون الدولي، فإنها تعمل على ضمان التزام إيران والغرب بنود الاتفاق¹. حيث أكد وزير الخارجية الروسي لافروف في زيارته لطهران سنة 2013، أن إيران لاعب أساسي في تسوية النزاع السوري، كما أكد على ضرورة تطبيقها لبنود اتفاقية جنيف، وبعدها تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني بين إيران والمجموعة السداسية في فيينا 2015، والذي يقضي برفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران بشكل تدريجي بالتزامن مع تطبيق إيران لالتزاماتها في الاتفاق².

تتخذ الصين موقفاً يحاكي الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني خاصة لما تعنيه لها إيران كمورد كبير لاحتياجاتها من النفط والغاز، لضمان استمرار نموها الاقتصادي، ولهذا تسعى الصين إلى بناء علاقات تعاونية مع أكبر منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط. من خلال عقد صفقات كبيرة في مجالي الغاز الطبيعي والنفط، كما أيدت الصين الحقّ الإيراني بالبحث والتطوير النووي للأغراض السلمية، حيث أكد وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ أثناء زيارته لطهران أن الصين تدعم المواقف المبدئية لمشروع إيران النووي كما تدعوها لمواصلة المفاوضات لتسوية القضية النووية في إطار الوكالة الذرية. كما عارضت الصين أي تهديد عسكري ضد إيران لاسيما "الضربة الوقائية".

* رغم أن روسيا تتعاون مع إيران في بناء محطة "بوشهر" النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، غير أنها ترفض أي خطوة من جانب إيران تؤهلها في المستقبل إلى امتلاك القنبلة النووية، وقد تم افتتاح هذه المحطة في 21 سبتمبر 2011، وتم بعدها توقيع اتفاق جنيف بين إيران ومجموعة (1+5) سنة 2013. والذي يقضي بتخفيف العقوبات على إيران وعدم إصدار عقوبات جديدة ضدها مقابل تخفيض تخصيب إيران لليورانيوم.

¹ وسام الدين العكلة، "تعثر المفاوضات النووية بين إيران والمجموعة السداسية: الخلفيات والتداعيات"، إسطنبول، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص 4.

² علا محمد بشار قضماني، "الوقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 37، العدد 04، 2021/12/03، ص ص 229-252.

وفي هذا الإطار، صرحت الصين على لسان المتحدث باسم الخارجية الصينية بعد الاجتماع الذي جمع بين الرئيس الصيني السابق هو جنتاو والرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما سنة 2010، حيث قالت الصين أنها تؤمن بالحوار والمفاوضات وتعتبرهما القناة الأمثل لتسوية الملف النووي الإيراني¹، وهذه التصريحات هي نفسها التي أطلقها الرئيس الروسي حيث قال: "من حقّ إيران تطوير دورة كاملة للوقود النووي مع التزاماتها بالضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وأصرّ بوتين على تسوية الخلافات في إطار الوكالة وليس عن طريق القوة، ووعد أنّ روسيا مستعدة لاستعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن².

تجدر الإشارة إلى أن الموقف الروسي-الصيني تجاه الملف النووي الإيراني لا يزال في إطار الدعوة للمفاوضات واحترام اتفاقية جنيف رغم التطورات التي طرأت على قضية الملف النووي الإيراني منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاقية، وكذا سعي الإدارة الجديدة للرئيس جو بايدن للخصوص في مسارات التفاوض من جديد. فروسيا والصين لهما مصالح جيوسياسية وجيواقتصادية أولها الحفاظ على الرهانات الطاقوية والعسكرية لكل من الصين وروسيا، وكذا مناهضة الهيمنة الأمريكية التي تسعى لتقويضها في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأزمة الأوكرانية أدت إلى تحولات على مستوى الملف النووي الإيراني، حيث بدا أن اتفاقا يوشك على أن يوقع في النمسا إلى أن أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على نحو غير متوقع في مؤتمر صحفي في موسكو أن هنالك "مشكلة من الجانب الروسي"، موضحا "لقد طلبنا من زملائنا الأمريكيين تقديم ضمانات مكتوبة بأن العقوبات لن تؤثر على حقنا في التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والعسكري الحر والكامل مع إيران"³.

ثالثا: الأزمة السورية

شكل المحور الروسي-الصيني أحد أطراف اللعبة الكبرى المهمة في الأزمة السورية على الولايات المتحدة وحلفائها في مقابل المحور الروسي-الصيني، فقد احتلت مكانة مهمة في القضايا الدولية ذات التأثير على التوازنات الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

¹ David E.Sanger and Mark Landler, "China Pledges To Work With US On Iran Sanctions", **The New York Times**, 12/04/2010, at: <https://cutt.ly/TJxD7kS>, Accessed on: 23/05/2022.

² Oleg Shchedrov, "Russian Putin Hunts Diplomatic Solution In Iran", **Reuters**, 14/10/2017, <https://cutt.ly/0JxFtWt>, Accessed on: 23/05/2022.

³ Catherine Evans, "Russia says Wests sanctions Create a problem For iran Nuclear Deal", **Reuters**, 05/03/2022, at: <https://cutt.ly/7JxFfVv>, Accessed on: 23/05/2022.

دعمت كل من روسيا والصين النظام السوري منذ الانطلاقة الأولى لأزمة شرعية النظام السوري سنة 2011، ويحمل الدعم الروسي-الصيني للأزمة السورية مصالح ورهانات غير قابلة للمساومة، فلدى روسيا ثلاثة أسباب جعلتها تستمر في دعمها لنظام الحكم السوري¹: أولاً، تلعب سوريا دوراً رئيسياً في السياسة الخارجية الروسية كما تمثل القاعدة العسكرية الوحيدة خارج الحدود الروسية في ميناء طرطوس والتي تمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط. ثانياً، يعتبر دعم موسكو للنظام السوري استراتيجية مضادة للسياسة التدخلية الأمريكية ودورها في تقويض سيادة الدول. وثالثاً، الرهانات الاقتصادية والطاقوية، فلدى روسيا عقود عسكرية بالغة الأهمية لاستمرارها في بيع أسلحتها، والعمل على تنمية مركزها اقتصادياً في ظل الاكتشافات الهائلة للثروة النفطية والغاز في ساحل المتوسط، بالإضافة إلى مسألة خطوط وأنابيب نقل الغاز نحو أوروبا.

فيما يخص الموقف الصيني في دعم النظام السياسي السوري إلى جانب روسيا فقد كانت له ثلاثة عوامل²: أولاً، تخوف الصين من أن يأتي نظام في سوريا تابع للولايات المتحدة، بما يضعف الوجود الصيني في المنطقة ويقوض نفوذها. ثانياً، طبيعة العلاقات الخاصة بين الصين وسوريا، والتي تبرز في تأييد كل منهما للأخرى في القضايا الدولية كمرتفعات الجولان المحتلة بالنسبة لسوريا، وقضية تايوان بالنسبة للصين. ثالثاً، الحفاظ على مستوى العلاقات الذي وصلت إليه خصوصاً في الجانب الاقتصادي، إذ تعتبر الصين من أكبر الشركاء التجاريين لسوريا.

وقد استخدمت الصين بالاشتراك مع روسيا حق النقض أربع مرات متتالية في مجلس الأمن، وكان أول استخدام له في سنة 2011، بهدف منع تمرير مشروع قرار تقدمت به الدول الأوروبية بدعم الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إدانة النظام السوري بسبب القمع الذي تعرضت له الحركة الاحتجاجية، أما الفيتو الثاني فقد جاء بعد فشل بعثة جامعة الدول العربية بعد رفض سوريا مبادرتها، وتوجهت لطلب دعم من مجلس الأمن الدولي الذي قام بصياغة مشروع حل للأزمة السورية، لكن أحبط القرار من طرف المحور الروسي-الصيني في 4 فيفري/شباط 2012، والفيتو الثالث استخدم في

¹ Mordechai Chaziza, *Soft Balancing Strategy in The Middle East: Chinese and Russian Vetoes in The United Nations Security Council in The Syria Crisis*, Department of Political Science, Vol.50, No.3, 2014, pp 243-258.

² أحمد طاهر، "توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، 2013، ص ص 120-136.

جويلية/تموز 2012، الذي منع تمرير مشروع غربي في مجلس الأمن لحل الأزمة السورية. أما الفيتو الرابع فجاء في 22 ماي/أيار 2014 لمنع إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية¹.

ويمكن تفسير أنّ الأسباب الكامنة وراء استخدام المحور الروسي-الصيني لحقّ النقض في مجلس الأمم المتحدة راجع إلى الرهانات والمصالح التي يضمنها نظام الحكم في سوريا والأطراف التي تدعمها روسيا والصين، بالإضافة إلى مناهضة الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى لتطويق الدولتين في منطقة الشرق الأوسط، فقد عارض المحور الروسي-الصيني كافة العقوبات الأمريكية والأوروبية الصارمة المفروضة على النظام السوري، كما انتقد المساعي التي تمهد للتدخل العسكري في سوريا.

وعليه فالأزمة السورية تعتبر ساحة حقيقة لإعادة ترتيب التوازنات العالمية في منطقة الشرق الأوسط، كما تحاول أطراف اللعبة المحور الروسي الصيني مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فالشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين في الأزمة السورية منذ 2011، وفرت الأرضية الإستراتيجية لقلب موازين القوى وللعمل على تغيير بنية النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب.

بناء على ما سبق، نلخص إلى أن المحور الروسي-الصيني تبني مواقف متقاربة ومتكاملة في القضايا الدولية ذات التأثير في ميزان القوى الدولي، الأمر الذي يثبت قوة كل من روسيا العسكرية والطاقوية والصين الاقتصادية، فالتكامل بينهما في القضايا الدولية الوازنة له تأثير على مناهضة الهيمنة الأمريكية وكذا إعادة تشكيل بنية النظام الدولي.

¹ United Nations, "Russia and China Veto Draft Security Council Resolution on Syria", **United Nations**, 04/10/2011, at: <https://cutt.ly/0JxG5Ty>, Accessed on: 23/05/2022.

خلاصة الفصل الثاني:

- من خلال مضمون هذا الفصل، نستخلص أن المحور الروسي-الصيني تواجهه تحديات النظام الأحادي القطبية الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وبقاءها كقوة عظمى ما مكّنها من نشر "السلام الأمريكي"، من خلال توظيف الأليات والقيم الليبرالية لتكريس الهيمنة على النظام الدولي.
- تقاطعت المصالح الروسية-الصينية في مناهضة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، حيث شكلت مصدر تهديد مشترك لكلا الطرفين. على غرار سياساتها الانفرادية، انتهاك الشرعية الدولية وتعددية الأطراف، التدخلات العسكرية واسعة النطاق، والتي تحمل أهدافا ورهانات لتكريس الهيمنة الأمريكية، تقويض سيادة الدول، والدعوة إلى مناهضة الأنظمة الأوتوقراطية ونشر الديمقراطية الليبرالية.
- كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير كل من روسيا والصين في الفضاء الآسيوي من خلال إذكاء الصراعات ودعم الأقاليم الانفصالية، إضافة إلى سياسة التوسع الأطلسي نحو الشرق ونشر القواعد العسكرية على التخوم الروسية والصينية على غرار أوكرانيا وتايوان.
- وقد عمل المحور الروسي-الصيني على مواجهة الهيمنة الأمريكية من خلال التأثير في ميزان القوى الدولي، عبر آليات ومنظمات إقليمية؛ كمنظمة شنغهاي للتعاون كدرع مانع للمشاريع الجيوسياسية الأمريكية في الفضاء الآسيوي والدولي، وكذا استغلال حق الفيتو للتأثير في القضايا الدولية البارزة في الساحة الدولية منها الملف النووي الإيراني كون إيران هي حليف استراتيجي لكل من الصين وروسيا، الأزمة الأوكرانية والتي يرتهن مستقبلها بالإعلان عن التوازنات الدولية الجديدة وإلى ما سيؤول عليه النظام الدولي كونها أزمة صفرية بين روسيا والغرب، والأزمة السورية وما تمثله من ثقل في الشرق الأوسط. فبالنسبة لروسيا تعتبر امتدادا لمجالها الحيوي حيث تضمن لها سوريا موطئ قدم في المياه الدافئة كما تمثل القاعدة العسكرية الوحيدة لروسيا خارج حدودها، أما الصين فإن رهاناتها الاقتصادية والطاقوية في المنطقة يضمنها لها استقرار سوريا، ومن ثمة نجدها تعمل على ضمان حصتها من إمدادات النفط والغاز من أكبر منتجي الشرق الأوسط وعليه تسعى لمناهضة الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة.

الفصل الثالث:

الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية لبناء نظام متعدد
الأقطاب

تمهيد:

يحاول هذا الفصل، النظر في عوامل القوة التي تمتلكها كل من روسيا والصين، وكيف يمكن لها أن توظفها لمواجهة الأحادية الأمريكية على النظام الدولي، وكيف يمكن للتعاون الروسي-الصيني أن يؤثر على بنية النظام الدولي وتغييره إلى نظام متعدد الأقطاب.

تمتلك كل من روسيا والصين عوامل القوة التي يمكن من خلالها أن تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى الصين لمنافسة الولايات المتحدة من خلال القوة الاقتصادية باعتبارها أكبر منافس وعدو لأمريكا على مستوى الاقتصاد العالمي، والتي تسعى لتقويض مستقبل الاقتصاد الصيني على مستوى النظام الإقليمي من خلال محاصرتها في منطقة آسيا-الباسيفيك، ودوليا من خلال فرض العقوبات الاقتصادية حتى ترهق الاقتصاد الصيني.

أما روسيا فتمتلك قوة عسكرية كبرى باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيتي، والتي تسعى لمواجهة الأحادية الأمريكية على النظام الدولي واستعادة مكانتها فيه كقوة عظمى، الأمر الذي يفسر الاستراتيجية العسكرية الروسية على المستوى الإقليمي والدولي، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير مستقبل روسيا الجيوسياسي من خلال حلف الشمال الأطلسي واستراتيجية التمدد نحو الشرق كطوق استراتيجي لروسيا في مجالها الحيوي، مثلما فعلت مع الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة بتطبيق استراتيجية الاحتواء لمهندسها جورج كينان.

انطلاقاً من هذه الأفكار المحورية، يحاول الفصل في الأخير وضع سيناريوهات مستقبلية للتعاون الروسي-الصيني من خلال استشراف الاتجاه الذي سيؤول إليه هذا التعاون وأثره على بنية النظام الدولي، وذلك انطلاقاً من متغيرات تسود الساحة الإقليمية والدولية لكل من روسيا والصين في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية-الروسية لتجسيد نظام دولي متعدد الأقطاب

انطوى التوافق الاستراتيجي الروسي-الصيني على مجموعة من الأهداف المشتركة على المستويين الإقليمي والدولي، بخصوص رفض المساعي الأمريكية لتنميط العالم وفق النموذج الأمريكي-الغربي، وما ينطوي عليه من قيم سياسية وحضارية واقتصادية من خلال السعي لفرض الديمقراطية الليبرالية على كل الدول، الهيمنة على المؤسسات الدولية، التدخل الإنساني، فرض النموذج الاقتصادي الرأسمالي وإخضاع كل المبادلات التجارية في العالم للدولار، عولة منظومة حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي وغيرها من المفاهيم والأساليب كآليات للإمبريالية الجديدة.

عملت الصين وروسيا كقوى تعديلية على مناهضة الأحادية والهيمنة الأمريكية، كما سعت لإعادة التوازن للنظام الدولي، وظهر جليا أن هذا التقارب والتعاون بين المحور الروسي الصيني ظهر في التنسيق على كل المستويات بين الدولتين، بالإضافة إلى مبادرات الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي جمعت بين القوة الاقتصادية الصينية والقوة العسكرية الروسية التي وظفتها لتغيير التوازنات الدولية وكذا السعي لبناء نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: صعود القوة الاقتصادية الصينية أمام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم

مثل صعود الصين أحد أهم المتغيرات التي طرأت على سلم القوى الدولي، نظرا لما تمتلكه من محددات جعلتها أحد الأقطاب الاقتصادية الفاعلة في النظام الدولي. حيث أثر هذا الصعود الصيني السريع في العديد من هياكل القوة الدولية أمام الانحدار الأمريكي، وعليه بات العالم أمام إرهابات لحقبة التعددية القطبية ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل حتى على المستوى السياسي والعسكري والمعرفي والثقافي، حيث لا يمكن أن نصطلح على دولة أنها "دولة قطب" ان لم تتوفر على مجموعة من العناصر والمحددات. وفي هذا السياق يرى هانز مورغانثو (Hans.J.Morganthu) أن عناصر القوة الشاملة تكمن في تسعة محددات: العامل الجغرافي، الشخصية القومية، الموارد الطبيعية، الطاقة الصناعية، الاستعداد العسكري، ونوعية النظام السياسي¹.

¹ Meicen Sun, "balance of Power Theory in Today's International System", *E-International Relations*, 14/02/2014, at: <https://cutt.ly/qjSuy25>, Accessed on: 07/06/2022.

يمكن توصيف الصين، كما وصف ونستون تشرشل (Winston Churchill) الولايات المتحدة الأمريكية، في بداية القرن العشرين، على أنها آلة اقتصادية وصناعية هائلة، حيث درجت الأدبيات السياسية على توصيف الصين بأنها "قوة ناعمة"، ولكنها في الوقت نفسه ثاني أكبر دولة من حيث الإنفاق العسكري السنوي في العالم، فقد شهدت الصين هبة قوية جعلتها تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث معدلات النمو الاقتصادي، والمرتبة الثانية كثاني أكبر مستورد ومستهلك للطاقة في العالم. وقد ساهم في ذلك مجموعة العوامل التالية:

1. العامل الجغرافي: تعتبر الصين ثاني أكبر دولة مساحة في قارة آسيا بعد روسيا، حيث تبلغ مساحتها 9.572.900 كم² بما يعادل 20%، كما تحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، بشريط حدودي يبلغ طوله 5500 كم² من الشمال إلى الجنوب وعرضه 5200 كم² من الغرب إلى الشرق¹.

الخريطة رقم 04: الموقع الجغرافي للصين



المصدر:

<https://www.globalr2p.org/countries/china/>

¹ Britannica, "China: Facts & Stats", **Britannica**, 23/05/2022, at: <https://www.britannica.com/facts/China>, Accessed on: 07/06/2022.

يظهر جليا من خلال خريطة الموقع الجغرافي للصين الامتداد الواسع للحدود الصينية البرية والبحرية، ما يجعلها تحتل موقعا استراتيجيا في القارة الآسيوية، إذ تعد مركز استقطاب رئيسي حيث تتصل بالبر الآسيوي وبالمحيط الهادئ، وما تتوفر عليه تلك المناطق الواسعة من ثروات اقتصادية ومعدنية ونباتية ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة للنشاط الاقتصادي.

فيما يخصّ النمو الديموغرافي، تعتبر الصين من أكثر البلدان سكانية في العالم، حيث بلغ عدد سكانها 1,412,952,000 مليار نسمة، ويمثل سكانها 21% من سكان العالم و33% من سكان آسيا¹، وتلعب هذه النسبة دورا مهما في مركب القوة الصيني، فالمورد البشري المؤهل هو أساس التنمية والتطور.

2. العامل العسكري: تمتلك الصين أكبر مؤسسة عسكرية في العالم، نظرا لتعداد أفراد الجيش إضافة إلى تعداد العتاد العسكري، سواء من حيث الأسلحة التقليدية أو الاستراتيجية، وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية، كما تمتلك الصين قدرات نووية هائلة، حيث تمتلك ثالث أكبر أسطول مفاعل نووي في العالم، إضافة إلى 350 رأس حربي نووي².

3. العامل السياسي: تتمثل الفلسفة السياسية للنظام السياسي الصيني في الاشتراكية، ويقوم على أساس الحزب الواحد، وتمارس السلطة من خلال الحكومة المركزية وأجهزتها التابعة لها. وتجدر الإشارة إلى أن تولي الرئيس "شي جينبنغ" زمام السلطة أتى بإصلاحات أطلق عليها الحلم الصيني (Chinese Dream)، وذلك بهدف تحقيق "النهضة العظيمة للأمة الصينية"، وعقد الحزب دورتين سنة 2013 وسنة 2014، أين وضع برنامج إصلاحات واسعة بهدف تحقيق النهضة من خلال النظام الاشتراكي على الطريقة الصينية³.

4. العامل الثقافي: تتمتع الصين بثقافة مميزة لها عمق تاريخي وحضاري، وتجمع البنية الثقافية الصينية بين الثقافة "الكونفوشيوسية"، حيث يعتبر كونفوشيوس الأب الروحي والمرجع في تشكيل الثقافة الصينية، إضافة إلى "الثقافة الاشتراكية"، وقد ساهم المزيج الفريد للثقافة الصينية في إحداث النهضة، حيث أشار العديد من الباحثين أن القيم المستمدة من الثقافة الصينية مسؤولة بشكل كبير على ما تحققه الصين من

¹ Ibid.

² Masashi Nakazono, "IAEA and China focus on the Future in First Nuclear Energy Management School In China", International Atomic Energy Agency, 19/01/2022, at: <https://cutt.ly/RJPIQHg>, Accessed on: 07/06/2022.

³ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الصين والتحديات الداخلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/01/18، ص ص 01-06.

إنجازات اقتصادية، وأنه ما كان لتلك الإنجازات أن تتم بتلك الصورة وبذلك السرعة لولا وجود خلفية ثقافية مواتية كانت تدفع بها وتزيد من زخمها¹.

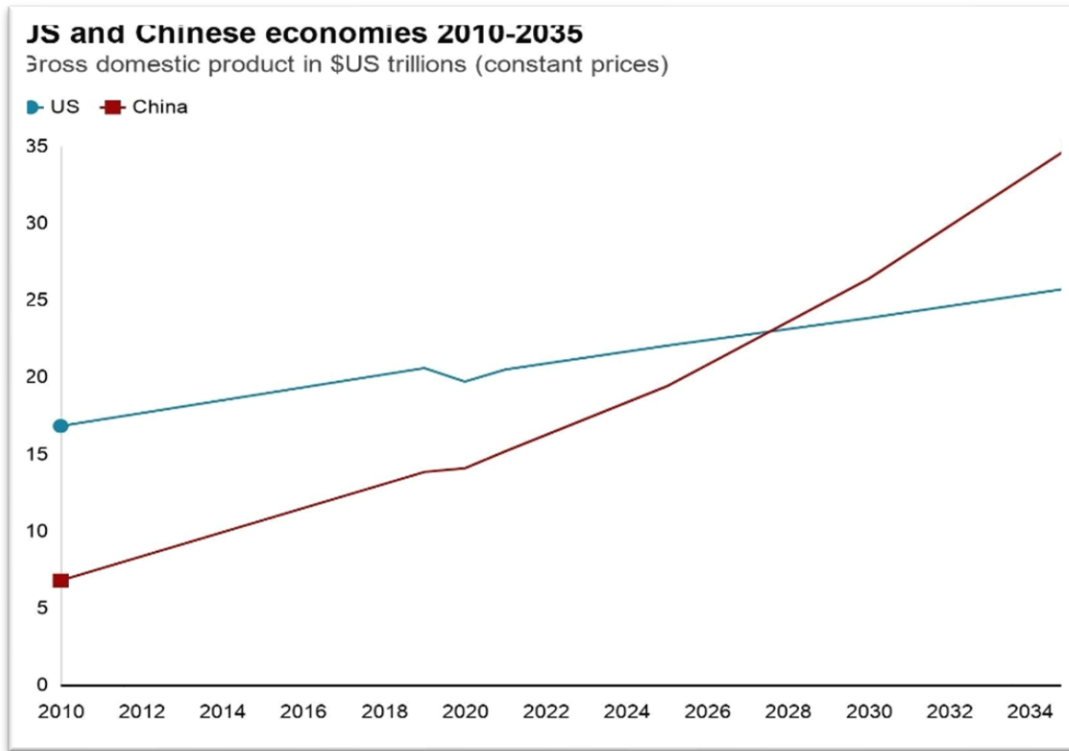
تعتبر هذه العوامل مرتكزات مركب القوة الصينية، التي ساهمت في صعود الاقتصاد الصيني الذي أصبح ينافس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، حيث تشهد الصين صعودا مطردا على جميع الأصعدة والمستويات مما جعلها تشكل أكبر تحدٍّ جيوسياسي لمستقبل القوة والقيادة الأمريكية للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

وحقق النمو الاقتصادي الصيني معدلات بالغة الأهمية بشكل سريع، والتي انعكست بشكل إيجابي على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP)²، مما أدى إلى تحسين مستوى الدخل الفردي في الصين بالإضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية، كما كانت سببا في ارتفاع حجم المساهمة في التجارة العالمية وفي النظام الاقتصادي العالمي، وهذا ما جعل الصين تصبح قطبا اقتصاديا ينافس الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر ذلك جليا في المقارنة بين حجم الناتج المحلي الصيني ونظيره الأمريكي.

¹ حنان قنديل، "القيم والتنمية في الصين"، في: هدى ميتيكس (محزرا)، القيم الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007)، ص 293.

² يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP: Gross Domestic Product) أحد أهم المؤشرات استخداما على مستوى الاقتصاد الكلي (Macro Economic)، ويشير إلى مجموع البضائع والخدمات التي تم إنتاجها من طرف دولة معينة في فترات زمنية محددة. ويعتبر مهما لدراسة وتحليل الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية بين الدول، ويقاس الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لكل مكونات النظام الاقتصادي داخل الدولة.

الشكل رقم 02: مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الصين وأمريكا (2035-2010)



المصدر: <https://data.imf.org/regular.aspx?key=63122827>

يظهر المنحنى البياني حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للبلدين ومعدل النمو الاقتصادي، يظهر جليا التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بمقابل هذه المنهجية المستعملة في تقدير أحجام الاقتصاديات العالمية والتي تضع الاقتصاد الصيني في صدارتها مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أنه منذ سنة 2010 حقق الاقتصاد الصيني معدل نمو بنسب إيجابية ومرتفعة بلغت 10.6% مقابل معدل نمو اقتصادي للولايات المتحدة قدر بـ 2.6%. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصين انطلقت كما يصطلح في الاقتصاد من "نقطة الصفر"، في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة خرجت كأكبر قوّة اقتصادية في العالم دون منافس.

استمر النمو الاقتصادي الصيني في تحقيق معدّلات إيجابية طيلة السنوات اللاحقة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ في سنة 2020 أنّ الناتج المحلي الصيني بلغ 14.72 تريليون دولار وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، مقابل 20.95 تريليون دولار لنظيره الأمريكي، وعلى مستوى معدل النمو

الاقتصادي بلغت الصين معدل 2.3% متفوّقة بذلك على الاقتصاد الأمريكي الذي حلّ في المرتبة الثانية بعد أن حقّق معدل نمو سلبى قدر بـ 3.4%-¹.

وبالرغم من الأحداث التي شهدتها العالم منذ سنة 2019، مع انتشار جائحة كورونا (COVID19)، إلا أنّ الصين حققت نمو معدل اقتصادي مبهّر سنة 2020، مما جعل الاقتصاد الصيني يحتل المرتبة الأولى عالمياً متجاوزاً الولايات المتحدة الأمريكية رغم الانكماش الاقتصادي الذي فرضته الجائحة على العالم، إضافة إلى نجاح الصين على بقية الدول في احتواء تفشي COVID19، على غرار السياسات المعتمدة من طرف الحكومة الصينية لزيادة الإنتاج لتزويد العديد من البلدان التي أصيبت بالشلل جراء الوباء، وهذا ما جعلها بالمقابل توطد آليات القوّة الناعمة التي توظفها الصين لتحقيق أهدافها.²

علاوة على أهمية هذا المؤشّر، بالنسبة لمكانة الصين كقوّة اقتصادية، إلا أنه لا ينفي المكانة الاقتصادية التي أصبحت عليها الصين باعتبارها الشريك التجاري الأهم والأعظم تأثيراً لكثير من الدول والمناطق حول العالم حتى القوى الاقتصادية الكبرى³. ما جعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق الجيوستراتيجية باعتبارها الشريك التجاري الأول للعديد من الدول حول العالم، على غرار القارة الإفريقية، منطقة الآسيان، إضافة إلى الشرق الأوسط، كذلك تعتبر الشريك التجاري الثاني لأمريكا الجنوبية.

تجدر الإشارة إلى أنّ مبادرة طريق الحرير الجديد، التي أطلقتها الصين سنة 2013، بهدف ربط القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، بمجموعة طرق برية وبحرية لتنمية وتعزيز التبادل التجاري. حيث يرافق هذه الطرق مبادرات تنموية لبناء بنى تحتية على طول الطرق التجارية، وفي سنة 2014، أبرمت الصين 77 اتفاقية تجارة حرّة من أصل 118 مع الدول الواقعة على نقاط عبور طريق الحرير الجديد، ويمكن القول من خلال هذا المشروع الذي يعتبر الأكبر والأهم في القرن الواحد والعشرين أنّ الصين ستصبح به القوة الاقتصادية الأولى في العالم.⁴

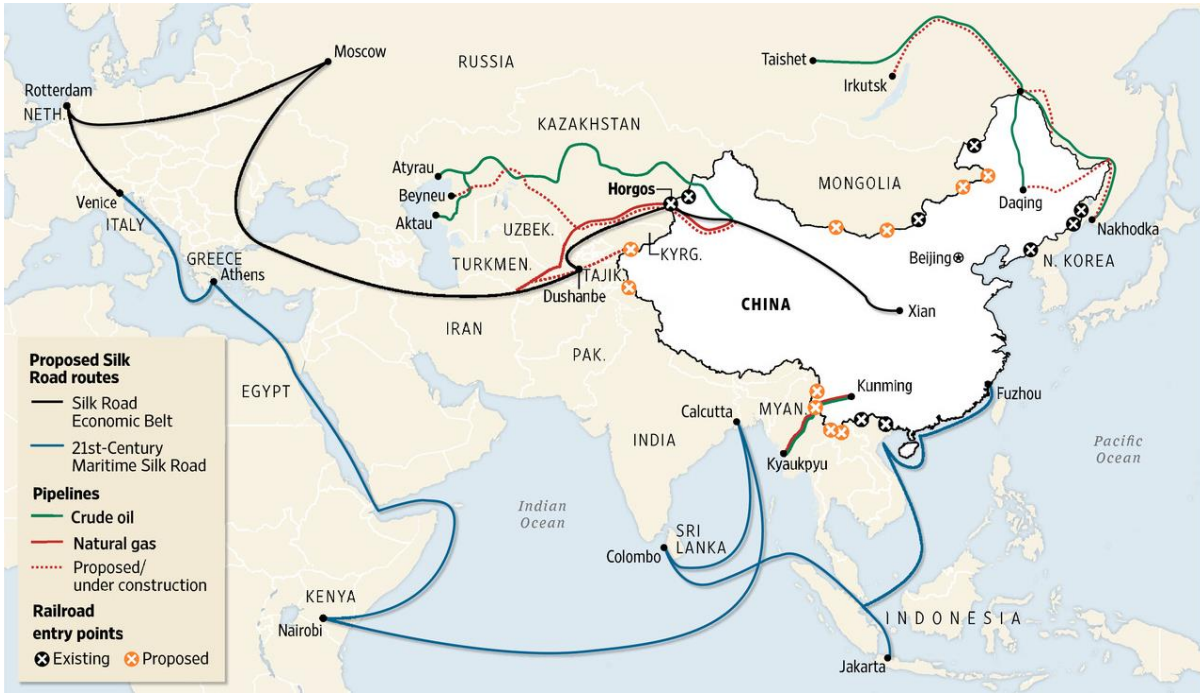
¹ Data World Bank, 25/05/2022, <https://data.albankaldawli.org/?locations=CN-US>

² Gabriel Crossley & Kevin Yao, "China Economy picks up speed In fourth quarter, ends 2022 in solid shape after COVID19 shock", **Reuters**, 18/01/2021, at: <https://cutt.ly/9JSidAY>, Accessed on: 25/05/2022.

³ مالك عوني، "السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية"، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد 207، 2017/01، ص ص 03-06.

⁴ James McBride, "Building The New Silk Road", **Council on Foreign Relations**, 22/05/2015, at: <https://cutt.ly/EJAFg3v>, Accessed on: 07/06/2022.

الخريطة رقم 05: طريق الحرير الجديد



المصدر: <https://cutt.ly/KJAD5Kq>

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية العسكرية على الصعيد الإقليمي والعالمي لمواجهة الحلف الأطلسي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط هيمنتها من خلال هندسة العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أهدافها، ويعتبر حلف شمال الأطلسي أحد أذرع هذه الاستراتيجية. فبعد نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي، طرحت عدّة تساؤلات عن مستقبل الحلف والجدوى من استمراره باعتباره فقد مبرّر وجوده خاصّة بعد تفكّك حلف وارسو وأيضا تأكيدا على القاعدة التي أقرّها نظرية توازن القوى، حيث أنّ الأحلاف تزول بزوال الأحلاف المضادّة، بيد أنّ الحلف الأطلسي استمرّ وبات يضطلع بأدوار متزايدة في الساحة الدولية، وتعتبر "استراتيجية التوسّع نحو الشرق" التي تندرج ضمن الخطوط الدفاعية المتقدمة للأمن القومي الروسي أكبر تهديد في مجالها الحيوي¹.

وعليه، تسعى روسيا لمواجهة الحلف الأطلسي الذي من شأنه أن يؤدّي إلى تقويض مستقبلها الجيوسياسي، وفي هذا السياق، اعتبر ألكسندر دوغين أنّ توجّه الحلف الأطلسي شرقا وفرض الطوق الاستراتيجي على روسيا ما هو الا تطبيق لاستراتيجية الاحتواء التي تمثل خطّ الأطلسية الجيوسياسي الموجه بالأساس نحو محاصرة روسيا واحتوائها، فضلا عن اقتطاع أكبر مساحة ممكنة من أوراسيا بغية الحدّ من انبعاث روسيا والتأثير على مستقبلها الجيوسياسي². وفضلا عن الاحتواء، تسعى الولايات المتحدة من خلال الحلف الأطلسي إلى القضاء على أي محاولة روسية لإيجاد تكامل بنيوي اقتصادي وسياسي وأمني مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا وكذا احتواء أي دور روسي عالمي أو إقليمي في السياسة العالمية.

كم تعمل روسيا على بناء استراتيجية عسكرية على الصعيد الإقليمي والعالمي لمواجهة ترتيبات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال آلية الحلف الأطلسي التي تهدف إلى تطويق روسيا والحفاظ على الوضع القائم على مستوى النظام الدولي، وأيضا تطمح روسيا لإعادة ترتيب التوازنات الدولية من خلال امتلاكها لرؤية وفكر استراتيجي فضلا عن مقوّمات وعوامل القوّة التي أنتجت استراتيجيات شاملة سياسية وعسكرية وأمنية مثّلت منطلقات أساسيّة للأداء الاستراتيجي الروسي الإقليمي والدولي.

وتتمثل عوامل القوّة التي تحوزها روسيا الاتحادية في:

1. العامل الجغرافي: تحتلّ روسيا موقعا جيوسراتيجيا، وتمثّل جسرا طبيعيا بين قارتي أوروبا وآسيا، يحدّها من الشرق بحر بيرينغ (Bering Sea) وبحر (Sea of Okhotsk) وبحر اليابان، ومن الغرب تحدّها

¹ عماد جاد، مرجع سابق، ص 200-202.

² ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 641.

بيلاروسيا ولاتفيا وخليج فنلندا والنرويج، ويقع إقليم كالينينغراد الروسي بين ليتوانيا وبولندا، بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس (Barents Sea) وبحر كارا وبحر لابتييف وبحر شرق سيبيريا، وكل هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي، أما من الجنوب فتحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود، وتجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية، وبهذا تتقاسم التخوم الروسية 16 دولة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ويبلغ طول الحدود الكاملة قرابة 37653 كم²، وعليه فهي تحتل موقعا قاريا باعتبارها الدولة الأكبر مساحة في العالم 17,075,400 كم^{1,2}.

أوجد انهيار الاتحاد السوفياتي* ثوبا أسودا وفراغا في القوة لمركز أوراسيا كما عبر عن ذلك زبغينيو بريجنسكي، مما أدى إلى تراجع حدود روسيا التي تعتبر أوراسيا بمثابة مجالها الحيوي وخطها الدفاعي الأول، حيث تقلص نفوذها في البلطيق، وفقدت موقع المتحكم في البحر الأسود، وكذلك في دول القوقاز، وزال نفوذها في آسيا الوسطى، إضافة إلى الصراع على بحر قزوين (الصراع القانوني في كونه بحرا أم بحيرة) وظهور دول جديدة عليه، وأفضى هذا الانهيار إلى جعل أكثر من 20 مليون روسي خارج الأراضي الروسية². وإذا تحدثنا عن البنية الاجتماعية الروسية نجد أنها دولة متعددة القوميات، أما عدد سكانها بلغ 143,377,000 مليون نسمة حسب إحصائيات 2021³. تجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين يرجعون سبب عدم تكافؤ الاقتصاد الروسي مع ما تملكه روسيا من موارد إلى الكثافة السكانية المنخفضة التي لا تتوافق مع متطلبات جغرافية البلد، مما يؤدي إلى نقص اليد العاملة إضافة إلى أن روسيا لا تفتح أبوابها أمام الهجرة حفاظا على خصوصيتها.

¹ Britannica, "Russia: Facts & Stats", **Britannica**, at: <https://www.britannica.com/facts/Russia>, Accessed on: 07/06/2022.

* شكل انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، تحولا بنويوا في النظام الدولي باعتباره شكل القطب الموازي للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثر ذلك نشأت روسيا الفدرالية كوريثة له، وتحققت بذلك نبوءة الرئيس الفرنسي شارل ديغول أن روسيا سوف تبتلع الاتحاد السوفياتي كما يمتص الورق الحبر.

² زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل شرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 87-88.

³ Britannica, "Russia: Facts & Stats", op.cit.

الخريطة رقم 06: الموقع الجغرافي لروسيا



المصدر: <https://www.britannica.com/place/Russia>

2. العامل السياسي: شكل وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم خلافا لبوريس يلتسن سنة 2000 مرحلة التحول الاستراتيجي حيث أطلق عليها الباحثون ب"الصحة القومية الروسية"، فقد عمل بوتين على استرجاع مكانة روسيا الطبيعية كقوة عظمى عبر إحداث إصلاحات شاملة.

في هذا السياق، ترى الباحثة مايا ويرث (Maia Werth) أنّ النظام الذي أرساه الرئيس بوتين منذ تولّيه مقاليد السلطة كان له دور حاسم في إنقاذ روسيا وإخراجها من الأزمات التي عاشتها سنوات التسعينيات. حيث أحدث انبعاث سياسي وعسكري واقتصادي بانتهاجه حكم أوتوقراطي، مغلق وغير تنافسي¹. غير أن تبني "بوتين" لهذا النظام المغلق المحاكي فقط لأليات الديمقراطية (المؤسسات ونظام الانتخابات) لا يعني بالضرورة فشله، حيث أثبتت التجربة الروسية أن عملية بناء نظام سياسي تنطلق من المكون الثقافي وخصوصية المجتمع حتى تتحرك الدولة والمجتمع على خط واحد لتحقيق الأهداف والمصالح العليا. ويسعى بوتين لتحقيق هذه الرؤية من خلال استراتيجية محكمة يدافع عليها بحق النقض الذي تتمتع به روسيا في مجلس الأمن الدولي.

3. العامل الطاقوي: تعتبر الطاقة أحد العوامل الأساسية المؤثرة في الاستراتيجية العسكرية والأمنية الروسية، والدينامو المحرك للسياسة الخارجية الروسية. تعتبر روسيا أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ب 10,760,000 برميل في اليوم، وثاني مصدر له بعد المملكة العربية السعودية، كما تحتل المرتبة الثامنة في العالم من حيث احتياطي النفط المؤكد ب 800,00 مليار برميل، والذي يساهم ب 13%

¹ Werth Maia, «L'Avenir du régime politique russe, Futuribles international», **Futuribles**, 26/01/2009, at: <https://cutt.ly/KJSpzgm>, Accessed on: 07/06/2022.

من الناتج المحلي الروسي. كما تملك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهي أكبر منتج له، وتساهم عائدات النفط والغاز بأكثر من 50% من عائدات العملة الصعبة¹ لمداخيل الاقتصاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك روسيا موارد طبيعية أخرى كالمعادن؛ الذهب والفضة، والطاقت الأحفورية؛ كالفحم، وغيرها من العناصر الطاقوية التي مكّنتها من الانضمام لمجموعة العشرين G20. وتشكّل هذه القدرات التي تتمتع بها روسيا "ورقة ضغط رابحة" توظفها لتنفيذ استراتيجيتها. ويكمن الرهان الطاقوي الذي تواجهه روسيا في "مسألة التصدير" التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الروسي، حيث تسعى للوصول إلى المياه الدافئة قصد تحرير حركتها التجارية.

4. العامل الثقافي: تمتلك روسيا تاريخاً ثقافياً، أدبياً، فلسفياً، فنياً وحضارياً عريقاً وثرياً، وكانت لها إسهامات واسعة على مستوى الحضارة الإنسانية، أما من حيث الديانة فروسيا دولة متعددة الديانات، فيها أكثر من 9 آلاف طائفة مسجلة في روسيا، غير أنّ الأرثوذكسية تمثل الأغلبية، وتجدر الإشارة إلى أنّها أكثر فئة محافظة وتعادي الملحدين والشيوعيين، كما أنّ الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين ينتمي إليها، وتليها الديانة الإسلامية بما يقارب 19 مليون مسلم ويمثلون 14 بالمئة، والبروتستانتية التي يقدر عدد معتنقيها بمليونين². ولدى الشعب الروسي المقوم الروحي الذي يتطلع للسيادة العالمية، ولهم افتخار قووي بهويتهم القومية، نظراً للدور الديني الذي اضطلعت به روسيا على مر التاريخ.

من خلال ما تقدّم، نرى أنّ روسيا تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من لعب أدوار إقليمية ودولية فاعلة، وكذا تطبيق رؤيتها للنظام الدولي متعدد الأقطاب وفق ما يخدم مصالحها ويحفظ أمنها القومي.

أولاً: القدرات العسكرية الروسية

ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي ترسانة عسكرية كبيرة، حيث تحتل المرتبة الثانية من أصل 142 دولة حسب التصنيف العالمي، إضافة إلى امتلاكها أكبر مخزون أسلحة في العالم³.

¹ Global Fire Power GFP, "Military Strength Comparison For 2022", 07/06/2022, at: <https://cutt.ly/aJSa0U8>, Accessed on: 07/06/2022.

² Cultural Atlas, "Russian Culture", **Cultural Atlas**, 07/06/2022, <https://cutt.ly/ZJSsIZL>, Accessed on: 07/06/2022.

³ Global Fire Power GF, "Russia Military Strength 2022", **Global Fire Power**, 07/06/2022, at: <https://cutt.ly/GJSdozU>, Accessed on: 07/06/2022.

الجدول رقم 02: القدرات العسكرية الروسية

القيمة	القدرات العسكرية الروسية
142.320.790	عدد السكان
850.000	القوة العاملة
1.350.000	أعداد القوات الملتحقة بالخدمة العسكرية
250.000	قوات الاحتياط
4.1863	القوة الجوية
352.000	القوة البحرية
360.000	القوة البرية
154.000 دولار	ميزانية الدفاع

المصدر: <https://cutt.ly/kJACGeL>

من خلال استقراء معطيات الجدول، تظهر جليا القدرات العسكرية التي تمتلكها روسيا من معدّات وتعداد بشريّ، وأسلحة تقليدية واستراتيجية حديثة، إضافة إلى ترسانة نووية تتدخّل في تركيبة القوّة العسكرية الروسية التي عملت على تحديثها تكنولوجيا ونوعيا بما يتلائم مع الحروب الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صدرت روسيا ما بين 2017-2021، أسلحة متنوعة (طائرات 48%، محركات 16%، صواريخ 12%) إلى 45 دولة، وركزت صادراتها التي بلغت نسبة 75% إلى أربعة بلدان رئيسية: الهند والصين، مصر، الجزائر¹.

ثانيا: الاستراتيجية الروسية العسكرية:

غيّرت روسيا الاتحادية استراتيجيتها العسكرية نحو أهمية الدفاع عن أمنها الإقليمي ومجالها الحيوي، منذ أن دخلت الدول التي كانت تابعة فيما مضى للاتحاد السوفيتي في لعبة الاستقطاب الاستراتيجي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نتيجة لتدخّل الحلف الأطلسي في منطقة البلقان وآسيا الوسطى، تنفيذا للاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي، فضلا على مناهضة روسيا للأحادية الأمريكية ورفض السياسات التوسعية التي تتبناها لاستدامة هيمنتها على النظام الدولي.

وتأكّد هذا الأمر مع تولّي فلاديمير بوتين السلطة، فقد ذكرت الباحثة الروسية ليليا شيفتسوف في كتابها "روسيا بوتين"، أنه في عهده تغيرت الاستراتيجية الروسية، حيث أعلنت روسيا عداها للولايات

¹ Statista, "Arms Exports From Russia 2017 To 2021, By Weapon", Statista, 28/05/2022, at: <https://cutt.ly/EJSpZh1>, Accessed on: 20/05/2022.

المتحدة الأمريكية وحلفائها، واستشهدت بتصريح له قال فيه: "يجب أن يستعد العالم للتعامل مع روسيا القوية، فانهيار الاتحاد السوفيتي قد شكل أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين، لكن روسيا لاتزال قائمة"، ويظهر جليا أن بوتين كان صريحا في أنّ روسيا تمتلك استراتيجية واضحة المعالم والأهداف.¹

تشكّل روسيا بوتين أحد التحديات الجيوسياسية التي تواجه مستقبل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، ليس فقط لأنّ روسيا بوتين استرجعت عافيتها الاقتصادية ونجحت في تجاوز تبعات انهيار الاتحاد السوفياتي، وإنما أيضا باعتبارها تمتلك قيادة وإرادة سياسية للاضطلاع بأدوار فاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة وأنّ روسيا تمتلك عوامل القوّة التي تركز على مقوّمات سياسية (حقّ النقض في مجلس الأمن)، عسكرية (القدرة النووية)، اقتصادية (سلاح الطاقة)، جغرافية (العمق الجيوستراتيجي)، إلى جانب الاستراتيجية العسكرية الروسية التي ارتكزت على النقاط التالية:²

- الردع النووي الروسي يقتصر على تلك الأعمال التي تعرض أمن وسلامة الدولة الروسية والأقاليم الآسيوية ذات العلاقة والأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا، وعليه تركز العقيدة العسكرية الروسية على أنه إذا ما تعرضت هذه الأهداف إلى خطر معادي، فإن روسيا تمتلك القدرة على تنفيذ هجوم نووي انتقامي مضاد، ولا يقتصر نطاقه على قوات العدو الميدانية ومراكز قواته، إنما يدخل ضمن إطار مراكز العدو الصناعية ومفاصل قدرته الاقتصادية.
- تأخذ العقيدة العسكرية الروسية الافتراض بشأن الحروب التقليدية، أي الحروب التي تدار بأسلحة تقليدية، إلا أنّها لا تنفي استعمال الخصائص التقنية المتطوّرة التي تدار بها الحروب التكنو-معلوماتية، فالعقيدة العسكرية الروسية تهتم بالتطور وتكنولوجيا السلاح، والأسلحة الذكية الجوية والصاروخية عالية الدقة في التصويب، وشديدة الأثر في التدمير.
- تأمين منظومة قيادة وسيطرة تكون قادرة على إدارة الحروب الإلكترونية.
- الاعتماد على المنصّات الفضائية ومنظومة الأقمار الصناعية لمسح ورصد مساح العمليات.
- تأمين وسائل الانتشار السريع برّا وبحرا في مختلف مساح العمليات، ضمن الحدود الإقليمية لروسيا وخارجها.

¹ Lilia Shevtsova, *Putin's Russia*, (Washington D.C: Carnegie Endowment for international peace, 2005), pp.398-399.

² Ibid.

من هذا المنطلق، عملت روسيا على بناء مجموعة من الترتيبات الأمنية والعسكرية، لمواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن المشاريع الأمريكية التي تسعى لإقامتها على التخوم الروسية وعلى فضاءات عالمية أخرى لاحتوائها.

1. استراتيجية روسيا العسكرية لمواجهة توسع الحلف الأطلسي في فضاءها الإقليمي

شكلت الحرب على الإرهاب أحد المداخل التي ارتكزت عليها الاستراتيجية الأمريكية للتغلغل في منطقة آسيا الوسطى، قصد تحقيق مجموعة من الأهداف والرهانات التي ترى الولايات المتحدة أنها أساس استدامة هيمنتها على النظام الدولي، وأهمها السيطرة على مصادر الطاقة وعلى خطوط ومسارات نقلها إلى الأسواق العالمية¹، إضافة إلى تطويق الفضاء الجيوسياسي لروسيا الاتحادية. وقد ارتكزت الاستراتيجية الروسية لمواجهة الحلف الأطلسي في فضاء آسيا الوسطى على نظام الأمن الجماعي (منظمة معاهدة الأمن الجماعي)، والعسكرة الاستراتيجية في العديد من المناطق المجاورة (جورجيا، أوكرانيا، القطب المتجمد الشمالي).

أولاً: منظمة معاهدة الأمن الجماعي

عملت روسيا على مدّ مضلّتها الأمنية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى دول آسيا الوسطى، وذلك إدراكاً منها أن المنطقة تمثل خطاً دفاعياً ومجالاً حيوياً لها، بالإضافة إلى أن أمنها مرهون بمدى استقرار منطقة آسيا الوسطى. وعليه بادرت إلى إقامة منظومة للأمن الجماعي، حيث وقعت روسيا اتفاقية طشقند للأمن الجماعي في 15 ماي/أيار 1992، مع دول كومنولث الدول المستقلة²، باستثناء تركمنستان التي اختارت الحياد وعدم المشاركة في الترتيبات الأمنية. وركزت الاتفاقية على مهام الأمن الجماعي، على شاكلة المادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي، بالإضافة إلى منع الدولة التي انضمت إلى الاتفاقية من الانخراط في أي أحلاف عسكرية أخرى مضادة لها³.

قد تطورت اتفاقية الأمن الجماعي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والترتيبات الأمنية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. على اثر ذلك تحولت بعد مبادرة من روسيا وموافقة الدول الأعضاء في

¹ Rustam Burnashev, "Security Challenges in Central Asia", L'Europe en Formation, 2015/01, n 375, pp.106-122.

² عملت روسيا على دمج أمنها بأمن دول آسيا الوسطى، حيث أنشأت "رابطة دول الكومنولث (Commonwealth of Independent States) في 21 ديسمبر/كانون الأول 1991، انضمت إليها 12 دولة كانت تكون جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، ما عدا دول البلطيق الثلاثة (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) بهدف تمتين الروابط السياسية والعسكرية. حيث قامت بتشكيل قيادة عسكرية مشتركة وتم إخضاع الحدود الخارجية للكومنولث لسيطرة مركزية من طرف روسيا، كما تتولى القوات الروسية عمليات حفظ السلام داخل الكومنولث، إضافة إلى وضع سياسة خارجية مشتركة للكومنولث تحدّد روسيا توجهاتها.

³ NTI, Commonwealth of Independent States CIS, NTI, 30/05/2022, at: <https://cutt.ly/TJSglzH>, Accessed on: 07/06/2022.

أكتوبر 2002، إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO، كما سعت روسيا أن توظف المنظمة لاستعادة دورها الهيميني في آسيا الوسطى والتي تعتبرها ضمن عقيدتها العسكرية مجالها الحيوي وأنها هي ذاتها امتداد لحدود روسيا. إضافة إلى جعل المنظمة كأداة لمواجهة التواجد الأمريكي في المنطقة، وتوسع الحلف الأطلسي شرقاً على التخوم الروسية.¹

في الاجتماع الأخير لرؤساء دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي في 15 ماي/أيار 2022، الذي تزامن مع الذكرى الثلاثين لمعاهدة الأمن الجماعي والذكرى العشرين للمنظمة، أين أكدت الدول الأعضاء على ضرورة الدفاع على أمن آسيا الوسطى أمام الترتيبات الأمنية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، خاصة بعد تقديم فلندا والسويد طلب الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، بعد أن كانت تتبنى الحياد وعدم الانضمام إلى أي أحلاف عسكرية إلى جانب (سويسرا، النمسا، إيرلندا). وعليه، ترى روسيا وأعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي ضرورة احتواء التوغلات الأمريكية-الأطلسية في المناطق العازلة (Buffer Spaces)، والتي كانت قد بدأت قبل اندلاع الحرب الأوكرانية الأخيرة 2022، على غرار المناورات والتدريبات واسعة النطاق التي قام بها الحلف الأطلسي على أراضي 19 دولة أوروبية Defender Europe 2022، بالقرب من الجناح الغربي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الأمر الذي يهدد أمن روسيا ودول آسيا الوسطى ككل.²

ثانياً: العسكرية الاستراتيجية

عملت روسيا على تنفيذ العسكرية الاستراتيجية للدول التي قاومت ورفضت الانضمام إلى رابطة دول الكومنولث المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي ترى فيها آلية لتعزيز السيطرة الروسية؛ على غرار دول البلطيق وجورجيا وأوكرانيا، وقامت هذه الدول باتباع سياسات المقاومة في وجه النفوذ الروسي بدعم أمريكي.

قامت روسيا بمواجهة جورجيا سنة 2008، بعد القصف الذي أقدمت عليه جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، إحدى الأقاليم الجورجية ذات الحكم الذاتي مدعومة من الولايات المتحدة، ذلك أنها تعتبر ممراً لخطوط الطاقة بديلاً عن الخطوط التي تمر عبر روسيا، إضافة إلى تطويق روسيا ومدّ الهيمنة الأمريكية إلى الحدود الروسية المباشرة، وبعد العملية العسكرية التي قامت بها روسيا، اعترفت بكل من أوسيتيا الجنوبية

¹ كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 408-410.

² President of Russia, "CSTO summit: The Kremlin hosted a meeting of the heads of the States of CSTO", **President of Russia**, at: <https://cutt.ly/FJShcKI>, Accessed on: 16/05/2022.

وأبخازيا المطلّة على البحر الأسود. وكانت هذه العملية العسكرية بمثابة الرد على الولايات المتحدة وحلفائها عن استعادة روسيا لمكانتها كقوة قادرة على الدفاع عن مصالحها في وجه التمدد الأمريكي-الأطلسي¹.

احتلت أوكرانيا موقعا هاما بين روسيا والحلف الأطلسي، إذ تعتبر الدولة الفاصلة بينهما نظرا لموقعها الجيوسياسي، فهي تحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا. وفي العقيدة العسكرية الروسية، تمثل أوكرانيا مصدر تهديد مباشر لأمن روسيا تاريخيا وإلى الوقت الراهن².

وعليه، فإن روسيا لن تترك أوكرانيا لتصبح جزءا من المنظومة الغربية-الأطلسية، الأمر الذي يهدّد أمنها بشكل مباشر ويعرّض الحصن الإستراتيجي الأخير والمنطقة العازلة لتمدد الهيمنة الأمريكية والحلف الأطلسي. هذا ما يفسّر العمليتين العسكريتين اللتين قامت بهما روسيا في 2014 و2022 على التوالي. وفي هذا السياق، يقول بريجنسكي "أنّ روسيا مع أوكرانيا تشكل امبراطورية، وأن انفصال أوكرانيا عنها سينيهي الامبراطورية الروسية"، وهذا ما يؤكد الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا لاسيما شبه جزيرة القرم³.

امتدت الاستراتيجية العسكرية الروسية إلى القطب المتجمد الشمالي، منذ أن أرسلت روسيا قطع من سلاح "بوسايدون (Poseidon)*"، إلى مياه القطب المتجمد الشمالي. وتقع الدائرة القطبية تحت نفوذ ثماني دول هي: روسيا أكثر الدول حضورا من حيث المساحة حيث تسيطر على 53% من سواحل القطب الشمالي، الولايات المتحدة (ألاسكا)، الدنمارك (جزيرة جرينلاند)، النرويج، كندا، أيسلندا، فنلندا والسويد⁴. من بين العوامل التي نقلت منطقة القطب المتجمّد من الهدوء إلى الصراع، نتيجة لما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية غير المكتشفة في العالم؛ كالنفط 13% والغاز 30%، إضافة إلى المعادن والعناصر النادرة

¹ Maciej Falkowski, "Georgian Drift: The Crisis of Georgian Way Westwards", **Center For Eastern Studies**, 22/02/2016, at: <https://cutt.ly/nJSjwIS>, Accessed on: 16/05/2022.

² عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة صراع"، مجلة سياسات عربية، العدد 9، 2014، ص 44.

³ Tamta Utiashvili, "Why Is a Small State like Georgia Important for the USA, the EU and Russia", **E-International Relations**, 04/06/2014, at: <https://cutt.ly/QJSjMzI>, Accessed on: 16/05/2022.

* ترجع تسمية بوسايدون إلى إله البحر في الأساطير اليونانية، غير أنّ روسيا حوّلت هذه الأسطورة إلى حقيقة، حيث أعلنت روسيا عن تطوير أخطر سلاح روسي سنة 2015، وأعلن فلاديمير بوتين عنه سنة 2018. ولا يزال إلى الآن قيد التطوير، وهو عبارة عن طوربيد نووي قادر على التسلل إلى قاع البحار وإحداث موجات إشعاعية نووية مدمّرة، تفوق القدرة التدميرية للقنبلة النووية بعشرة مرات فهو قادر على تدمير قارة بأكملها لذلك فهو واحد من الأسلحة التي تستعمل لغرض الردع.

⁴ Abhishek Saxena, "The Return of Great Power Competition to The Arctic", **The Arctic Institute**, 22/10/2020, at: <https://tinyurl.com/mvy9anw9>, Accessed on: 16/05/2022.

التي تتدخل في العديد من الصناعات التكنولوجية المتطورة¹. وهذا الاهتمام بالقطب الشمالي من دول المنطقة وخارجها أدى بعد ذوبان الثلوج نتيجة الاحتباس الحراري، مثل الصين والهند قصد البحث عن طرق التجارة والطاقة في إطار التعاون مع روسيا، التي تعول على طريق القطب المتجمد الشمالي بديلا لقناة السويس، الذي يقع في الأراضي الروسية "طريق بحر الشمال"².

أمام التحديات الأمنية التي باتت تشكلها المنطقة لروسيا، حيث أصبحت الحدود الروسية محل انكشاف أمني، بعد ما كانت تشكل الثلوج خطا دفاعيا طبيعيا، بالإضافة إلى أنها أقرب منطقة تتقارب فيها روسيا وحلف شمال الأطلسي. وعليه اتخذت روسيا استراتيجية عسكرية تفضي إلى تعزيز دفاعاتها العسكرية بإنشاء قواعد عسكرية أكثر تطورا مجهزة بكاسحات الثلوج النووية وأسلحة نوعية. أيضا تعمل روسيا في إطار التعاون مع الصين على إقامة مناورات عسكرية في المنطقة³.

II. الاستراتيجية الروسية العسكرية لمواجهة الحلف الأطلسي على المستوى العالمي

عملت روسيا على مواجهة الترتيبات الأمريكية-الأطلسية على مستوى النظام الدولي، من خلال التحرك نحو مناطق جيوسياسية. وذلك لإعادة اعتبارها كقوة عظمى وللدفاع على مصالحها العسكرية الأمنية والاقتصادية. إضافة إلى تفادي الطوق الاستراتيجي الذي تسعى الولايات المتحدة من خلاله إلى احتواء النفوذ والتوسع الروسي عالميا.

باعتبار التوجهات الاستراتيجية العسكرية الروسية، فإنها ركزت على مناهضة الأحادية الأمريكية والدعوة لإرساء نظام دولي متعدد الأقطاب، ولمواجهة التمدد الأطلسي في المناطق الاستراتيجية من بينها الشرق الأوسط، الذي يحتل مكانة هامة لدى الولايات المتحدة وحلفائها، فهو بمثابة خزان للطاقة إذ يسعى الوجود الأمريكي-الأطلسي لبناء نظام نقل الطاقة، الغاز والنفط من الخليج عبر تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. امتد الرهان الطاقوي إلى شمال إفريقيا حيث شكل النفط الليبي دافعا قويا للولايات المتحدة وحلفائها من الانخراط في القضية الليبية وقد تجسد ذلك في العملية العسكرية التي قام بها الحلف الأطلسي

¹ Donald L Gautler & Others, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas in the Arctic", **Science.org**, 29/05/2009, at: <https://tinyurl.com/muwwvms4>, Accessed on: 11/05/2022.

² Paul Mcleary, "Along The Russian Border: Norway Holds The Northern Line", **Breaking Defense**, 05/12/2019, at: <https://tinyurl.com/ybsyfevx>, Accessed on: 11/05/2022.

³ Paton Walsh, "Satellite Images Show Huge Russian Military Buildup in the Arctic", **CNN**, 05/04/2021, at: <https://tinyurl.com/3per2jb9>, Accessed on: 11/05/2022.

ضد ليبيا سنة 2012¹. وعليه تسعى روسيا إلى إعادة نفوذها في المناطق الاستراتيجية على غرار الشرق الأوسط (سوريا)، إفريقيا (ليبيا ومالي).

تعد منطقة شرق المتوسط، سوريا تحديداً، فضاء للتنافس الأمني-العسكري بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية-الحلف الأطلسي، فقد عملت روسيا-بوتين على التواجد العسكري في المنطقة من خلال قطع عسكرية بحرية تتكون من غواصات وسفن وحاملات طائرات وأسلحة نوعية تابعة لأسطول البحر الأسود إلى منطقة شرق المتوسط، حيث أكد الرئيس فلاديمير بوتين على أهمية بناء قاعدة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط بما يضمن لروسيا الوصول للمياه الدافئة كهدف استراتيجي راسخ في العقيدة العسكرية الروسية، ضف إلى ذلك تحقيق التوازنات الاستراتيجية في المنطقة².

تشكل القواعد الروسية في سوريا حميميم وطرطوس، ظهور استراتيجيا واقتصاديا لروسيا في منطقة شرق المتوسط، ليس فقط لإعادة ترتيب التوازنات في الشرق الأوسط وإنما لرهانات طاقوية أيضاً، حيث تم التوقيع على اتفاق بين روسيا وسوريا يسمح بالتنقيب والحفر في منطقة قبالة الساحل السوري، من طرف المجموعة الروسية "غازبروم" مع منحها حصة لمدة خمسة وعشرين عاماً من النفط والغاز، وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن لروسيا مصالح في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ترتبط بضمان أمنها القومي، وأكد ذلك خلال زيارته لمقر قيادة القوات المسلحة الروسية سنة 2013، "إن هذه تعد بمثابة منطقة استراتيجية مهمة، ولدينا فيها مصالحنا المرتبطة بضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية"، وأضاف "لذلك بالذات تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لربط سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط"، كما أشار وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إلى "أن ربط سفن الأسطول الحربي الروسي في المتوسط هي قصد المحافظة على التوازن الاستراتيجي ومراقبة الأجواء وحماية مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة الملتهبة"³.

بدأت الأزمة في ليبيا سنة 2011، بدعم من حلف شمال الأطلسي ضد النظام السياسي القائم، وانتهت بالإطاحة بالرئيس الراحل معمر القذافي وانقسام البلاد بين حكومتين واحدة في الشرق يقودها

¹ زيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية-أمريكية وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص ص 120-118.

² Mark N.Katz, "Russia in The Mediterranean and The Middle East", *European Institute of the Mediterranean*, 15/12/2021, at: <https://tinyurl.com/3yr5ss3r>, Accessed on: 11/05/2022.

³ Defense Intelligence Agency, "Russia Military Power: Building a Military to Support Great Power Aspirations", Defense Intelligence Agency, 09/08/2017, pp.12-16.

العسكري خليفة حفتر، وأخرى في طرابلس مدعومة من الأمم المتحدة، وكلتا الحكومتين تتلقى دعما من قوى إقليمية ودولية. وتدعم روسيا حكومة طبرق التي يقودها خليفة حفتر، ولاتزال الأزمة الليبية قائمة إلى غاية الوقت الراهن بعد فشل الحل السياسي لإجراء انتخابات سنة 2021. وتحتل ليبيا مكانة استراتيجية هامة في لعبة التوازنات الدولية بين القوى العظمى وذلك انطلاقا من رهان الطاقة النفط والغاز والموقع الجيوسراتيجي، ويتمثل الوجود الروسي من خلال الشركات الأمنية الخاصة "فاغنر"* التي ينفي الكرملن رسميا علاقته بها نظرا لما توفره من غطاء للتهرب من العقوبات التي يفرضها الغرب على روسيا¹. بالإضافة إلى ما تمثله فاغنر كأداة غير رسمية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية العسكرية الروسية، حيث يتم توظيفها في المناطق الجيوسياسية قصد تحقيق المصالح والرهانات وإعادة ترتيب التوازنات الدولية وفق الرؤية الروسية.

امتد التدخل الروسي إلى غرب إفريقيا مالي تحديدا، حيث تلعب روسيا على قلب التوازنات في قارة إفريقيا بين اللاعبين التقليديين، فبعد الانقلاب الذي حدث في باماكو العاصمة المالية سنة 2020، وبعد سلسلة من الأحداث والانقلابات العسكرية المتكررة تم إلغاء اتفاقية أمنية بين مالي وفرنسا في 2 ماي 2022، كان قد تم إبرامها سنة 2014، بالإضافة إلى اتفاقين يقضيان بالتواجد العسكري الفرنسي من خلال "بارخان" الفرنسية، و"تاكوبا" المؤلفة من عدة قوات أوروبية. وتتواجد قوات فاغنر في مالي منذ 2021، حينما أبرمت اتفاقية مع الحكومة المالية على تقديم خدمات أمنية. كما شاركت فاغنر في العديد من العمليات العسكرية إلى جانب الجيش المالي، رغم ذلك لاتزال روسيا تنفي علاقتها بشكل رسمي بها، حيث صرح سيرغي لافروف في 2 ماي 2022، أن بلاده ليس لديها علاقة بقوات فاغنر، وأضاف أنها موجودة في ليبيا ومالي لأغراض تجارية. علاوة على ذلك استخدمت روسيا حق النقض في مجلس الأمن ضد محاولة للأمم المتحدة قصد إجراء تحقيق مستقل حول العمليات العسكرية التي قامت بها فاغنر في مالي².

* تجدر الإشارة إلى أن فاغنر (Wagner) هي شركة أمنية خاصة روسية، أسسها يفغيني بريغوجين المقرب من الرئيس فلاديمير بوتين، وتنسب إليه أيضا وكالة أبحاث الأنترنت الروسية "ترول فارم" التي تتهمةا الولايات المتحدة الأمريكية أنها المسؤولة عن محاولة التأثير في الانتخابات الأمريكية. وتعمل فاغنر بطريقة غير رسمية، حيث ينفي كل من يفغيني والحكومة الرسمية أي علاقة رسمية بينهما، حيث تعمل من خلال تجنيد المقاتلين أو كما يصطلح عليهم بـ"المرتزقة" من الدولة التي يحاربون فيها إلى جانب مقاتلين روسيين وحدث ذلك في كل من سوريا، ليبيا، أوكرانيا، مالي، إفريقيا الوسطى.

¹ Euronews, "UN report: Libya Faces Serious Security Threat from Foreign Fighters, Russia Wagner", **Euromews.**, at: <https://tinyurl.com/2p8uf7bp>, Accessed on: 01/06/2022.

² Colum Lynch & others, "Russia Flounders in Ukraine but Doubles Down in Mali", **Foreing Policy**, 14/04/2022, at: <https://tinyurl.com/y2cr5u25>, Accessed on: 01/06/2022.

من خلال ما تقدم، يظهر أن روسيا استعادة مكانتها كقوة عسكرية عظمى، لمواجهة الترتيبات الأمريكية-الأطلسية على المستوى الإقليمي والدولي. كما تسعى لتغيير بنية النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب وإنهاء الهيمنة الأمريكية وذلك من خلال الاستراتيجية العسكرية الشاملة.

المبحث الثاني: مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية لمواجهة نظام القطبية الأحادية

يتحدّد هيكّل النظام الدولي على أساس كيفية توزيع القدرات والموارد وتركيزها بين الوحدات المكونة له. ويطلق على توصيف بنية النظام الدولي السائدة مصطلح القطبية، حيث يدور الجدل المعرفي حول بنية النظام الدولي التي وفقها يتحدّد نمط القطبية، التي تحدّد شكل النظام الدولي الذي قد يكون أحادي القطبية "Unipolar System" وذلك عندما يحدث تركّز كبير للموارد لدى دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول (اتحاد) تسود البنيان الدولي، كما قد يكون هيكّل النظام الدولي ثنائي القطبية (Bipolar System) وذلك عندما يركّز النفوذ الدولي في دولتين قطبيتين أو كتلتين رئيسيتين تتوزع القدرات بينهما، وهذه الثنائية قد تكون جامدة كما قد تكون مرنة. ويمكن أن يكون البنيان الدولي متعدد الأقطاب (Multipolar System) وذلك عندما توجد مجموعة من الدول أو الأقطاب تمتلك موارد وإمكانات متكافئة نسبياً¹.

يهدف هذا المبحث، إلى محاولة استشراف الأفق المستقبلية لبنية النظام الدولي، من خلال الارتكاز على سيناريو التعدّدية القطبية بناء على التعاون الروسي-الصيني وأثره على بنية النظام الدولي. إضافة إلى سيناريو تراجع التعاون الروسي-الصيني وأثره على بنية النظام الدولي، الذي يفتح احتمال سيناريو الثنائية القطبية واحتمال سيناريو استمرار الأحادية القطبية.

المطلب الأول: سيناريو نظام دولي متعدد الأقطاب بقيادة المثلث الاستراتيجي

يرتكز هذا السيناريو على احتمال بروز نظام دولي متعدد الأقطاب بقيادة المثلث الاستراتيجي تشكّل الصين والولايات المتحدة الأمريكية ضلعيه وروسيا قاعدته. ذلك أن النظام الدولي يشهد تحولات استراتيجية في مختلف المجالات الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية، خاصة مع صعود القوى التعديلية وتشكّل المحور الروسي-الصيني الذي يسعى لمناهضة الأحادية الأمريكية على النظام الدولي، إضافة إلى إعادة ترتيب التوازنات الدولية وتغيير ميزان القوى الدولي. وذلك تماشياً مع مؤشرات القوة التي تتمتع بها دول المثلث الاستراتيجي.

¹ جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحّي، (بيروت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص 113-136.

أولاً: نهاية النظام الدولي الليبرالي

هيمن النظام الغربي الليبرالي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على هيكل النظام الدولي، الذي ترسخ بعد الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي وتحقيق لحظة الأحادية الأمريكية، وقد بدأت المؤسسة لهذا النظام الليبرالي الغربي منذ الحرب العالمية الثانية أين بنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون نظاماً دولياً متعدد الأوجه ومتراحي الأطراف، تم تنظيمه ليعتبر محور حول الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة، المؤسسات متعددة الأطراف، التعاون الأمني والاعتماد المتبادل، وشكلت الولايات المتحدة الأمريكية "الموطن الأول" لهذا النظام. حيث حققت الهيمنة على النظام الدولي، وعملت على إقامة التحالفات وتثبيتها، بالإضافة إلى إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي. معتنقة بذلك مذهب الاستثنائية الأمريكية حيث تعتبر أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية مكانة خاصة ومتميزة بين سائر الأمم، انطلاقاً من أنها "العالم الجديد" (The New World) الذي يتحقق فيه "الحلم الأمريكي" (The American Dream)، حيث تكمن هذه الاستثنائية سواء من حيث الشعور القومي، التطور التاريخي والمؤسسات السياسية، كما أن هذه الاستثنائية الأمريكية كانت ولا تزال عنصراً مفتاحياً لفهم السلوك الخارجي الأمريكي في قيادة النظام الدولي¹.

يحتاج جون آيكنبيري أن النظام الدولي في أزمة، و يستقر ذلك من خلال السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية طيلة السنوات الأخيرة منذ 2005، في قضايا عديدة كالتجارة، التحالفات، القانون الدولي، النزعة التعددية، البيئة، حقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي من شأنها أن تنهي دور أمريكا باعتبارها قائدة للنظام العالمي الليبرالي، بالإضافة إلى بداية تفكك مشروع ما بعد الحرب الطويل على غرار البريكست بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من المشكلات التي تحدث بأوروبا، كما يبدو أن الديمقراطية الليبرالية ذاتها في حالة تراجع مع ارتفاع عدد متنوع من الديمقراطيات الجديدة التي برزت مجدداً في العديد من البلدان على غرار قضايا الهجرة وكره الأجانب؛ منها المجر، بولندا، النمسا، هولندا، وغيرها من التحولات في المنظومة الليبرالية².

كما ذهب جون ميرشايمر إلى الإقرار أيضاً بالأزمة التي يعيشها النظام الدولي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مستدلاً بالإخفاقات التي شهدتها الحملات التبشيرية للديمقراطية الليبرالية في

¹Francis Fukuyama, «L'exceptionnalisme Américain et la Politique Etrangère des Etats Unies», *Politique Américaine*, n°1, (2015), pp.37-42.

²John Ikenberry, *A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crises of Global Order*, (Yale: University Press, 2020), pp.253-259.

الشرق الأوسط، الحرب على الإرهاب، الأزمات الاقتصادية، والأزمة المالية 2007-2008، وما أحدثته هذه القضايا من فوضى على مستوى النظام الإقليمي والدولي. كما أشار إلى الانشقاقات في العلاقات الأوروبية-الأطلسية خاصة مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض، الذي وجه انتقادات واسعة للمؤسسات التي شكّلت النظام الدولي الليبرالي، بما فيها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى التدهور الحاصل في العلاقات مع القوى الوازنة في النظام الدولي خاصة روسيا والصين، وتحويل هذه القوى إلى أعداء من خلال الحملات العسكرية الرامية لبناء نظام دولي ليبرالي¹.

ألزمت الولايات المتحدة نفسها بتحويل روسيا والصين إلى ديمقراطيات ليبرالية من خلال خلق الأزمات على أشكال عدة، بالمقابل قاومت روسيا والصين عمليات نشر النظام الليبرالي لأسباب واقعية، ذلك أن الولايات المتحدة تطمح إلى بسط هيمنتها على النظام الدولي اقتصاديا، عسكريا، وسياسيا ما دفع القوتين إلى مناهضة القطب الواحد والدعوة لإقامة نظام متعدد الأقطاب.

ثانيا: ملامح النظام الدولي متعدد الأقطاب

تؤكد أغلب الدراسات المستقبلية أنّ النظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية، وفقا للسمّة الأبرز في النظام الدولي القائم وهي صعود الدول التعديلية (The Revisionist States)، وعلى رأسها الصين وروسيا. فخلافا لدول الوضع القائم (Status quo) التي صمّمت قواعد النظام الدولي القائم، وتعمل على الاستفادة من تلك القواعد، فإنّ القوى التعديلية كما أشار لذلك أورغانسكي (Organski)، أنّ القوى التعديلية أو المتحدية هي تلك التي تريد مكانا جديدا في النظام الدولي، وفق ما يتناسب مع قوتها. كما أنها تعرب باستمرار عن عدم الرضا بخصوص مكانتها في هذا النظام، وتسعى كل ما وجدت فرصا أنسب إلى تغيير التوازن القائم إلى صالحها إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف².

يعمل المحور الروسي-الصيني، ضمن الشراكة الاستراتيجية الشاملة إلى إحداث توازن في النظام الدولي، وتفعيل مكانتهما الدولية لمواجهة التحديات التي تفرضها الأحادية الأمريكية على الفضاء الإقليمي خاصة الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي في آسيا الوسطى، وبحر الصين الجنوبي الذي يستهدف أمن دول المنطقة واستقرارها، إضافة إلى تطويق روسيا والصين في مجالهما الحيوي، فضلا عن دعم الأقاليم الانفصالية التي تعتبر من أهم التحديات الاستراتيجية المشتركة التي تنذر بتهديد الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية لكل من روسيا والصين، أما على مستوى النظام الدولي فتشكل الأحادية

¹ John Mearsheimer, op.cit, p.16.

² جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 133.

الأمريكية أحد التحديات المشتركة بين المحور الروسي-الصيني، حيث تسعى كل من روسيا والصين إلى مناهضة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والافراد بالقرار العالمي في القضايا الدولية، التخلص من السياسات الحمائية-الهيمنية التي تمارسها أمريكا على المؤسسات الدولية. بالإضافة إلى رفض المساعي الأمريكية لتنميط العالم وفق النموذج الأمريكي-الغربي.

استنادا إلى عناصر القوة التي تمتلكها دول المثلث الاستراتيجي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، ونظرا لتوزيع القوة وتركزها بين هذه الدول الثلاث، يمكن تحديد احتمال توجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية. وفي هذا السياق، قدم الأستاذ وليد عبد الحي¹ مجموعة من مؤشرات القوة في النظام الدولي، وفقا لعدد من نماذج قياس القوة الدولية، حيث حدد اتجاه النظام الدولي نحو التعددية القطبية انطلاقا من نتائج البحث القائمة على معادلة ديفيد سنغر (David Singer) لقياس مدى توزيع القوة عالميا^{*}، والمقارنة بين هذه المؤشرات لدى الدول الثلاثة لسنة 2021/2022، والتي تظهر على النحو التالي:

الجدول رقم 03: مؤشرات توزيع القوة العالمية²

الرقم	المؤشرات	الصين	و.م.أ	روسيا
01	أ- إجمالي الناتج المحلي بالدولار	13.4 تريليون دولار	20.49 تريليون دولار	1,7 تريليون دولار
	ب- إجمالي الناتج على اساس معادلة القوة الشرائية (Purchase Power Parity)	27.31 تريليون دولار	21.44 تريليون دولار	4.32 تريليون دولار
02	مؤشر جيني (Gini Index)	38,5%	41,1%	37,5%
03	نسبة الانفاق الدفاعي من الناتج المحلي	9,1%	3,4%	4,5%
04	نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي	553.4 مليار دولار	511.1 مليار دولار	483.5 مليار دولار
05	الديموقراطية	2,26%	7,96%	3,24%
06	العولمة	65,11%	82,41%	72,03%
07	معدل الاستقرار السياسي	0,24%	0,30%	0,73%

¹ وليد عبد الحي، "مستقبل النظام الدولي بين الاتجاه الأعظم والاتجاهات الفرعية"، محاضرة، مؤسسة عبد الحميد شومان الأردن، 2022/05/23.

^{*} معادلة ديفيد سنغر: يمكن من خلالها قياس تركيز القوة في نظام دولي معين. وتحديد بنية النظام الدولي استنادا لهذه المعادلة (إجمالي تربيع قوى النظام -1) ÷ (عدد الدول وقت القياس) ويتم الحساب وفق معادلة ديفيد سنغر على أساس القوى العظمى.

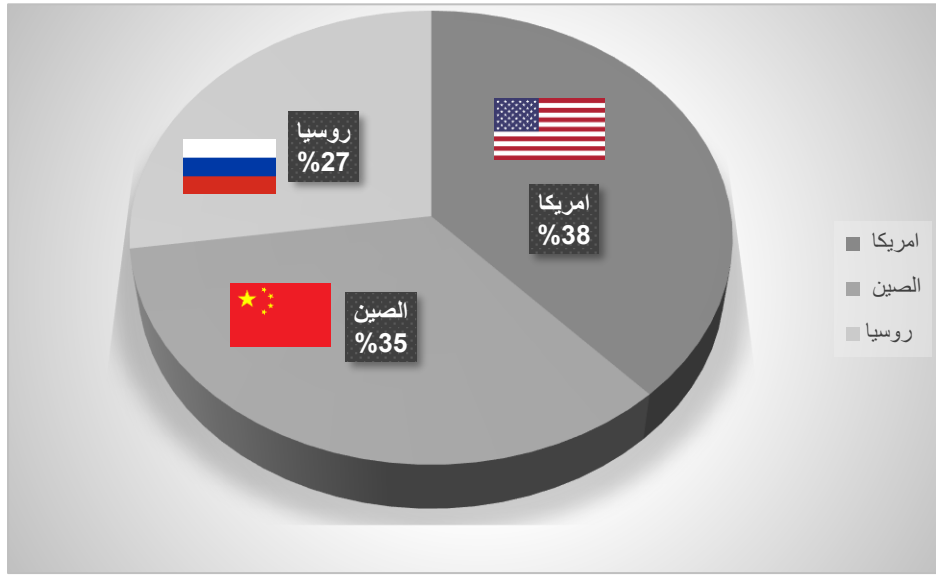
² يمكن العثور على هذه البيانات على الرابط التالي:

الفصل الثالث: الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية لبناء نظام متعدد الأبعاد

08	حجم التجارة الخارجية	4,6 تريليون دولار	4.3 تريليون دولار	606 مليار دولار
09	حجم العجز في الميزان التجاري	359,3 مليار دولار	946.1 مليار دولار	91.8 مليار دولار
10	مؤشر العسكرة	550 %	683 %	883 %
11	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي	55.36 %	106.70 %	32 %
12	معدل الجريمة (لكل 100 ألف)	31.18 %	47.7 %	30.14 %
13	عدد الجامعات ضمن المائة الأولى عالمياً	6	26	3
14	القوة النارية (القوة العسكرية والانفاق العسكري والامكانيات السوقية والجغرافية)	0.0511 %	0.0435 %	0.0501 %
15	حجم المساعدات الخارجية	38 مليار دولار	34.62 مليار دولار	1.14 مليار دولار
16	قبول الرأي العام الدولي لها كقيادة عالمية	32 %	33 %	30 %
17	عدد شركاتها الكبرى ضمن الثلاثين الأولى في العالم	10	14	18
18	عدد مرات استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي منذ عام 2000	12	14	27
19	عدد القواعد العسكرية في الخارج	4	55	8
20	عدد المنظمات الدولية الحكومية التي لها عضوية فيها	74	77	48
21	عدد السكان	1.439 مليار نسمة	331 مليون نسمة	146 مليون نسمة
22	المساحة	9.388 مليون كم ²	9.147 مليون كم ²	16.367 مليون كم ²
23	عدد براءات الاختراع	1.441.086	496.123	3238
24	إيقاع التغير في إجمالي الناتج المحلي (2000-2020)	6 أضعاف	2 أضعاف	0,7 أضعاف

يظهر من خلال مؤشرات توزيع القوة العالمية، التقارب بين تقسيم القوة للدول الثلاث، وبالتالي فالنظام الدولي أقرب للتعددية القطبية، استناداً على المؤشرات التي تم حسابها وفق معادلة ديفيد سنغر، عدد الدول العظمى في النظام الدولي × (نسبة قوة الدولة من إجمالي مجموع القوى العظمى في سنة معينة) تكون النتيجة بالنسبة المئوية على النحو التالي:

الشكل رقم 03: توزيع القوة العالمية بين أمريكا والصين وروسيا حسب مؤشر ديفيد سينغر



نستنتج، من خلال ما سبق، أن توزيع القوة، عالمياً، في الوقت الحالي بين الولايات المتحدة، روسيا والصين، على مستوى متقارب ما يعني أن النظام الدولي يتحول تدريجياً نحو التعددية القطبية. وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ضلعاً المثلث الاستراتيجي وروسيا قاعدته.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع التعاون الروسي-الصيني

يتناول هذا المطلب سيناريو تراجع التعاون الروسي-الصيني، وفقاً للمتغيرات التي قد تطرأ على التعاون. وينطلق هذا الاحتمال من التطورات والظروف الإقليمية والدولية بعد الحرب الروسية الأخيرة على أوكرانيا، والموقف الصيني منها: ما الذي تخسره الصين إذا دعمت روسيا في حربها؟ وما الذي تكسبه إذا تجنبت الانخراط في الحرب الروسية؟

كما يستعدي هذا السيناريو طرح احتماليين آخرين، فإذا تراجع التعاون الروسي-الصيني مع استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها على الاقتصاد الروسي، ودخول روسيا في العزلة أمام تشديد العقوبات الغربية عليها، بالإضافة إلى تمدد الطوق الاستراتيجي من طرف حلف شمال الأطلسي خاصة مع احتمال قبول طلب الانضمام الذي قدمته كل من فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي وماذا سيكون الرد الروسي إذا قبل طلب الانضمام؟ قد تتأثر بنية النظام الدولي بهذه التحولات الاستراتيجية الأمر الذي قد يطرح احتمال سيناريو ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وسيناريو استمرار الأحادية القطبية.

وقعت الصين وروسيا 15 اتفاقية شراكة شاملة للتعاون في مجالات عديدة، قبل الحرب الروسية الأخيرة على أوكرانيا بعشرين يوماً، لكن تغيرت الأوضاع خاصة بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على روسيا، وبذلك أصبح الموقف الصيني معقداً أمام العقوبات المفروضة على روسيا والاتفاقيات الموقعة بين موسكو-بيكين. ومن بين أهم العقوبات وأخطرها على التعاون الروسي-الصيني، استبعاد روسيا من نظام سويفت المصرفي، بما له من تأثير على المبادلات التجارية بينهما والتي تتم بالأورو والدولار، في ظل غياب بديل يمكن أن تعتمد عليه الدولتان في المبادلات التجارية بينهما، طرح خيار نظام (China International System CIPS)، وهو نظام يشبه سويفت في مبدأ معاملاته وخدماته، ولكن تقتصر التعاملات فيه على اليوان الصيني فقط، لكن معاملاته صغيرة مقارنة بمعاملات سويفت إضافة إلى أن 20 بنك روسي فقط مرتبط بنظام CIPS¹.

كما ذهبت بعض البنوك الصينية إلى تجميد أعمالها مع روسيا بعد الحرب الأوكرانية، وذلك خوفاً من العقوبات التي قد تطالها جراء مساعدتها لروسيا قصد تجاوز العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ على غرار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB الذي يقع مقره في

¹ Laura He, "Analysis: China can't do much to help Russia sanction-hit economy", CNN Business, 04/03/2022, at: <https://cutt.ly/xJSqVo0>, Accessed on: 01/06/2022.

بيكين وتعتبر أكبر مساهم فيه، والذي قام بتجميد القروض وتعليق جميع أعماله في روسيا¹ بعد الحرب الأوكرانية، كما قام أكبر البنوك التجارية والصناعية في الصين (ICBC) بتوقيف إصدار خطابات الاعتماد تجنباً لانتهاك العقوبات المفروضة على روسيا، وقد أثر هذا القرار على تمويل عمليات مشتريات السلع الروسية وخاصة الفحم، الذي يعد من أهم السلع التي تصدرها روسيا للصين، حيث يقدر حجم إمدادات الفحم الروسي للصين بـ 15%، وتعد الصين أكبر المستوردين للفحم الروسي².

كما ذهبت الشركات الصينية للتكنولوجيا والاتصالات الموجودة في روسيا إلى تخفيض إنتاجها نتيجة للعقوبات المفروضة على روسيا، وذلك خوفاً من أن تطالها العقوبات الأمريكية-الغربية، التي تعاني منها من قبل. على غرار شركة (HUAWEI) للاتصالات، والتي حالياً يناقش الاتحاد الأوروبي قضية السماح لها ببناء شبكات (G5) والبنية التحتية للاتصالات، وهل هذا سيمهّد الأمن القومي الأوروبي. بالإضافة إلى شركة (SMIC) لأشباه الموصلات التي تستورد الأصول والمعدات التكنولوجية المتطورة من الغرب. وفي هذا السياق، ذكر الباحث دان وانغ من شركة الأبحاث الصينية (GAVEKAL)، أن الغرب لديه الكثير ليقدمه للشركات الصينية أكثر من روسيا³. وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم التجارة بين الصين والاتحاد الأوروبي بلغ سنة 2021، 828 مليار دولار، بينما مع الولايات المتحدة الأمريكية 756 مليار دولار، أما مع روسيا 147 مليار دولار⁴. هذا ما يفسر خوف الصين من الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية مع الغرب إذا خالفت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وفي الوقت ذاته يمكن أن يتسبب هذا الأمر في سيناريو تراجع التعاون الروسي الصيني كلما طال أمد الحرب الأوكرانية وظهور تطورات جديدة على المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: سيناريو الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

يطرح هذا السيناريو احتمال بروز الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الفاعلين الجيوسياسيين الأكثر تنافساً على قيادة النظام الدولي والأكثر تأثيراً فيه، وذلك نظراً لاحتمال تراجع التعاون الروسي-الصيني الذي يقف في مواجهة الأحادية الأمريكية وفك الهيمنة على النظام الدولي

¹ Tabby Kinder, Eleanor Olcott and Joe Rennison, "China based AIB freezes lending to Russia and Belarus over Ukraine war", *Financial Times*, 03/03/2022, at: <https://tinyurl.com/4pbpzdjv>, Accessed on: 01/06/2022.

² Muyu Xu & Chen Aizhu, "China's Russian coal purchases stall as buyers struggle to secure financing", *Reuters*, 01/03/2022, at: <https://tinyurl.com/ypmb9w2d>, Accessed on: 04/06/2022.

³ Financial Times, "Chinese smartphone shipments to Russia plunge as rouble collapses", *Financial Times*, 02/03/2022, at: <https://tinyurl.com/2p8exscb>, Accessed on: 02/06/2022.

⁴ Saibal Dasgupta, "Sanctions Imposed on Russia Hurt Chinese Economy", *Voa News*, 03/03/2022, at: <https://tinyurl.com/mrxp25hc>, Accessed on: 03/06/2022.

بالدعوة للتعددية القطبية، وهذا التعاون يمكن أن يتراجع كنتيجة للحرب الروسية على أوكرانيا، وتداعياتها على روسيا وعلى الشراكة بين موسكو-بيكين. بالإضافة إلى التصعيد الغربي نحو دفع روسيا إلى العزلة العالمية، ما له أن يؤثر على مستقبل التعاون بين المحور الروسي-الصيني.

بالمقابل تظهر الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ضلعا المثلث الاستراتيجي في المنافسة على قيادة النظام الدولي. وفي الواقع لطالما شكلت الصين العدو والمنافس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها الدولية لما تملكه من عوامل القوة التي تجاوزت القوة الأمريكية، وقد كانت أول ملامح هذا التنافس إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية التوجّه نحو آسيا-الباسيفيك، قصد احتواء التمدّد الصيني في المنطقة. وقد ارتفعت حدة التنافس الأمريكي الصيني مؤخرا في 23 ماي/أيار 2022، عقب أول زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى آسيا-الباسيفيك، حيث أعلن عن استراتيجية اقتصادية شاملة في منطقة آسيا-الباسيفيك قصد مواجهة واحتواء الهيمنة الصينية في المنطقة¹، وتعدّ أقوى استراتيجية تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك نظرا لما تشكله من تهديد مباشر للاقتصاد الصيني والتي يمكن أن تقوض مستقبله في المنطقة.

وتهدف هذه الاستراتيجية (IPEF) والتي وقعت عليها 12 دولة (أستراليا، نيوزيلندا، إندونيسيا، ماليزيا، بروناي، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، الهند، كوريا الجنوبية واليابان)، إلى مواجهة التمدد والهيمنة الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك، بالإضافة إلى طرح استراتيجية سحب وتقليل نشاط الشركات الأمريكية تدريجيا من الصين، خاصة وأنها تتعاون مع روسيا وتدعم مساعيها. كما تهدف الولايات المتحدة إلى تفعيل شراكة اقتصادية شاملة وفاعلة تنافس الاقتصاد الصيني في المنطقة، كما تسعى إلى طرح طلب انضمام تايوان إلى هذه الشراكة الأمر الذي يزيد من التنافس وحدة التوتر بين الدولتين².

كما تشكل تايوان قلب التنافس والصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى الاحتمالات المستقبلية لمركز الصراع الأمريكي-الصيني ينطلق من تايوان الواقعة في آسيا-الباسيفيك. ومنذ الحرب الباردة حسب المتابعين للسياسة الخارجية الأمريكية لم تصرّح أمريكا عن استراتيجيتها بشكل مباشر كما فعل الرئيس جو بايدن، حينما قال أنّ الولايات المتحدة مستعدة للتدخل بشكل عسكري مباشر في حال تعرّضت تايوان إلى هجوم عسكري صيني وقررت ضمها بالقوة، الأمر الذي أثار ضجة في الصين التي تعتبر

¹ Kevin Liptak, "Biden unveils his economic plan for countering China in Aisa", CNN, 23/05/2022, at: <https://tinyurl.com/566eavwh>, Accessed on: 23/05/2022.

² Owen Churchill & Kinling Lo, "Joe Biden launches IPEF initiative, with 12 Asia-Pacific economies signing on", South China Morning Post, <https://cutt.ly/8JStvMz>, Accessed on: 23/05/2022.

تايوان جزء لا يتجزأ من البر الرئيسي الصيني¹. هذا ما يفسر أهمية ومكانة تايوان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتواجد أسطول بحري أمريكي في بحر الصين الجنوبي لحماية المصالح الأمريكية، ولتأمين الطرق التجارية بينها وبين حلفائها، بالإضافة إلى احتواء الصين في مجالها الحيوي. كما تعتبر تايوان أهم مورد لأشباه الموصلات العالمية حيث استحوذت الشركات التايوانية على 63% من إجمالي السوق العالمية لسنة 2020، حيث حققت شركة (TSMC) أكبر شركة لتصنيع الرقائق التعاقدية في العالم بنسبة 53% من السوق العالمية، وتتدخل هذه المنتجات في العديد من الصناعات التكنولوجية المتطورة خاصة السلاح والطائرات العسكرية، كما تعتمد أكبر الشركات الأمريكية في تصنيع منتجاتها على الرقائق التايوانية على غرار شركة (Apple) و (Intel)².

في هذا السياق، تظهر الأهمية الاستراتيجية لتايوان في قلب التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تعتبرها الصين مسألة وجودية تتعلق بتاريخها وهويتها كدولة، كذلك تمثل تايوان أهم نقطة ارتكاز للاقتصاد الصيني في منطقة آسيا-الباسيفيك. أما بالنسبة للولايات المتحدة فتايوان تمثل الظهير الاستراتيجي للإئتلاف المناهض لهيمنة الصين في المنطقة حيث تقع تايوان وسط غرب الباسيفيك الذي يضم معظم الاقتصاديات المهمة في آسيا والعالم.

ثانياً: سيناريو استمرار الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

بدا للكثير من الباحثين، قبل الحرب الروسية الأخيرة على أوكرانيا، أن الولايات المتحدة الأمريكية؛ كقائدة للنظام الدولي، غير قادرة أو غير راغبة في إيقاف المدّ غير الليبرالي الذي يجتاح النظام الدولي خاصة التعاون الروسي-الصيني وأثره على بنية النظام الدولي. غير أن حرب روسيا واستمرارها جعلت الباحثين يرون أن بوتين قد منح الولايات المتحدة وحلفائها فرصة لإعادة تنشيط المشروع الليبرالي، خاصة إذا تحقق سيناريو تراجع التعاون الروسي-الصيني وسيناريو التنافس الأمريكي الصيني على النظام الدولي، الأمر الذي يحيلنا إلى طرح احتمال سيناريو استمرار الأحادية القطبية الأمريكية نظراً لكونها الطرف الأقوى بين دول المثلث الاستراتيجي، كما أن انهيارها كقطب وازن في النظام الدولي بعيد المدى نظرياً بناء على مؤشرات القوة

¹ Mark Magnier, "Joe Biden comments on US defending Taiwan could cause missteps", **South China Morning Post**, 24/05/2022, at: <https://cutt.ly/fjStfhj>, Accessed on: 23/05/2022.

² Ciel Qi, "Taiwan's Bargaining Chips?", **Join TechCrunch+**, 02/12/2021, at: <https://cutt.ly/9JStkKV>, Accessed on: 23/05/2022.

الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل روسيا والصين، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لها القدرة على إعادة ترتيب أوراقها والانتشار الاستراتيجي.

إن استمرار الحرب الأوكرانية قدم للولايات المتحدة وحلفائها العديد من الخيارات لتحقيق أهدافها المتمثلة في استنزاف وإضعاف روسيا من خلال العقوبات الاقتصادية، المساعدة والدعم العسكري لأوكرانيا في مواجهة روسيا¹، بالإضافة إلى الضغط على روسيا من خلال طرح إمكانية انضمام كل من فنلندا والسويد إلى حلف الشمال الأطلسي وهو بالأساس السبب الأول الذي دفع بروسيا لشن الحرب على أوكرانيا حينما أبدت رغبتها بالانضمام إلى الحلف الأطلسي. الأمر الذي يضع روسيا في موقف حرج هل ستدخل في حرب أخرى مع فنلندا والسويد قصد توقيف تمدد الحلف الأطلسي؟ كما تهدف الولايات المتحدة وراء استمرار الحرب الأوكرانية إلى تغيير النظام السياسي الروسي والإطاحة بالرئيس فلاديمير بوتين الذي يراهن على الحرب الأوكرانية في استمرار شعبيته داخل روسيا².

كما تهدف الولايات المتحدة أيضا، إلى حرمان الصين من أهم شريك لها في مواجهتها للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. ويظهر ذلك جليا من خلال الاستراتيجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والغرب كما ذكرنا في سيناريو تراجع التعاون الروسي-الصيني إلى إرهاب اتفاقيات الشراكة بين البلدين وإلى تحذير الصين من موقف مشابه قد يحدث لها في حال ما إذا فكرت في ضم تايوان بالقوة وحتى إذا ساعدت روسيا في التخلص من العقوبات المفروضة عليها، كل ذلك نتيجة لاستمرار الحرب الأوكرانية وجملة العقوبات الاقتصادية المتزايدة مع استمرار الحرب الأوكرانية، والتي تهدف إلى عزل روسيا دوليا. بالإضافة إلى استراتيجيات أخرى تهدف إلى تفكيك المحور الروسي-الصيني الذي شكل مصدر تهديد للأحادية القطبية الأمريكية على النظام الدولي³.

وعليه، يتوقع الكثير من الباحثين على غرار الواقعي ستيفن وولت، أن استمرار الحرب الأوكرانية سيسرع من تدهور روسيا نسبيا، خاصة على المستوى الاقتصادي في المدى البعيد، حتى وإن حققت روسيا

¹ Julian Borger, "Pentagon chief's Russia remarks show shift in US's declared aims in Ukraine", **The Guardian**, 25/04/2022, at: <https://cutt.ly/ijSEwGI>, Accessed on: 23/05/2022.

² Yael Halon, Tulsie Gabbard, "Biden's regime change comment reveals his true objectives for Putin", **Fox News**, 28/03/2022, at: <https://cutt.ly/ijSEnrK>, Accessed on: 23/05/2022.

³ Christina Pazzanese, "How war in Ukraine is reshaping global order", **The Harvard Gazette**, 22/04/2022, at: <https://cutt.ly/ZjSEKJ>, Accessed on: 01/06/2022.

من الحرب بعض المكاسب المحدودة إلى الآن¹. هذا ما يمكننا من طرح احتمال سيناريو استمرار الأحادية الأمريكية على النظام الدولي إذا تراجع الحلف المضاد لها والمتمثل في المحور الروسي-الصيني الذي يسعى لمواجهة الهيمنة الأمريكية ولتغيير النظام الدولي نحو التعددية القطبية.

¹ Stephen M. Walt, "The Ukraine War Doesn't Change Everything, Foreign Policy Argument", **Foreign Policy**, 13/04/2022, at: <https://cutt.ly/XJSReAK>, Accessed on: 22/05/2022.

خلاصة الفصل الثالث:

- تمثل القوة الاقتصادية الصينية إلى جانب القوة العسكرية الروسية، أحد الركائز الاستراتيجية التي يعتمد عليها المحور الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. والتي توظفها كل من روسيا والصين لتغيير بيئة النظام الدولي نحو التعددية القطبية، حتى تضمن لها دور في القرار العالمي، وداخل المؤسسات الدولية، والقضايا الدولية، بالإضافة إلى المساهمة في رسم وهندسة الاستراتيجيات والقواعد التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي، والدفاع عن النظم غير الليبرالية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القضاء عليها وفق رؤية غربية هيمنية.
- تمتلك الصين عوامل القوة خاصة القوة الاقتصادية، التي تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت الصين أكبر منافس للولايات المتحدة من خلال المقومات التي تركز عليها الصين في سياستها الخارجية، من خلال الدمج بين القوة الناعمة والذكية قصد استقطاب اتفاقيات الشراكة مع كل دول العالم، وفعلاً أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي للعديد من الدول سواء في قارة آسيا، إفريقيا، وحتى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. كما تساهم الصين بنسبة كبيرة في سوق التجارة العالمية. بالنسبة لروسيا، هي الأخرى تعتبر قوة عسكرية عظمى، صاحبة أكبر ترسانة عسكرية، سواء من حيث الأسلحة التقليدية أو الاستراتيجية، بالإضافة إلى القوة النووية. هذا ما جعلها تنافس الهيمنة الأمريكية من خلال هندسة استراتيجيات عسكرية إقليمية ودولية من شأنها مواجهة تمدد الحلف الأطلسي الذي تحاول الولايات المتحدة من خلاله تطويق مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي.
- يشكل التعاون الروسي-الصيني حلف مضاد لمواجهة الأحادية الأمريكية، وللعمل على تغيير بنية النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وفك الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي التي انبثقت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الولايات المتحدة القوة الوحيدة على هرم سلم القوى الدولي.
- يبقى مستقبل النظام الدولي مرهوناً بمدى استمرار الشراكة والتعاون الروسي الصيني الذي يدفع بالنظام نحو التعددية القطبية بقيادة المثلث الاستراتيجي، الذي تشكل كل من الولايات المتحدة والصين ضلعاً المثلث وروسيا قاعدته. وإذا تراجع هذا التعاون يضعنا أمام احتمالين سيناريو الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والصين باعتبارهما أقوى دولتين في المثلث الاستراتيجي. وسيناريو استمرار الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك انطلاقاً من عوامل القوة الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أن زوال أمريكا من معادلة القطب الوازن في ميزان القوى الدولي سيناريو

بعيد المدى نظريا، وذلك انطلاقا من مؤشرات القوة التي يمكن أن نستقرأ من خلالها أن الولايات المتحدة ستظل لاعبا جيوسياسي وازن في النظام الدولي حتى وإن اتجهت القوة الأمريكية نحو الانحدار.

خاتمة:

ختاماً، وانطلاقاً مما من مضامين فصول هذه المذكرة، التي بحثت موضوع التعاون الروسي الصيني وأثره على بنية النظام الدولي، من خلال الوقوف على دراسة مسار بدايات هذا التعاون وكيف يعمل لتغيير بنية النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب، توصلنا إلى النتائج التالية:

شهدت العلاقات الروسية-الصينية تطوّراً من عداً أمني انتهى إلى اشتباكات مسلحة سنة 1969، وخصوصاً أيدولوجية على زعامة العالم الاشتراكي، إلى سلسلة من التفاهات المتتابة منذ 1991، حيث شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول العالم عصر السلام الأمريكي، بعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الباردة كقوة عظمى وحيدة، ولقد توجّ هذا التقارب الروسي-الصيني بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة وغير محدودة في 04 فيفري 2022.

حيث فرضت الأحادية الأمريكية تحدّيات على المحور الروسي-الصيني، كالانفراد بالقرار العالمي وانتهاك تعددية الأطراف، النزوع الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، تقويض سيادة الدول، والدعوة إلى مناهضة الأنظمة الأوتوقراطية، بالإضافة إلى تبني استراتيجية العسكرية الشاملة للعالم، خاصّة في المناطق الجيوستراتيجية المتاخمة للصين وروسيا ضمن الفضاء الأوراسي، إذ يعتبر التغلغل الأمريكي-الأطلسي في هذا الفضاء أداة للسيطرة على موارد الطاقة ولاحقاً روسيا والصين في مجالهما الحيوي.

بالموازاة، فإنّ السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة لإضعاف روسيا والصين والضغط عليهما في الفضاء الإقليمي من خلال دعم الحركات الانفصالية، اللعب على إذكاء الخلافات والصراعات؛ خاصّة في قضية تايوان وأوكرانيا، من أكبر التحديات الاستراتيجية المشتركة التي تنذر بتهديد الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية لكلّ من روسيا والصين، ضف إلى ذلك المخاطر المترتبة عن التواجد العسكري-الأطلسي على التخوم الروسية الصينية.

وتنطوي الأحادية الأمريكية على النظام الدولي على مشروع غربي بمفاهيم سياسية أمنية اقتصادية وثقافية، تهدف إلى أمركة العالم ودحض كلّ ما يشكّل تهديداً لتطبيق هذا المشروع أو يتبنّى رؤية مغايرة له، تعتبر دافعا قويا لتشكيل المحور الروسي-الصيني كظهير استراتيجي لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

كما أنّ التوظيف الجيوسياسي للهيمنة الأمريكية أدّى إلى تكريس التواجد العسكري الأمريكي في كل المناطق التي تحظى بأهمية بالغة في الحسابات الجيوسياسية العالمية وذلك قصد استكمال حلقات الهيمنة.

وأحد أهم هذه المناطق أوراسيا، ولذلك فالسيطرة الأمريكية على المنطقة طبقا للطروحات الجيوسياسية لماكيندر حول "قلب الأرض" وآراء بريجنسكي بخصوص "أوراسيا ورقعة الشطرنج الكبرى"، ستمنح للولايات المتحدة ميزة استراتيجية لتحقيق مطلب الهيمنة العالمية، على اعتبار أن السيطرة العالمية للولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على مدى نجاح واستمرار التحكم في أوراسيا، التي هي بمثابة الجائزة الجيوسياسية الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وفقا للمقولة السائدة أنّ من يسيطر عليها يسيطر على العالم، ولذلك، فالمنطقة تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية، باعتبارها تعدّ بحق محورا رئيسيا من محاور استراتيجيات الهيمنة العالمية.

والملاحظ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وفرت الغطاء الاستراتيجي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لتمدّد حلف شمال الأطلسي على التخوم الروسية الشرقية، ونحو بحر الصين الجنوبي بعد 2011 من خلال استراتيجية التوجه نحو آسيا-الباسيفيك، ذلك أنّ تموقع الولايات المتحدة في هذه المناطق الجيوسراتيجية من شأنه أن يمكنها من فرض طوق استراتيجي على روسيا والصين في مجالهما الحيوي، وبذلك يتمّ الحدّ من صعودهما والتأثير على مستقبلهما الجيوسياسي.

كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت من التواجد العسكري في المنطقة ظهيرا استراتيجيا للسيطرة على مصادر الطاقة وعلى خطوط نقلها في منطقة آسيا الوسطى-بحر الصين الجنوبي، بالإضافة لتركز أهم الاقتصاديات الصاعدة في قارة آسيا. ولذلك، تحظى منطقة أوراسيا بأهمية متعاظمة في الاستراتيجية الأمريكية القائمة على توظيف ورقة الطاقة والاقتصاد كأداة ضغط وتأثير على القوى الساعية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام العالمي الذي أصبح بعد نهاية الحرب الباردة يعتمد أكثر على تأثير العامل الاقتصادي.

وعليه شكل البعد الاقتصادي للتعاون الروسي-الصيني أحد الركائز الأساسية لتطور علاقتهما، وهنا تبرز الاتفاقيات والمبادلات التجارية بين البلدين وخطط تطويرهما في المستقبل، وعليه يمكن وصف العلاقة الاقتصادية بين روسيا والصين بالاعتماد المتبادل، إذ يظهر ذلك في قطاعات اقتصادية حيوية أبرزها الطاقة بأنواعها وفي جميع المجالات الصناعية العسكرية التكنولوجية والزراعية.

ولذلك، فالاستراتيجية الأمريكية للتواجد في قارة آسيا (أوراسيا وآسيا-الباسيفيك)، تكتسي أهمية حيوية في الاستراتيجية الأمريكية لإدارة التوازنات الجيوسياسية والإقليمية في المنطقة، بالشكل الذي يحول دون تشكّل تحالفات قوى مناهضة للوضع القائم (Status quo) والتي تسعى لتغيير طبيعة وبنية النظام الدولي الذي يركن إلى الهيمنة الأمريكية.

وبالإضافة إلى تبني الولايات المتحدة لنزعة الانفرادية بالقرار العالمي، وتغليب منطق القوة وتهميش باقي الدول الفاعلة في النظام الدولي، وهو ما يمثل انتهاكا لتعددية الأطراف، كثيرا ما تنتهك الولايات المتحدة الشرعية الدولية، من خلال التدخلات العسكرية الانفرادية؛ على غرار العراق وأفغانستان، بذريعة مكافحة الإرهاب، وحملات نشر الديمقراطية الليبرالية.

كما أنّ التعامل الأمريكي باستخفاف مع القوانين الآمرة (Jus Cogens) للقانون الدولي، كمبدأ السيادة، حظر استخدام القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، باعتبارها ركائز أساسية يقوم عليها النظام القانوني الدولي، فضلا عن كونها تساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، بل حتى لجأت الدوائر السياسية الأمريكية كمثال على انتهاكها للقانون الدولي والشرعية الدولية، بعدما أدركت أن استراتيجية الحرب الوقائية-الاستباقية تتنافى وأحكام القانون الدولي، ذهبت إلى إحياء تقليد "الحرب العادلة" كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى، وذلك قصد الالتفاف على الشرعية الدولية. كما أثبتت الممارسات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية أنها قامت على قانون القوة وليس قوة القانون، باعتبارها ارتكزت على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة.

وتأسيسا على ذلك، عمل المحور الروسي-الصيني على مواجهة الهيمنة الأمريكية التي شكلت مصدر تهديد وتحدي إستراتيجي مشترك في الفضاء الأوراسي، وعلى مستوى النظام الدولي، حيث عززت تقارب مواقف الدولتين سواء ضمن المنظمات الإقليمية؛ على غرار منظمة شنغهاي وإعلان الشراكة غير المحدودة، التي حاول المحور الروسي-الصيني تحويلها إلى أداة فعالة لمواجهة الأحادية الأمريكية ليس فقط في الفضاء الأوراسي وإنما أيضا على الساحة العالمية، والدعوة لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التكافؤ والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد شكّلت منظمة شنغهاي للتعاون تجسيدا لرؤية روسية-صينية لعالم ما بعد النيوليبرالية، وردّا آسيويا على العولمة بمفهومها الغربي "لأمركة العالم"، حيث تقوم العلاقات الروسية-الصينية في إطارها على تقاسم مجموعة من الرؤى المشتركة بخصوص رفض المساعي الأمريكية لتنميط العالم وفق النموذج الأمريكي الغربي.

وبناء على ذلك، انتقلت منظمة شنغهاي من بناء إقليمي محدود، إلى أداة فاعلة لمواجهة الأحادية الأمريكية ومراجعة التوزيع العالمي للقوة والسلطة، والسعي إلى موازنة وكبح الهيمنة الأمريكية على المستويات الإقليمية والعالمية.

وبذلك، يمكن القول، أنّ منظمة شنغهاي للتعاون باتت تشكل تحديا جيوسياسيا كبيرا على الاستراتيجية الأمريكية ليس فقط في الفضاء الإقليمي لروسيا والصين، وإنما أيضا لمستقبل القيادة الأمريكية للنظام الدولي، وخاصة أن منظمة شنغهاي أصبحت تشكل ما أسماه ماكيندر بتحالف القوى البرية التيلوروكراتيا (Telorocrazia) المتمثل في محور موسكو-بيكين، لمواجهة القوى البحرية؛ التالاسوكراتيا (Thalassocrata) المتمثل في الولايات المتحدة وحلفائها.

كما أنّ منظمة شنغهاي لم تكن الظهير الاستراتيجي الوحيد لروسيا والصين في مواجهة الأحادية الأمريكية، فقد لعب حقّ النقض لكلّ من روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي، متنقّسا آخر لدحض المشاريع الهيمنية الأمريكية، إضافة إلى التأثير في القضايا الدولية البارزة ذات التأثير العالمي، على غرار الملف النووي الإيراني وما تمثّله إيران كدولة وازنة في إقليم الشرق الأوسط وكحليف استراتيجي للمحور الروسي-الصيني. الأزمة الأوكرانية التي طالما شكلت منطقة تماس بين روسيا والولايات المتحدة-الحلف الأطلسي، والأزمة السورية التي تمثل امتدادا جيوسياسيا بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط وامتدادا جيواقتصاديا بالنسبة للصين.

انطلاقا من القوّة الاقتصادية الصينية إلى جانب القوّة العسكرية الروسية، تعمل كلّ من موسكو-بيكين على توظيفها لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. والعمل على بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تضمن لها القوة النفوذ في المؤسسات الدولية، والتأثير في القضايا الدولية بالإضافة إلى محاولة التخلّص من السياسات الحمائية التي تفرضها الأحادية الأمريكية على النظام العالمي.

كما أنّ تفكيك استراتيجية المحور الروسي-الصيني لمناهضة الهيمنة الأمريكية ترتكز على العناصر التالية:

- القوّة الاقتصادية الصينية التي جعلتها أكبر منافس للاقتصاد الأمريكي.
- تعتبر الصين أكبر شريك اقتصادي للعديد من دول العالم، ما جعلها تشكل تهديدا للمصالح الجيوقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.
- اعتماد الصين على سياسة خارجية تجمع بين القوة الناعمة والذكية، ما مكنها من أن تستقطب اتفاقيات الشراكة الشاملة في جميع المجالات مع عدد كبير من الدول، في مناطق استراتيجية على غرار الشرق الأوسط، إفريقيا، آسيا-الباسيفيك، ما جعلها في تنافس مباشر على هذه المناطق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- القوة العسكرية الروسية، التي تعتبر ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
 - تعتمد روسيا على اقتصاد الحرب، من خلال بيع الأسلحة التقليدية والنوعية والاستراتيجية، الأمر الذي يمكنها من تشكيل محاور تحالفات مع الدول لمناهضة الأحادية الأمريكية.
 - تعمل روسيا وفق استراتيجية عسكرية إقليمية ودولية تسعى من خلالها لمناهضة التواجد العسكري-الأطلسي، حيث تعمل على نشر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، سوريا، إفريقيا من خلال الشركات الأمنية الخاصة، الأمر الذي يجعلها في مواجهة مباشرة مع القواعد العسكرية الأمريكية-الأطلسية في تلك المناطق.
 - تمتلك كل من روسيا والصين حق النقض في مجلس الأمن الدولي، وهذا ما يمكنهما من التأثير في مسار القضايا الدولية.
- وبالنظر إلى عوامل القوة التي يعتمد عليها التعاون الروسي-الصيني لمناهضة الهيمنة الأمريكية، وتأثير هذا التعاون على بنية النظام الدولي، حيث يبقى التحول في بنية النظام نحو التعددية القطبية مرهون بمدى استمرار وتعزيز هذا التعاون بين روسيا والصين.
- حاولنا طرح احتمالات مستقبلية، التي من خلالها عملنا على بناء سيناريو التعددية القطبية وفق مؤشرات توزيع القوة العالمية بين دول المثلث الاستراتيجي، حيث تعتبر كل من الصين والولايات المتحدة ضلعا المثلث، وروسيا قاعدته. كما طرحنا احتمال تراجع التعاون الروسي-الصيني الذي ينبثق من خلاله سيناريو يفضي إلى عوامل من شأنها تقويض التعاون بين روسيا والصين، الأمر الذي يفتح المجال لطرح احتمال استمرار الأحادية الأمريكية، نظرا لغياب قطب وازن ومناهض للأحادية الأمريكية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. فئة الكتب:

1. بريجنسكي، زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل شرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
2. جاد، عماد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.
3. خانا، باراج، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009.
4. دورتي، جيمس وبالسغراف وروبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
5. دوغين، ألكسندر، أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004.
6. سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
7. العكلة، وسام الدين، تعثر المفاوضات النووية بين إيران والمجموعة السداسية: الخلفيات والتداعيات، إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014.
8. غيل، بايتس، النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
9. قنديل، حنان، "القيم والتنمية في الصين"، في: هدى ميتيكس (محرراً)، القيم الآسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007.
10. كابلان، روبرت د. انتقام الجغرافيا: ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015.

11. كاظم هاشم، نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013.

12. مرقص، سمير، الإمبراطورية الأمريكية، ثلثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

13. نومكن، فيتالي، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاساتها على الأمن العالمي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

14. هاس، ريتشارد، الفرصة لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

II. فئة المقالات من المجلات:

1. حمياز، سمير، "التعاون الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية منظمة شنغهاي نموذجاً"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، جويلية 2020.

2. طاهر، أحمد، "توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، 2013.

3. قدورة، عماد، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة صراع"، مجلة سياسات عربية، العدد 9، 2014.

4. مالك عوني، "السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية"، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد 207، 2017/01.

5. محمد بشار قضماني، علا، "الوقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 37، العدد 04، 2021/12/03.

III. فئة المذكرات والرسائل الجامعية:

1. وناسي، لزمير، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى: دراسة في العلاقات بين مثلث القوة، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، أطروحة دكتوراه، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012/2013).

IV. فئة الأوراق البحثية العلمية:

1. ولد أحمد سالم، سيدي أحمد، "الصين والتحديات الداخلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/01/18.

V. فئة المحاضرات:

1. عبد الحي، وليد، "مستقبل النظام الدولي بين الاتجاه الأعظم والاتجاهات الفرعية"، محاضرة، مؤسسة عبد الحميد شومان الأردن، 2022/05/23.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

I. فئة الكتب:

1. BADIE, Bertrand (ed), **Encyclopedia of Political Sciences** . London: Sage, 2011.
2. DE WIJK, Rob, **Power Politics. How China And Russia Reshape the World**, Amsterdam: Amsterdam University Press, 2015.
3. DITTEMER, Lowell, **Taiwan and China Fitful Embrace**, California: University of California Press, First Edition, 2017.
4. IKENBERRY, John, **A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crises of Global Order**, (Yale: University Press, 2020).MEARSHEIMER, Jhon J., **The Great Delusion, Liberal Dreams and International Relations**, Yale: University Press, 2019.
5. RADIN, Andrew et al., **China-Russia Cooperation, Determining Factors, Future Trajectories, Implications for the United States**, Santa Monica: Rand Corporation, 2021.

II. فئة المقالات من المجلات العلمية

1. BA, Alice D. "China and ASEAN: Renavigating Relations for a 21st-Century Asia," **Asian Survey**, Vol. 43, No. 4, July–August 2003.
2. CHENG, Joseph Y. S., "Chinese Perceptions of Russian Foreign Policy during the Putin Administration: U.S.-Russia Relations and 'Strategic Triangle' Considerations," **Journal of Current Chinese Affairs**, Vol. 38, No. 2, 2009.
3. FUKUYAMA, Francis, «L'exceptionnalisme Américain et la Politique Etrangère des Etats Unies», **Politique Américaine**, n°1, (2015).

4. HUASHENG, Zhao, "**The Shanghai Cooperation Organization at 5: Achievements and Challenges Ahead**", China and Eurasia Forum Quarterly, Vol. 4, No. 3 (2006).
5. MURAVIEV, Alexey D., "Comrades in Arms: The Military-Strategic Aspects of China— Russia Relations," **Journal of Asian Security and International Affairs**, Vol. 1, No. 2, 2014.
6. SONG, Weiqing, "Interests, Power and China's Difficult Game in the Shanghai Cooperation Organization (SCO)," **Journal of Contemporary China**, Vol. 23, No. 85, 2014.

III. فئة الأوراق البحثية العلمية:

1. CHAZIZA, Mordechai, "Soft Balancing Strategy in The Middle East: Chinese and Russian Vetoes in The United Nations Security Council in The Syria Crisis", Department of Political Science, Vol.50, No.3, 2014. DUECK, Colin and TAKEYH Ray, "Iran Nuclear Challenge", **Political science quarterly**: 122, No 2, 2007.
2. EDER, Frans and others, **The EU-3 and The Iranian Nuclear Program, Transatlantic Discord: Combating Terrorism and Proliferation, Preventing Crise**, 2007.
3. GABUEV, Alexander, "A 'Soft Alliance'? Russia-China Relations after the Ukraine Crisis," London: European Council on Foreign Relations, Policy Brief No. 126, February 2015.
4. GABUEV, Alexander, Friends with Benefits? "Russian-Chinese Relations after the Ukraine Crisis", **Carnegie Moscow Center**, June 2016. At: <https://cutt.ly/pJx7Uv1>, Accessed on: 23/04/2022.
5. JAKOBSON, Linda, HOLTOM, Paul, KNOX, Dean and PENG, Jingchao, **China's Energy and Security Relations with Russia: Hopes, Frustrations, and Uncertainties**, Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Policy Paper No. 29, October 2011.
6. KURDIN, Alexei, "Russia and the Global Financial Crisis," **Gaidar Institute for Economic Policy**, 17/11/2013.
7. MEICK, Ethan, "China-Russia Military-to-Military Relations: Moving toward a Higher Level of Cooperation", **U.S.-China Economic and Security Review Commission**, March 20, 2017.
8. SINKONEN, Elina, "China-Russia Security Cooperation: Geopolitical Signalling with Limits," **Finnish Institute of International Affairs**, Briefing Paper No. 231, January 2018.

9. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "SIPRI Arms Transfer Database," 12/03/2018.
10. WEITZ, Richard, "Growing China-Russia Military Relations: Implications and Opportunities for U.S. Policy," In: Richard J. Ellings and Robert Sutter (Eds), **Axis of Authoritarians. Implications of China-Russia Cooperation**, Washington, National Bureau of Asian Research 2018.

ثالثاً: فئة المقالات من المواقع الالكترونية

1. ALISON, Graham, "The Thucydides Trap", **Forieng Policy**, 09/06/2017, at: <https://foreignpolicy.com/2017/06/09/the-thucydides-trap>, accessed on: 15/05/2022.
2. ALIYEV, Nurlan, "Military Cooperation Between Russia and China: The Military Alliance Without an Agreement?", **RKK ICDS**, 01/07/2020, At: <https://cutt.ly/EJawQlo>, Accessed on: 28/05/2022.
3. BBC News, "Russia-China Oil Pipeline Opens", **BBC News**, 02/01/2011. At: <https://cutt.ly/kJeC8Wu>, Accessed on: 28/05/2022.
4. BORGER, Julian, "Pentagon chief's Russia remarks show shift in US's declared aims in Ukraine", **The Guardian**, 25/04/2022, at: <https://cutt.ly/iJSEwGI>, Accessed on: 23/05/2022.
5. Britannica, "China: Facts & Stats", **Britannica**, 23/05/2022, at: <https://www.britannica.com/facts/China>, Accessed on: 07/06/2022.
6. Britannica, "Russia: Facts & Stats", **Britannica**, at: <https://www.britannica.com/facts/Russia>, Accessed on: 07/06/2022.
7. BURNASHEV, Rustam, "Security Challenges in Central Asia", **L'Europe en Formation**, 2015/01, n 375, pp.106-122.
8. CARLSON, Brian, "Vostok-2018: Another Sign of Strengthening Russia-China Ties. Not an Alliance, but Defence Cooperation Is Growing", **Stiftung Wissenschaft und Politik**, 01/11/2018, at: <https://cutt.ly/xH6eQD2>, Accessed on: 27/05/2022.
9. CHAN, Minnie, "Vladimir Putin says Russia is helping China build a missile early warning system", **South China Morning Post**, 04/10/2019, at: <https://cutt.ly/MJkjbIC>, Accessed on: 22/05/2022.

10. China Daily, "Xi's Moscow visit witnesses stronger China-Russia ties", **China Daily**, 05/07/2017, at: <https://cutt.ly/VH4Pv1T>, Accessed on: 26/05/2022.
11. CHIODO, Abbigail J. and OWYANG, Michael T., "A Case Study of Currency Crisis: The Russian Default of 1998," **Federal Reserve Bank of St. Louis Review**, November–December 2002, at: <https://cutt.ly/XJq0PMP>, Accessed on: 27/05/2022.
12. CHURCHILL, Owen & LO, Kinling, "Joe Biden launches IPEF initiative, with 12 Asia-Pacific economies signing on", **South China Morning Post**, <https://cutt.ly/8JStvMz>, Accessed on: 23/05/2022.
13. Cultural Atlas, "Russian Culture", **Cultural Atlas**, 07/06/2022, <https://cutt.ly/ZJSsIZL>, Accessed on: 07/06/2022.
14. DASGUPA, Saibal, "Sanctions Imposed on Russia Hurt Chinese Economy", **Voa News**, 03/03/2022, at: <https://tinyurl.com/mrxp25hc>, Accessed on: 03/06/2022.
15. Data World Bank, 25/05/2022, <https://data.albankaldawli.org/?locations=CN-US>
16. Defense Intelligence Agency, "**Russia Military Power: Building a Military to Support Great Power Aspirations**", Defense Intelligence Agency, 09/08/2017, pp.12-16.
17. Embassy of the People's Republic of China in the Republic of Lithuania, "Yekaterinburg Declaration of the Heads of the Member States of the Shanghai Cooperation Organisation", **Embassy of the People's Republic of China in the Republic of Lithuania**, 17/06/2009, at: <https://cutt.ly/LJxWfDO>, accessed on: 02/06/2022.
18. Euronews, "UN report: Libya Faces Serious Security Threat from Foreign Fighters, Russia Wagner", **Euromews.**, at: <https://tinyurl.com/2p8uf7bp>, Accessed on: 01/06/2022.
19. EVANS, Catherine, "Russia says Wests sanctions create a problem for Iran Nuclear Deal", **Reuters**, 05/03/2022, at: <https://cutt.ly/7JxFfVv>, Accessed on: 23/05/2022.
20. FALKOWSKI, Maciej, "Georgian Drift: The Crisis of Georgian Way Westwards", **Center For Eastern Studies**, 22/02/2016, at: <https://cutt.ly/nJSjwIS>, Accessed on: 16/05/2022.
21. Financial Times, "Chines smartphone shipments to Russia plunge as rouble collapses", **Financial Times**, 02/03/2022, at: <https://tinyurl.com/2p8exscb>, Accessed on: 02/06/2022.

22. GAUTLER, Donald L., & Others, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas in the Arctic", **Science.org**, 29/05/2009, at: <https://tinyurl.com/muwwvms4>, Accessed on: 11/05/2022.
23. Global Fire Power GF, "Russia Military Strength 2022", **Global Fire Power**, 07/06/2022, at: <https://cutt.ly/GJSdozU>, Accessed on: 07/06/2022.
24. Global Fire Power GFP, "Military Strength Comparison For 2022", 07/06/2022, at: <https://cutt.ly/aJSa0U8>, Accessed on: 07/06/2022.
25. GROSSLEY, Gabriel & YAO, Kevin, "China Economy picks up speed In fourth quarter, ends 2022 in solid shape after COVID19 shock", **Reuters**, 18/01/2021, at: <https://cutt.ly/9JSidAY>, Accessed on: 25/05/2022.
26. HALON, Yael and GABBARD, Tulsi, "Biden's regime change comment reveals his true objectives for Putin", **Fox News**, 28/03/2022, at: <https://cutt.ly/iJSEnrK>, Accessed on: 23/05/2022.
27. HE, Laura, "Analysis: China can't do much to help Russia sanction-hit economy", **CNN Business**, 04/03/2022, at: <https://cutt.ly/xJSqVo0>, Accessed on: 01/06/2022.
28. JHNSON, Lan and HUANG, Kathy, "Why China Is Struggling to Deal With Russia War in Ukraine", **Council on Foreign Relations**, 25/02/2022, at: <https://cutt.ly/qJxOXgW>, Accessed on: 12/05/2022.
29. JOCHHEIM, Ulrich, "China-Russia relations: A quantum leap?", **European Parliamentary Research Service (EPRS)**, March 2022, At: <https://cutt.ly/QH6ohUm>, Accessed on: 27/05/2022.
30. KARAGANOV, Sergei and al., **Toward the Great Ocean: From the Turn to the East to Greater Eurasia**, Moscow: Valdai Discussion Club, 2017.
31. KATZ, Mark N., "Russia in The Mediterranean and The Middle East", **European Institute of the Mediterranean**, 15/12/2021, at: <https://tinyurl.com/3yr5ss3r>, Accessed on: 11/05/2022.
32. KINDER, Tabby, OCLOTT, Eleanor and RENNISON, Joe, "China based AIIB freezes lending to Russia and Belarus over Ukraine war", **Financial Times**, 03/03/2022, at: <https://tinyurl.com/4pbpzdjv>, Accessed on: 01/06/2022.

33. KOROLEV, Alexander "On the Verge of an Alliance: Contemporary China-Russia Military Cooperation," **Asian Security**, 30/04/2018, at: <https://cutt.ly/fHBtaJC>, Accessed on: 10/05/2022.
34. LAU, Stuart and LU, Zhenhua, "Xi Jinping and Putin Join Forces to Halt North Korean Crisis," **South China Morning Post**, 05/07/2017, at: <https://cutt.ly/TH7rW3n>; Accessed on: 26/05/2022.
35. LEGARDA, Helena, "From marriage of convenience to strategic partnership: China-Russia relations and the fight for global influence", **Mercator Institute for China Studies (MERICS)**, 24/08/2021, at: <https://cutt.ly/rH6uNBX>, Accessed on: 27/05/2022.
36. LIPTAK, Kevin, "Biden unveils his economic plan for countering China in Aisa", **CNN**, 23/05/2022, at: <https://tinyurl.com/566eavwh>, Accessed on: 23/05/2022.
37. LYNCH, Colum & others, "Russia Flounders in Ukraine but Doubles Down in Mali", **Foreing Policy**, 14/04/2022, at: <https://tinyurl.com/y2cr5u25>, Accessed on: 01/06/2022.
38. MAGNIER, Mark, "Joe Biden comments on US defending Taiwan could cause missteps", **South China Morning Post**, 24/05/2022, at: <https://cutt.ly/fjStfhj>, Accessed on: 23/05/2022.
39. MAIA, Werth, «L'Avenir du régime politique russe, Futuribles international», **Futiribles**, 26/01/2009, at : <https://cutt.ly/KJSpzgm>, Accessed on: 07/06/2022.
40. MCBRIDE, James, "Building The New Silk Road", **Council on Foreign Relations**, 22/05/2015, at: <https://cutt.ly/EJAFg3v>, Accessed on: 07/06/2022.
41. MCLEARY, Paul, "Along The Russian Border: Norway Holds The Northern Line", **Breaking Defense**, 05/12/2019, at: <https://tinyurl.com/ybsyfevx>, Accessed on: 11/05/2022.
42. Ministry of foreign Affairs of The people's Republic of China, Treaty of Good-Neighbourliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and the Russian Federation, At: <https://cutt.ly/zHCeru4>, Accessed on: 23/04/2022.
43. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "The Declaration of the People's Republic of China and the Russian Federation on the Promotion of International

Law”, **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, 26/06/2016, At: <https://cutt.ly/NJhGDA3>, Accessed on: 02/05/2022.

44. NAKAZONO, Masashi, “IAEA and China focus on the Future in First Nuclear Energy Management School In China”, **International Atomic Energy Agency**, 19/01/2022, at: <https://cutt.ly/RJPlQHg>, Accessed on: 07/06/2022.

45. NICHOLS, Michelle and PAMUK, Humeyra, “Russia Vetoes UN Security Action on Ukraine as China Abstains”, **Reuters**, 26/02/2022, at: <https://cutt.ly/nJx11ND>, Accessed on: 12/05/2022.

46. NTI, Commonwealth of Independent States CIS, **NTI**, 30/05/2022, at: <https://cutt.ly/TJSglzH>, Accessed on: 07/06/2022.

47. NYE, Joseph «What new order», **Foreign Affairs**, spring 1992, at: <https://tinyurl.com/y62js8ny>, accessed on: 23/04/2022.

48. PAN, Esther, “Sino-Russian Energy Ties,” **Council on Foreign Relations**, 05/04/2006, at: <https://cutt.ly/TJwqqj6>, Accessed on: 27/05/2022.

49. PANDA, Ankit , “Chinese, Russian, South African Navies Conduct Trilateral Naval Exercises”, **The Diplomat**, 27/11/2019, at: <https://cutt.ly/6JkA2HK>, Accessed on: 14/05/2022.

50. PAZZANESE, Christina, “How war in Ukraine is reshaping global order”, **The harvard Gazette**, 22/04/2022, at: <https://cutt.ly/ZJSEKJJ>, Accessed on: 01/06/2022.

51. People's Republic of China, “China’s Military Strategy”, **The State Council**, 27/05/2015, at: <https://cutt.ly/lJx6rXX>, Accessed on: 09/05/2022.

52. PERLEZ, Jane “China and Russia Reach 30-Year Gas Deal,” **New York Times**, 21/05/2014, at: <https://cutt.ly/KH4AQkp>, Accessed on: 26/05/2022.

53. POLLACK, Jonathan D. “China: Unease from Afar,” in: Kenneth M. Pollack et al., **The Arab Awakening America and the Transformation of the Middle East**, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2011.

54. POLLARD, Martin Quin Pollard and WOO, Ryan, "China Rejects Calling Russia Move Invasion Urges Citizens in Ukraine to Stay Home", **Swissinf.ch**, 24/02/2022, at: <https://cutt.ly/pJxOSmL>, Accessed on: 12/05/2022.
55. President of Russia, "CSTO summit: The Kremlin hosted a meeting of the heads of the States of CSTO", **President of Russia**, at: <https://cutt.ly/FJShcKI>, Accessed on: 16/05/2022.
56. President of Russia, "Valdai Discussion Club session", **President of Russia**, 03/10/2019, at: <http://en.kremlin.ru/events/president/news/61719>, Accessed on: 22/05/2022.
57. Qi, Ciel, "Taiwan's Bargaining Chips?", **Join TechCrunch+**, 02/12/2021, at: <https://cutt.ly/9JStkKV>, Accessed on: 23/05/2022.
58. RAMANI, Samuel, "China's Syria Agenda", **The Diplomat**, 22/09/2016, at: <https://cutt.ly/1H7tSfj>, Accessed on: 26/05/2022.
59. Russia Matters, "**Russian National Security Strategy**", **Russia Matters**, 12/2015, at: <https://www.russiamatters.org/node/21421>, Accessed on: 16/05/2022.
60. SALZMAN, Rachel, "Russia and BRICS: An Introduction," **Russian International Affairs Council**, 09/07/2022, at: <https://cutt.ly/aJx5pK5>, Accessed on: 02/06/2022.
61. SANGER, David E. Sanger and LANDLER, Mark, "China Pledges To Work With US On Iran Sanctions", **The New York Times**, 12/04/2010, at: <https://cutt.ly/TJxD7kS>, Accessed on: 23/05/2022.
62. SAXENA, Abhishek, "The Return of Great Power Competition to The Arctic", **The Arctic Institute**, 22/10/2020, at: <https://tinyurl.com/mvy9anw9>, Accessed on: 16/05/2022.
63. SCHWARTZ, Paul, "Evolution of Sino-Russian Defence Cooperation since the Cold War", **The Asan Forum**, 13/06/2014, at: <https://cutt.ly/SJalUq6>, Accessed on: 30/05/2022.
64. SHAMARA, Ruchir, "Pound of Pound, Taiwan is The Most Important Place In The World", **The Business Times**, 16/12/2020, at: <https://cutt.ly/PJzh9fK>, Accessed on: 17/05/2022.
65. SHCHIROV, Oleg, "Russian Putin Hunts Diplomatic Solution in Iran", **Reuters**, 14/10/2017, <https://cutt.ly/0JxFtWt>, Accessed on: 23/05/2022.

66. SHEPHERD, Christian, "China not emerging as lifeline for sanction-slammed Russian economy", **The Washington Post**, 02/03/2022, at: <https://wapo.st/3MOZbGY>, Accessed on: 28/05/2022.
67. SHEVSTSOVA, Lilia, **Putin's Russia**, (Washington D.C: Carnegie Endowment for international peace, 2005), pp.398-399.
68. SHTRAKS, Gregory "Sino-Russian Relations and the Lessons of 1996", **The Diplomat**, 13/04/2005, at: <https://cutt.ly/THXGZAR>, Accessed on: 23/04/2022.
69. Statista, "Arms Exports from Russia 2017 to 2021, By Weapon", **Statista**, 28/05/2022, at: <https://cutt.ly/EJSpZh1>, Accessed on: 20/05/2022.
70. SUN, Meicen, "balance of Power Theory in Today's International System", **E-International Relations**, 14/02/2014, at: <https://cutt.ly/qJSuy25>, Accessed on: 07/06/2022.
71. The Kremlin, "Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development", **President Of Russia**, 04/02/2022, at: <http://en.kremlin.ru/supplement/5770>, Accessed on: 02/05/2022.
72. TIEZZI, Shannon , "China, Russia Seek Expanded Defence Cooperation", **The Diplomat**, 19/11/2014, at: <https://cutt.ly/oJo86Qc>, Accessed on: 28/05/2022.
73. TRENIN, Dimitri, "US obsession with containment driving China and Russia closer", **Global Times**, 31/07/2019, at: www.globaltimes.cn/content/1159900.shtml, Accessed on: 09/05/2022.
74. TURAK, Natasha, "How much can -and will- China help Russia as its economy crumbles?", **CNBC**, 16/03/2022, At: <https://cutt.ly/gJo9Yki>, Accessed on: 28/05/2022
75. United Nations, "Russia and China Veto Draft Security Council Resolution on Syria", **United Nations**, 04/10/2011, at: <https://cutt.ly/0JxG5Ty>, Accessed on: 23/05/2022.
76. University of Toronto, "VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration Ufa", 09/07/2015, at: http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html, Accessed on: 09/05/2022.

77. US. Bureau of Economic Analysis, 2019, at: <https://cutt.ly/4JedHVu>, Accessed on: 28/05/2022.
78. UTIASHVILI, Tamta, "Why Is a Small State like Georgia Important for the USA, the EU and Russia", **E-International Relations**, 04/06/2014, at: <https://cutt.ly/QJSjMzI>, Accessed on: 16/05/2022.
79. WALSH, Paton, "Satellite Images Show Huge Russian Military Buildup in the Arctic", **CNN**, 05/04/2021, at <https://tinyurl.com/3per2jb9>, Accessed on: 11/05/2022.
80. Walt, Stephen M., "The Ukraine War Doesn't Change Everything, Foreign Policy Argument", **Foreign Policy**, 13/04/2022, at: <https://cutt.ly/XJSReAK>, Accessed on: 22/05/2022.
81. WANG, Kai and SONG, Wnyuan, "Ukraine war: What support is China offering Russia?", **BBC news**, 14/04/2022, At: <https://bbc.in/3KIDXZk>, Accessed on: 28/05/2022.
82. WU, DD, "China and Russia Sign Military Cooperation Roadmap", **The Diplomat**, 30/06/2017, at: <https://cutt.ly/oJhB09z>, Accessed on: 09/05/2022.
83. XU, Muyu Xu & AIZHU, Chen, "China's Russian coal purchases stall as buyers struggle to secure financing", **Reuters**, 01/03/2022, at: <https://tinyurl.com/ypmb9w2d>, Accessed on: 04/06/2022.
84. ZHEN, Liu, "Russian Natural Gas Exports to China Jump 60 per cent In First 4 months", **South China Morning Post**, 02/05/2022, at: <https://cutt.ly/TJxOGbU>, Accessed on: 01/06/2022.

قائمة الجداول، الأشكال والخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
أولاً: الجداول		
الجدول رقم 01	حالات استخدام المشترك للفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن 2007-2012	32
الجدول رقم 02	القدرات العسكرية الروسية	105
الجدول رقم 03	مؤشرات توزيع القوة العالمية	118-117
ثانياً: الأشكال		
الشكل رقم 01	عناصر الهيمنة الأمريكية	66
الشكل رقم 02	مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الصين وأمريكا (2010-2035)	97
الشكل رقم 03	توزيع القوة العالمية بين أمريكا والصين وروسيا حسب مؤشر ديفيد سينغر	118
ثالثاً: الخرائط		
الخريطة رقم 01	الموقع الجغرافي لروسيا وأوكرانيا	70
الخريطة رقم 02	الموقع الجغرافي للصين وتايوان	73
الخريطة رقم 03	أعضاء منظمة شنغهاي	78
الخريطة رقم 04	الموقع الجغرافي للصين	94
الخريطة رقم 05	طريق الحرير الجديد	99
الخريطة رقم 06	الموقع الجغرافي لروسيا	102

الفهرس

الصفحة	العنوان
03	شكر وتقدير.....
04	الملخص.....
07	مقدمة.....

الفصل الأول:

19	المسار التاريخي لتشكّل التعاون الروسي-الصيني: منذ 1991: السمات والأبعاد.....
21	المبحث الأول: الطابع التدريجي للعلاقات الروسية-الصينية منذ 1991.....
	المطلب الأول: 1991 – 2007: مأسسة العلاقات الروسية-الصينية: من التعاون إلى
21	الشراكة الاستراتيجية.....
31	المطلب الثاني: ما بعد 2007: نحو شراكة استراتيجية صينية-روسية أكثر ترسخ.....
	المبحث الثاني: الديناميكيات العسكرية والاقتصادية لمسار تطوّر التعاون الروسي-
39	الصيني.....
39	المطلب الأول: البعد العسكري للعلاقات الصينية-الروسية: من العداوة إلى الشراكة.....
51	المطلب الثاني: مسار حركيّة العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية: 1991-2022.....
61	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني:

63	التعاون الروسي-الصيني وتحديات بناء نظام دولي متعدّد الأقطاب.....
65	المبحث الأول: تحديات النظام أحادي القطبية أمام صعود روسيا والصين.....
65	المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية مصدر تهديد مشترك أمام المحور الروسي-الصيني.....
65	أولاً: قراءة عامة في الأحادية الأمريكية.....
66	ثانياً: الأحادية الأمريكية كتحدّي مشترك للمحور الروسي-الصيني.....
69	المطلب الثاني: التحديات الجيوسياسية لروسيا والصين: أوكرانيا وتايوان نموذجاً.....
69	أولاً: أوكرانيا كفضاء لتطويق التمدد الروسي.....
72	ثانياً: آسيا-الباسيفيك واحتواء الصعود الصيني.....
76	المبحث الثاني: التعاون الروسي-الصيني لتجسيد توازن القوى الدولي.....

77	المطلب الأول: التعاون الروسي-الصيني ضمن المنظمات الاقليمية: شنغهاي نموذجا.....
77	أولا: منظمة شنغهاي للتعاون: النشأة، المبادئ والأهداف.....
79	ثانيا: قراءة عامة في الثقل الجيوستراتيجي لمنظمة شنغهاي.....
83	المطلب الثاني: التنسيق الروسي-الصيني حول القضايا الدولية في مجلس الأمن الدولي.....
83	أولا: الحرب الأوكرانية.....
85	ثانيا: الملف النووي الإيراني.....
88	ثالثا: الأزمة السورية.....
91	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث:
92	الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية لبناء نظام متعدّد
	الأقطاب.....
	المبحث الأول: القوّة الاقتصادية والعسكرية الصينية-الروسية لتجسيد نظام دولي
94	متعدّد الأقطاب.....
	المطلب الأول: صعود القوة الاقتصادية الصينية أمام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية
94	على العالم.....
	المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية العسكرية على الصعيد الإقليمي والعالمي لمواجهة
101	الحلف الأطلسي.....
	المبحث الثاني: مستقبل الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية لمواجهة نظام القطبية
114	الأحادية.....
114	المطلب الأول: سيناريو نظام دولي متعدد الأقطاب بقيادة المثلث الاستراتيجي.....
120	المطلب الثاني: سيناريو تراجع التعاون الروسي-الصيني.....
126	خلاصة الفصل الثالث.....
128	خاتمة.....
133	قائمة المراجع.....
145	قائمة الأشكال، الجداول والخرائط.....
146	الفهرس.....

